

٢٠٢٩



سُحُف

رَقَاة

بنك ناصر الاجتماعي  
( هيئة عامة )

قرار رئيس جمهورية مصر العربية  
بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١  
بانشاء هيئة عامة باسم ( بنك ناصر الاجتماعي )

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

( ٢٨٨ )

- بعد الاطلاع على الدستور .  
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مؤسسة للقرض الحسن .  
وعلى القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإداري .  
وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والانتماء .  
وعلى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون التأمين والمعاشات  
لموظفي الدولة ومستخدميها وعمالها المننيين .  
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة .  
وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات  
الاجتماعية .  
وعلى القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن الضمان الاجتماعي .  
وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء وتنظيم صندوق مساعدة  
طلاب الجامعات والمعاهد العليا .  
وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة  
وشركات القطاع العام .  
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع  
العام .  
وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

مادة ١ :

تتشأ هيئة عامة باسم بنك ناصر الاجتماعى يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة وتتبع وزير الخزانة .

مادة ٢ :

غرض الهيئة المساهمة فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين ولها فى سبيل ذلك :  
١ - تقرير نظام للمعاشات والتأمين وعلى الأخص التأمين التعاونى وذلك لغير المنتفعين بنظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية ويتم ذلك تدريجيا .  
٢ - منح قروض للمواطنين .  
٣ - قبول الودائع وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها .  
٤ - استثمار أموال الهيئة فى المشروعات العامة والمشروعات الخاصة .  
٥ - منح إعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين .  
ويكون ذلك وفقا للشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣ :

لايجوز للهيئة ان تتعامل مع الغير بنظام الفائدة اخذا او عطاء .

مادة ٤ :

للهيئة ان تستعين فى تحقيق أغراضها بالاجهزة التابعة للحكومة والحكم المحلى والقطاع العام .

مادة ٥ :

يتكون رأسمال الهيئة من :

( ١ ) المبالغ التى تخصص بقرار من رئيس الجمهورية من موارد خارج موازنة الدولة لهذا الغرض .

( ب ) الأموال التى تخصص لهذا الغرض فى موازنات الدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية .

مادة ٦ :

تتكون موارد الهيئة من :-

- ١ - نسبة من صالى أرباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة قبل التوزيع تحدد بقرار من رئيس الجمهورية .
- ٢ - اشتراكات المنتفعين بأحكام نظام التأمين والمعاشات التى يتم تقديرها طبقا لأحكام اللائحة التنفيذية .
- ٣ - ما تخصصه الدولة لها سنويا من اعتمادات الموازنة العامة للدولة .
- ٤ - الاعتمادات المدرجة فى ميزانية الجهات العامة التى تباشر نشاطا مماثلا ويتقرر نقلها الى ميزانية الهيئة .
- ٥ - المبالغ التى تخصصها وزارة الأوقاف للهيئة من إيرادات الأوقاف الخيرية لاستخدامها للقروض والمساعدات الاجتماعية .
- ٦ - أموال الزكاة والهبات والتبرعات والوصايا التى يقبلها مجلس إدارة الهيئة بما لا يتعارض وأغراض الهيئة .
- ٧ - الموارد الأخرى الناتجة عن نشاط الهيئة والأعمال والخدمات التى تؤديها للغير والعمولات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٧ :

يكون للهيئة مجلس إدارة يصدر بتعيين رئيسه وأعضائه وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٨ :

يختص مجلس إدارة الهيئة بتقرير السياسة التى تسير عليها لتحقيق الغرض الذى قامت من أجله والإشراف على تنفيذها وله على الأخص :  
١ - إدارة واستثمار أموال الهيئة وأرباحها وتكوين الاحتياطيات اللازمة لها .  
٢ - الموافقة على مشروع الموزنة السنوية للهيئة وحسابها الختامى .  
٣ - وضع اللوائح الداخلية والقرارات المتعلقة بالشئون المالية والإدارية والفنية للهيئة دون التقيد بالقواعد الحكومية .  
٤ - النظر فى كل مايرى وزير الخزانة أو رئيس المجلس عرضه من مسائل تدخل فى اختصاصه .

مادة ٩ :

يبلغ رئيس مجلس إدارة الهيئة قرارات مجلس الإدارة الى وزير الخزانة خلال اسبوع من تاريخ صدورها لاعتمادها وتكون هذه القرارات نافذة اذا لم يعترض عليها الوزير خلال شهر من تاريخ ابلاغها اليه .

مادة ١٠ :

تكون للهيئة موازنة خاصة تلحق بموازنة الدولة تعد على نمط موازنات الهيئات العامة ، وتبدأ السنة المالية للهيئة ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها .

مادة ١١ :

تعفى من جميع أنواع الضرائب والرسوم أموال الهيئة وإيراداتها وما تؤديه من معاشات وأعانات وقروض كما تعفى الطلبات والشهادات المتعلقة بها من جميع أنواع الرسوم .

مادة ١٢ :

يكون للأموال المستحقة للهيئة لدى الغير بمقتضى أحكام هذا القانون امتياز عام على جميع أموال المدين وتستوفى مباشرة بعد المصروفات القضائية وللهيئة تحصيل أموالها بطريق الحجز الإدارى .

مادة ١٣ :

تباشر الهيئة نشاطها بصفة التقيد بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان .

مادة ١٤ :

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الأولى يسرى على العاملين بالبنك قانون نظام العاملين بالقطاع العام .

مادة ١٥ :

يلغى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨ بإنشاء وتنظيم صندوق مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا وتحل الهيئة محل الصندوق في حقوقه والتزاماته ويؤزل إليها صافي أصوله ويخصومه وينقل إلى الهيئة جميع العاملين بالصندوق بذات درجاتهم ومرتباتهم ، ويجوز بقرار من وزير الخزانة استمرار العمل بالأحكام والقواعد المعمول بها في الصندوق في شأن مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا وذلك حتى صدور اللائحة التنفيذية .

مادة ١٦ :

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الخزانة بناء على ما يقترحه مجلس إدارة الهيئة .

مادة ١٧ :

يكون لوزير الخزانة سلطات واختصاصات مجلس إدارة الهيئة ورئيسها حتى يتم تشكيله .

مادة ١٨ :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ شعبان سنة ١٣٩١  
( ٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ )

( ٢٨٨ )

انور السادات

سُحُفٌ

رَقْمٌ



**النظام الاساسي لشركة  
بنك دبي الاسلامي  
شركة مساهمة عامة محدودة**

**في تأسيس الشركة**

مادة ٢٨٨

**مادة (١) :** تأسست طبقا لاحكام القانون وهذا النظام الاساسي بين مالكي الاسهم المبينة احكامها فيها بعد شركة مساهمة عامة محدودة تسمى « بنك دبي الاسلامي » .

**مادة (٢) :** مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة دبي ويجوز لمجلس الادارة ان ينشيء فروعاً او توكيلات او يتخذ مراسلين في اماره دبي وفي الخارج .

**مادة (٣) :** مدة هذه الشركة ثلاثون عاماً من تاريخ صدور هذا المرسوم المرخص في انشائها . ويجوز مدها وتجديدها بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين .

**مادة (٤) :** الاغراض التي اسببت من اجلها الشركة مبينة فيما يلي وهي تبأشر جميع اعمالها على غير اساس الربا وما في حكمه :

١ . القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها او لحساب الغير .

٢ . القيام باعمال الاستثمار مباشرة ، او بشراء مشروعات او بتمويل مشروعات او اعمال مملوكة للغير .  
ويجوز للشركة أن تكون لها صلة او أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات التي تزاوول اعمالا شبيهة باعمالها او التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في دبي او في الخارج ولها ان تشتري هذه الهيئات أو ان تلحقها بها بأي عقد قانوني كالاندماج والضم .

٣. قبول الودائع النقدية على اختلاف صورها للحفظ او الاستثمار .

٤. شراء وبيع السبائك الذهبية والعملات الخارجية وبيع وشراء حوالاتها .

٥. التمويل لاجال قصيرة بضمان اوراق تجارية .

٦. فتح الاعتمادات وتقديم سائر التسهيلات المصرفية لقاء كفالة شخصية او بدونها .

٧. اصدار الكمالات لمنفعة شخص ثالث بضمانة او بدونها .

٨. تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وتخليص بوالص الشحن والمستندات الاخرى لحساب العميل او لحساب شخص ثالث ( الغير ) مقابل اتعاب لصالح الشركة .

٩. تلقي الاكتتابات بالنسبة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة وشراء وبيع الاسهم لحساب الشركة او لحساب شخص ثالث .

١٠. القيام باعمال بنوك وصناديق التوفير .

١١. حفظ جميع انواع النقود والمعادن الثمينة والسندات والطرود والرزم وتأجير الخزائن الخاصة .

١٢. القيام باعمال الامين والوكيل وقبول الوكالات وتعيين الوكلاء .

١٣. استخدام الآلية المصرفية الحديثة التي تمكن الشركة من سرعة انجاز العمليات وتوفير الوقت وتحقيق الدقة في التنفيذ وذلك عن طريق استعمال الآلات الالكترونية الدقيقة وذلك بالنسبة لحسابات الشركة مع جواز تأجير خدمات هذه الآلات للغير .

وعلى وجه المموم للشركة القيام بسائر الاعمال والخدمات المصرفية والاعمال التي تجيزها القوانين والانظمة واللوائح المرعية للمصارف .

#### مادة (٥) :

للشركة - على سبيل المثال لا الحصر - أن تقوم بالاعمال الاتية تحقيقا لاغراضها الاستثمارية ، وذلك باقامة المنشآت او بتمويل القائم منها : -

١. القيام بكافة اعمال الاستثمار والاستقصاء المتعلقة بتوظيف رؤوس الاموال وتقديم كافة الخدمات الخاصة بهذه العمليات للغير ، ومنها الاستشارات والتوصيات .

٢. القيام بكافة اعمال المقاولات الانشائية والصناعات الهندسية المرتبطة بها وكذلك القيام بالاعمال الكهربائية والميكانيكية ومايتصل بها .

٣. تأسيس الشركات التجارية والتعامل في بيع وشراء اسهمها .

٤. انشاء او شراء المصانع وادارتها وتسويق منتجاتها .

٥. انشاء المصارف وشركات الاستثمار على اختلاف انواعها والقيام بكافة الاعمال المرتبطة بها او المشابهة لها .

٦. القيام بالاعمال المتعلقة باستخراج المعادن والزيوت والمحاجر وغيرها من موارد الثروة الطبيعية .

٧. القيام بكافة اعمال الاستثمار الزراعي .

٨. شراء الاراضي والعقارات بقصد بيعها بحالتها الاصلية او بعد تجزئتها او بقصد تأجيرها ..

٩. القيام بجميع عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالسلع على اختلاف انواعها .

١٠. شراء السلع وغيرها من الاموال المنقولة بقصد بيعها او بقصد تأجيرها ، او استئجارها لتأجيرها مسن الباطن .

١١. القيام بكافة الاعمال المتعلقة بالملاحة البحرية والجوية والنقل البري وبناء الطرق وتعبيدها واقامة الجسور والسدود والاحواض الجافة وصيانتها واقامة الخزانات والمستودعات بأرصنة الموانئ وفي داخل البلاد .

١٢. تخزين السلع والمحاصيل والمنقولات بوجه عام .  
١٣. انشاء أنظمة تعاونية او تبادلية تتفق واحكام الشريعة لتأمين اموالها الخاصة والودائع النقدية وسائر القيم المنقولة والثابتة وانشاء هيئات تأمين تبادلي لصالح الغير .

١٤. تملك جميع انواع براءات الاختراع والعلامات التجارية والشهادات والامتيازات وحقوق الملكية الادبية والفنية التي تراها الشركة ضرورية لعمالها واستعمالها والمتاجرة والتصرف فيها بكل انواع التصرفات القانونية .

### رأس مال الشركة

مادة (٦) : حدد رأس مال الشركة بمبلغ خمسين مليون درهم موزع على مائة الف سهم قيمة كل سهم خمسمائة درهم .

مادة (٧) : اسهم الشركة اسمية ولا يجوز تملكها لغير رعايا دولة الامارات العربية المتحدة ، الا بموافقة مجلس الادارة وقرار من الحاكم .

مادة (٨) : يكتب المؤسسون الموقعون على عقد التأسيس في عشرة الاف سهم قيمتها خمسة ملايين درهم تدفع بالكامل لدى بنك يحدده مجلس الادارة في دبي وذلك عند التوقيع على عقد التأسيس ويطرح الباقي وعده تسعون الف سهم ، قيمة كل سهم خمسمائة درهم في الاكتتاب العام ويدفع المكتتب عند تقديم طلب الاكتتاب مبلغ مائة درهم عن كل سهم لدى بنك يحدده مجلس الادارة في دبي ، بالاضافة الى رسم الاصدار

مادة (٩) : يسلم مجلس الادارة لكل مساهم خلال ستة اشهر من تاريخ اعلان قيام الشركة نهائيا الوثائق الممثلة للاسهم التي يملكها اما طلبات الاكتتاب التي زادت على الاسهم المطروحة في الاكتتاب

العام بعد التخصيص النسبي فترد قيمتها الى اصحابها خلال شهرين من تاريخ اقفال باب الاكتتاب . وتستخرج الوثائق الممثلة للاسهم من دفتر ذي قسائم وتعطى ارقاماً مسلسلية ويوقع عليها رئيس مجلس الادارة ونائب الرئيس وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب ان يتضمن السهم على الاخص تاريخ عقد التأسيس وتاريخ النظام الاساسي وتاريخ نشره ورقم القيد في السجل التجاري وقيمة رأس المال وعدد الاسهم الموزعة عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها .

وتحتفظ الشركة بسجل يدون فيه اسماء المساهمين وارقام الاسهم وعددها والتصرفات التي تجري على الاسهم المذكورة .

وتسلم الوثائق الممثلة للاسهم في حالة تسجيلها باسماء اكثر من شخص واحد الى الشخص الذي ورد اسمه اولاً في السجل ، والشركة غير ملزمة في هذه الحالة بان تصدر اكثر من وثيقة واحدة .

مادة (١٠) : اذا شوهت الوثيقة الممثلة للسهم او فقدت او تلفت فيجوز استخراج بديل عنها لقاء دفع رسم قيمته عشرون درهماً وينشر عن الاسهم المدعى فقدها بكافة طرق النشر التي يقررها مجلس الادارة ، ويكون النشر على حساب صاحب الوثيقة .

مادة (١١) : يترتب حتماً على ملكية الاسهم قبول النظام الاساسي للشركة وقراراتها .

مادة (١٢) : كل سهم يخول لصاحبه الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الارباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد .

مادة (١٣) : عند توزيع الارباح على الاسهم تقوم الشركة بصرفها الى المساهم المسجل كمالك للاسهم في سجلات الشركة بتاريخ اقفال حسابات الشركة سنوياً .



مادة (١٤) :

يجوز بيع اسهم الشركة ويتم البيع بواسطة مكتب بيع الاسهم بالشركة - ويجب على مالك الاسهم الراغب في بيعها ابلاغ هذا المكتب برغبته في البيع مع بيان عدد الاسهم المعروضة للبيع واسم المشتري ان وجد . وللمكتب البيع بعد موافقة رئيس مجلس الادارة او من يفوضه الحق في تقرير البيع الى هذا المشتري او الى غيره من الراغبين في الشراء مع مراعاة احكام هذا النظام في مجلس يحضره المتعاقدان ومسؤول مكتب البيع ، ويجب ان يكون المشتري من رعايا دولة الامارات العربية المتحدة ، وذلك دون اخلال بحكم المادة السابعة من هذا النظام .

مادة (١٥) :

لا يجوز رهن اسهم الشركة او التصرف فيها بأي تصرف الا بموافقة الشركة .

مادة (١٦) :

يكون السهم غير قابل للتجزئة وانها يجوز ان يشترك فيه شخصان او اكثر على ان يمثلته تجاه الشركة شخص واحد ويعتبر الشركاء مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة على هذه الملكية .

مادة (١٧) :

لا يجوز للمساهم ولا لورثته ولا لدائنيه باية حجة كانت ان يطلبوا وضع الاختتام على دفاترها او اوراقها او مكاتبتها او ممتلكاتها ولا يطلبوا بتسليمها او بيعها لعدم امكان القسمة ولا ان يتدخلوا باية طريقة كانت في ادارة الشركة الا ما انازه النظام والقانون ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعميل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وقرارات الجمعية العمومية .

كما لا يجوز حجز اموال الشركة استيفاء لديون مترتبة في ذمة احد المساهمين وانها يجوز حجز اسهم المدينين وارباح هذه الاسهم وتوضع اشارة الحجز على قيد الاسهم في سجلها المحفوظ في الشركة بناء على تبليغ صادر من جهة مختصة ولا ترفع الا بالتبليغ من هذه الجهة .

وتسري على الحاجز جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العمومية على النحو الذي تسري به على المساهم

المحجوز اسهمه دون ان تكون له حقوق العضوية في الشركة .

مادة (١٨) :

يجوز زيادة راس مال الشركة بعد استيفاء راس المال الاصلي كاملا وذلك باصدار اسهم جديدة تدفع قيمتها بالكامل او بتحويل الاموال الاحتياطية الى اسهم او باية طريقة اخرى يجيزها القانون وذلك بقرار من الجمعية العمومية يحدد فيه شروط اصدار الاسهم الجديدة .

ولا يجوز اصدار الاسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وتكون القيمة الاسمية للاسهم الجديدة معادلة للقيمة الاسمية للاسهم القديمة ، واذا صدرت الاسهم الجديدة بأكثر من قيمتها الاسمية اضيف الفرق حتما الى الاحتياطي القانوني بعد الوفاء بمصروفات الاصدار .

ولكل مساهم الاولوية في الاكتتاب بعدد من الاسهم يتناسب مع عدد اسهمه ، وتمنح لممارسة حق الاولوية مدة ١٥ يوما من تاريخ نشر الدعوة للاكتتاب في الاسهم الجديدة وتسري احكام الاكتتاب الاصلية على كل زيادة لراس المال .

### ادارة الشركة

مادة (١٩) :

يتولى ادارة الشركة « مجلس ادارة » لا يقل عدد اعضائه عن خمسة ولا يزيد على تسعة اعضاء ، ويتألف مجلس الادارة الاول من المؤسسين الموقعين على عقد التأسيس ومن تنتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين وتستمر ولاية المؤسسين خمسة اعوام من تاريخ نشر الرسوم المرخص بإنشاء الشركة .

مادة (٢٠) :

تنتخب الجمعية العمومية للمساهمين في اول اجتماع لها عددا من اعضائها لا يزيد على اربعة ، لشغل مراكز الاعضاء المنتخبين لمجلس الادارة ، وفقا لحكم المادة (١٩) من هذا النظام ، ويباشرون عملهم من اليوم التالي للانتخاب وتسقط العضوية عن اثنين منهم كل عام وتجوز اعادة الانتخاب .

مادة (٢١) :يصح عقد جلسات مجلس الإدارة بحضور خمسة اعضاء ، ويتعين أن يكون من بينهم ثلاثة من المؤسسين على اقل تقدير وتصدر قرارات المجلس بالاغلبية المطلقة ، وترجح الكفة التي فيها صوت الرئيس اذا لم تتوافر الاغلبية المطلقة ، ولا تجوز الانابة .

مادة (٢٢) : ينتخب المجلس رئيسا له في اول اجتماع يعقده بعد نشر المرسوم المرخص بانشاء الشركة ، ويتعين ان يكون من بين المؤسسين ، وتمتد رياسته الى خمس سنوات ، من تاريخ صدور المرسوم المرخص بانشاء الشركة .

مادة (٢٣) : يشترط في عضو مجلس الإدارة من المنتخبين ان يكون مالكا بصفته الشخصية لعدد من الاسهم لا يقل عن الف سهم من اسهم الشركة . ويخصص هذا القدر من الاسهم لضمان ادارة العضو ويجب ايداعها خلال شهر من تاريخ الانتخاب لدى الشركة ويستمر ايداعها مع عدم قابليتها للتداول الى ان تنتهي مدة العضوية ويتم تصديق الجمعية العمومية للمساهمين على ميزانية اخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله ، واذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت عضويته اما اسهم المؤسسين فتبقى تحت يد الشركة ، ولا تفصل وثائقها عن الدفاتر المنصوص عليها في المادة (٩) من هذا النظام ، ضمانا لادارتهم ، الى أن يتم اعتماد حسابات السنة المالية الخامسة فاذا اسندت الإدارة من جديد الى احدهم في السنة السادسة وما بعدها بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين ، فان ضمان عضويته للمجلس تتحدد بالف سهم ، تبقى تحت يد الشركة وفقا لحكم هذه المادة .

مادة (٢٤) : يفقد عضو مجلس الإدارة مركزه في المجلس في الحالات الاتية :

١ . اذا تخلف عن حضور ٤ جلسات متتالية بدون عذر مقبول لدى مجلس الإدارة .

٢ . اذا استقال من منصبه بهوجب اشعار خطي .

٣ . اذا فقد اهليته .

٤ . اذا شغل اي منصب اخر في الشركة يتقاضى عنه مرتبا غير منصب رئيس مجلس الإدارة أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو المدير العام . ويتخذ المجلس قراره في اجتماع يحضره خمسة اعضاء على الاقل ولا يجوز اتخاذ القرار بالتمريض .

٥ . اذا قررت الجمعية العمومية اقالته بناء على اقتراح صادر من مجلس الإدارة بالاغلبية المطلقة او بناء على طلب موقع من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ربع رأس المال المكتتب به .

٦ . اذا قام منفردا او بالاشتراك مع اخرين بأي عمل من شأنه مضاربة الشركة او عرقلة اعمالها او اذا قبل العضوية في مجلس ادارة شركة اخرى تنافس او تماثل في اعمالها الشركة وتقدير ذلك متروك لمجلس الإدارة .

مادة (٢٥) :

اذا شغل مركز عضو في مجلس الإدارة خلفه فيه من كان حائزا لاكثر الاصوات من المساهمين الذين لم يفوزوا بعضوية مجلس الإدارة في اخر انتخاب .

اما اذا بلغت المراكز الشاغرة ربع المراكز الاصلية او لم يوجد من تتوافر فيهم الشروط فانه يتمين على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية في خلال شهرين من تاريخ شغل اخر مركز وتنتخب من يملأ المراكز الشاغرة . وفي جميع هذه الاحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفة فقط .

مادة (٢٦) :

اعتبارا من السنة المالية السادسة للشركة ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري ولدة سنتين رئيسا ونائبا للرئيس وعضوا منتدبا ، ويملك التوقيع منفردا عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة او نائبه او عضو مجلس الإدارة المنتدب وذلك كله في حدود قرارات مجلس الإدارة .

مادة (٢٧) :

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها امام القضاء ولدى الغير ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقات

الشركة مع الغير ، وينفذ رئيس مجلس الادارة قرارات المجلس ويقوم نائب رئيس مجلس الادارة مقام الرئيس بكافة صلاحياته اثناء غياب الرئيس .

ويعد صحيحا كل عمل يفوض الرئيس في القيام به في حدود الصلاحيات الممنوحة له بمقتضى هذا النظام واحكام القانون .

مادة (٢٨) : مجلس ادارة الشركة هو السلطة المهيمنة على شؤونها وتصريف امورها ووضع السياسة التي تنتهجها ، وللمجلس ان يصدر القرارات واللوائح الداخلية المتعلقة بعمليات الشركة وبالشؤون المالية والادارية ونظام موظفي الشركة وان يضع النظم الاخرى التي يراها كفيلة بتحقيق الاغراض التي اسست الشركة من اجلها وتعتبر التعليمات واللوائح الداخلية التي يستحدثها مجلس الادارة جزءا متما لها هذا النظام وللمجلس الادارة في سبيل ذلك اوسع الصلاحيات في الاقتراض ورهن عقارات الشركة وعقد الكفالات حال تنفيذ المشروعات التي يقرها مجلس الادارة من وقت لآخر وله ان يشتري المنقولات والعقارات وجميع الحقوق والامتيازات المنقولة والثابتة وله ان يستاجر ويؤجر وان يصرح بسحب الاموال والاوراق المالية المملوكة للشركة وتحويلها وبيعها والتصریح برفع الدعاوي والدفاع عن مصلحة الشركة أمام القضاء سواء اكانت الشركة مدعية أو مدعى عليها ، وابرام الصلح والتحكيم والتنازل عن حق الامتياز سواء اكان التنازل بمقابل أو بدونه ، وتقرير كيفية استعمال اموال الشركة بما يحقق اغراضها ، وللمجلس على العموم مزاولة جميع هذه الاعمال ولا يحد من سلطاته الا ما نص عليه القانون او نظام الشركة او قرارات الجمعية العمومية للمساهمين ولا تسري قرارات الجمعية باثر رجعي على ما سبق ان قرره مجلس الادارة من اعمال او صرح به في حدود اختصاصه في تاريخ سابق على قراراتها .

مادة (٢٩) : يجوز لمجلس الادارة ان يعين مديرا عاما للشركة ، كما يجوز للمجلس تعيين الموظفين والعمال والخبراء والمستشارين الذين

يقتضى حسن سير العمل الاستفادة بخبرتهم وجهودهم ويحدد المجلس رواتب وصلاحيات كل منهم بقرار منه .

مادة (٣٠) : يقوم بتصريف امور الشركة ، في حدود السياسة التي يرسمها مجلس الادارة والقرارات التي يصدرها ، لجنة تنفيذية تشكل بقرار من مجلس الادارة وتتألف من عضو مجلس الادارة المنتدب ومن المستشار العام والمدير العام او نائبه - ولهذه اللجنة ان تنتدب لبعض الاعمال التفصيلية رؤساء الادارات والخبراء المعتمدين لدى الشركة .

ومن مهام اللجنة التنفيذية بحث المشروعات وطلبات التمويل وتقويمها من النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية واصدار التوصيات تهيدا لمرض طلبات العملاء والجديد من المشروعات على مجلس الادارة .

ويرأس هذه اللجنة التنفيذية عضو مجلس الادارة المتفرغ وتتخذ قراراتها بالاغلبية .

مادة (٣١) : يجتمع مجلس الادارة مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وكلما دعت الحاجة بناء على دعوة من رئيسه ، ويجتمع ايضا اذا طلب ذلك ثلاثة من اعضائه على الاقل .

مادة (٣٢) : تعد الشركة سجلا خاصا تثبت فيه محاضر جلسات المجلس ويوقعه الرئيس ويجوز للعضو المعارض ان يطلب تسجيل رايه في محضر الجلسة .

مادة (٣٣) : مداورات مجلس الادارة واللجنة التنفيذية سرية ولا يجوز لاعضاء المجلس ولا لموظفي الشركة الذين يطلعون عليها بحكم مراكزهم افشاء شيء منها . . .

مادة (٣٤) : تحدد الجمعية العمومية العادية مكافآت اعضاء مجلس الادارة وللمجلس الادارة ان يقرر مكافآت للمدير العام والخبراء والمستشارين ويجوز ان تتضمن المكافآت المشار اليها فسي الفقرتين السابقتين نسبيا من الارباح الصافية للشركة .

ولا يجوز أن تزيد جملة المكافآت المقررة بهذه المادة على ١٠٪ من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاكات والاحتياطيات وتوزيع ربح لا يقل عن خمسة في المائة من رأس مال كل من المساهمين والمودعين مع التفويض توزيعاً أول .

ويجوز توزيع جانب من الباقي على المساهمين توزيعاً ثانياً بشرط ألا يزيد على خمسة في المائة من رأس مالهم . ويجوز بعد ذلك توزيع بعض آخر على المساهمين والمودعين مع التفويض ، ويرحل الباقي الأخير إلى احتياطي تسوية الأرباح والاحتياطي فوق العادة ، وكل ذلك بناء على اقتراح مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العمومية للمساهمين .

مادة (٣٥) : يجوز فتح حسابات جارية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الشركة بصفتهم عملاء عاديين وبنفس الشروط والقواعد المتبعة مع الغير .

مادة (٣٦) : لا يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأي التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم .

مادة (٣٧) : رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسؤولون عن أعمالهم تجاه الشركة والمساهمين والغير .

مادة (٣٨) : لا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية قراراً من الجمعية العمومية بإبراء ذمة مجلس الإدارة .

### الجمعية العمومية للمساهمين

مادة (٣٩) : الجمعية العمومية تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها إلا في مدينة « دبي » .

مادة (٤٠) : توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية إما كانت صفتها بكتب مسجلة قبل تاريخ الاجتماع بأسبوعين على الأقل ويجب أن تتضمن الدعوة جدول الأعمال .

ويضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العمومية منعقدة بصفة عادية أو غير عادية .

مادة (٤١) : في الأحوال التي يجوز فيها عقد الجمعية العمومية بناء على طلب المساهمين أو مراقبي الحسابات يتعين على مجلس الإدارة أن يضع جدول الأعمال من واقع طلب انعقاد الجمعية ولا يجوز بحث أية مسألة غير مدرجة في جدول الأعمال .

مادة (٤٢) : لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه ويجوز التوكيل في حضور الاجتماع ويمثل القصر والمحجورين من ينوب عنهم قانوناً .

ولا يجوز لأي عضو أن يشترك في التصويت عن نفسه أو عن من يمثله في المسائل التي تتعلق بمنفعة خاصة له ، أو بخلاف قائم بينه وبين الشركة .

مادة (٤٣) : يسجل المساهمون أسماءهم في سجل خاص يعد لذلك في مركز الشركة قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بأربع وعشرين ساعة على الأقل ، ويتضمن التسجيل اسم المساهم وعدد الأسهم التي يملكها وعدد الأسهم التي يمثّلها وأسماء مالكيها مع تقديم سند الوكالة .

ويعطى المساهم بطاقة لحضور الاجتماع يذكر فيها عدد الأصوات التي يستحقها أصالة ووكالة .

مادة (٤٤) : لا يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحاً إلا إذا حضره عدد من المساهمين يملكون أو يمثلون نصف رأس المال فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يكون صحيحاً إذا حضره مساهمون يملكون أو يمثلون ربع رأس المال وتجوز الانابة لحضور الجمعيات العمومية للمساهمين بشرط أن يكون النائب من المساهمين .

أما بالنسبة للجمعية العمومية غير العادية فلا يكون اجتماعها صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يملكون أو يمثلون ثلاثة أرباع أسهم الشركة على الأقل ، فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يكون صحيحاً إذا حضره من يملك أو يمثل نصف رأس المال على الأقل .

مادة (٤٥) : تصدر قرارات الجمعية العمومية العادية بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة بالذات او بالانابة ، اما الجمعية غير العادية فتصدر قراراتها بأغلبية لا تقل عن ثلثي الاسهم الممثلة فيها بالذات او بالانابة .

مادة (٤٦) : يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الادارة او نائبة او من ينتدبه مجلس الادارة لذلك في حالة غيابهما ، ويقوم الرئيس بتعيين سكرتير للاجتماع ومراقبين اثنين لفرز الاصوات على أن توافق الجمعية على تعيينهم وتعتبر هذه الجماعة « هيئة المكتب » التي تدير الجلسة .

مادة (٤٧) : يكون التصويت في الجمعية العمومية بالطريقة التي تعينها هذه الجمعية - ويجب أن يكون التصويت سريا في انتخاب أعضاء مجلس الادارة والاقالة من العضوية .

مادة (٤٨) : تنعقد الجمعية العمومية بصفة عادية مرة على الاقل نسي السنة بناء على دعوة مجلس الادارة خلال ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة ، ولمجلس الادارة دعوة هذه الجمعية كلها رأى ذلك ويتعين عليه دعوتها كلها طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال وذلك خلال شهر من وصول الطلب اليه .

مادة (٤٩) : تختص الجمعية المنعقدة بصفة عادية بكل ما يتعلق بأمور الشركة عدا ما احتفظ به القانون أو هذا النظام للجمعية غير العادية .

مادة (٥٠) : يدخل في جدول أعمال الجمعية العمومية في اجتماعها العادي المسائل الآتية :

أولا  
سماع ومناقشة تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة وسير أعمالها وعن مركزها المالي والاقتصادي خلال السنة المالية وفي نهايتها ويجب أن يتضمن التقرير شرحا وافيا لبنود الإيرادات والمصروفات وحساب الأرباح والخسائر والمكافآت

أعضاء مجلس الادارة واتعاب المراقبين ، وبيان تفصيليا بالطريقة التي يقترحها مجلس الادارة لتوزيع صافي أرباح السنة مع تعيين تاريخ صرف هذه الأرباح والجهة المعنية لذلك .

ثانيا : سماع ومناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الادارة .

ثالثا : مناقشة الحسابات والمصادقة عليها واعتساب الأرباح التي يتقرر توزيعها .

رابعا : انتخاب أعضاء مجلس الادارة ومراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم عن السنة المالية المقبلة .

خامسا : بحث أي اقتراح آخر يدرجه مجلس الادارة نسي جدول الأعمال لاتخاذ قرار فيه ، ويجوز أن يقدم الاقتراح اثناء انعقاد الجمعية العمومية عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠٪ من رأس المال .

مادة (٥١) : تجتمع الجمعية العمومية بصفة غير عادية بناء على دعوة من مجلس الادارة أو بناء على طلب كتابي من مساهمين يملكون أو يمثلون ما لا يقل عن ربع رأس مال اسهم الشركة وفي هذه الحالة يجب على مجلس الادارة أن يدعو الجمعية خلال شهر من وصول الطلب اليه .

مادة (٥٢) : المسائل الآتية لا تنظرها الا الجمعية العمومية منعقدة بصفة غير عادية :

١. زيادة رأس المال بأصدار اسهم جديدة .
٢. تعديل النظام الاساسي للشركة فيما عدا غرض الشركة .
٣. حل الشركة أو ادماجها في شركة أخرى أو بيعها لشركة أخرى .
٤. تخفيض رأس مال الشركة .

على انه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يمس التعديل أو التصرف أو الادماج أو البيع المبدأ الذي قامت من أجله الشركة وهو عدم التعامل بالربا في جميع صوره .

## أعمال الشركة

### الودائع

تقبل الشركة الودائع على أحد هذين الاساسين :

١. ودائع بدون تفويض بالاستثمار وتأخذ صورة الحسابات الجارية ودفاتر الادخار المعمول بها في النظم المصرفية المعاصرة ، وهذه كلها تأخذ حكم « الوديعة » المعتمدة في الشريعة الاسلامية .
٢. ودائع مع التفويض بالاستثمار ، ويكون التفويض مقيدا أو غير مقيد وتأخذ هذه الودائع صورة عقد القراض الشرعي .

الودائع التي لا يفوض اصحابها الشركة في استثمارها يجوز سحبها كلها أو بعضها في اي وقت .

الودائع التي يفوض اصحابها الشركة في استثمارها تدخل مع رأس المال العامل المخصص للاستثمار في المشروعات التي تقوم بها الشركة سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير .

ويجوز أن يكون التفويض مقيدا بالاستثمار في مشروع معين تجاري أو عقاري ، أو صناعي ، أو مالي ، أو غير ذلك من مشروعات الشركة ، كما يجوز أن يكون التفويض مطلقا . ويكون الايداع لمدة محددة في عقد الايداع أو لمدة غير محددة - وفي حالة الايداع لمدة غير محددة ينص في عقد الايداع على المدة اللازم اشعار الشركة قبلها لسحب الوديعة واجراء تصفية حساب الاستثمار الخاص بها .

اما الوديعة لمدة محددة فالاصل هو عدم سحبها قبل الموعد المحدد في عقد الايداع وانها يجوز على سبيل الاستثناء في

حالات خاصة ، وبناء على طلب صاحب الوديعة وموافقة مجلس ادارة الشركة سحب الوديعة قبل موعدها والتنازل عن حصة صاحبها في الارباح عن السنة المالية التي يتسم السحب خلالها كلها أو بعضها ، وفقا لما يقرره مجلس الادارة .

مادة (٥٦) : تحسب ارباح الودائع مع التفويض بالاستثمار على اساس التسوية بينها وبين رأس المال وللمجلس الادارة حق اعداد اقتراح بتوزيع الارباح الصافية للشركة على اية صورة يراها محققة لمصلحة المساهمين والمعملاء مع الالتزام بدعم المركز المالي للشركة ودون الخروج على نصوص نظام الشركة ، ولا يكون قرار مجلس الادارة نافذا الا بعد عرضه واقراره في الجمعية العمومية للمساهمين .

### الاعمال المصرفية العادية

مادة (٥٧) : تنظم الاعمال المصرفية العادية التي تقوم بها الشركة لائحة خاصة يضعها مجلس الادارة ويبين بها على وجه الخصوص فئات المصاريف والعمولات التي تتقاضاها الشركة عن هذه الخدمات ، وتخضع هذه اللائحة لما يقرره مجلس الادارة من تعديلات .

### التمويل

مادة (٥٨) : يقوم مجلس الادارة بوضع خطة استثمار أموال الشركة والمودعين في قطاعات الاقتصاد المختلفة ولأجلال قصيرة ومتوسطة وطويلة بما يحقق مصلحة الشركة في اطار المصلحة العامة .

ويتم الاستثمار بالاشتراك في انشاء مشروعات جديدة أو شراء مشروعات قائمة أو المساهمة فيها عن طريق تمويلها .

مادة (٥٩) : تنفيذ الخطة المشار اليها في المادة السابقة ( ٥٨ ) من اختصاص اللجنة التنفيذية وترجع الى مجلس الادارة في كل ما ترى ضرورة الرجوع اليه فيه .

مادة (٦٠) : يحدد مجلس الادارة النسبة التي لا يتجاوزها تمويل اي مشروع جديد أو قائم من رأس المال العامل ، كما يحدد جملة المبالغ التي يجوز تشغيلها في مشروعات قصيرة الاجل ومشروعات طويلة الاجل ، وذلك في حدود ما تسمح به الاوضاع المالية للشركة والاعتبارات الفنية الواجبة بحكم القانون أو العرف .

مادة (٦١) : مجلس الادارة مسئول عن توافر السيولة النقدية في الشركة في كل وقت .

مادة (٦٢) : تسترشد الشركة في تقديرها لما يقدم اليها من طلبات التمويل بالاعتبارات الاقتصادية والقانونية ، وعلى الاخص :

اولا : الملاءة المالية التي يتمتع بها الطالب .

ثانيا : مدى صحة وكفاية الكفالة المالية المقدمة من طرف ثالث .

ثالثا : درجة اهمية المشروع المطلوب تمويله واولويته على غيره من حيث المصلحة العامة للاساسة الاسلامية .

رابعا : التقديرات الدقيقة لتكاليف المشروع .

خامسا : عدم مجاوزة التكاليف الكلية والنسبية للحجم الامثل للمشروع بظروفه وبمقوماته .

سادسا : التقويم الاقتصادي والفني بما في ذلك دراسة فرص نجاح المشروع .

سابعا : التأكد من توافر القدر المناسب من المال اللازم لتنفيذ المشروع لسدى اصحاب المصلحة فيه بالاضافة الى تمويل الشركة له .

ثامنا : توافر الجهاز الاداري والفني الكفاء للمشروع .

تاسعا : عدم تعارض المشروع مع المصالح الاقتصادية لدولة الامارات العربية المتحدة أو مصالح غيرها من البلاد العربية والاسلامية والصديقة .

مادة (٦٣) : يجب ان تتضمن جميع العقود المبرمة بين الشركة وادارة المشروع محل التمويل كل ما يلزم من الشروط والبيانات وعلى الاخص ما يلي :

اولا : الشروط المالية بما في ذلك نسبة الربح المستحقة للشركة مقابل التمويل والمبلغ المستحق للشركة مقابل الدراسة والاشراف أو الوكالة .

ثانيا : تعهد ادارة المشروع بأن تقدم الى الشركة دوريا المعلومات الكافية عن سير العمل في المشروع محل التمويل من تاريخ توقيع الاتفاقية حتى تصفية العلاقة المالية .

ثالثا : تعهد ادارة المشروع بأن تقدم للشركة جميع التسهيلات اللازمة للتعرف على سير العمل الذي تسهم الشركة في تمويله .

رابعا : بيان وسائل التأكد من صرف دفعات التمويل على تكاليف المشروع محل التمويل وفي المواعيد المحددة لها ويجوز أن يكون ذلك بالصرف مباشرة من الشركة الى أوجه المصاريف المعتمدة للمشروع .

خامسا : بيان وسائل التأكد من استرداد الشركة لقيمة التمويل وحصتها من الربح ويجوز أن يكون ذلك بتحصيل الشركة لدخل المشروع محل التمويل .

سادسا : بيان وسائل التأكد من صحة حسابات المشروع . ويجوز أن يكون ذلك باشراف محاسبي الشركة ومراقبتها على حسابات المشروع .

سابعا : بيان وسائل التأكد من إبرام عقود قانونية مع موظفي المشروع وعماله والمقاولين الاصليين ومن الباطن والتجار وغيرهم ممن يلزم التعاقد معهم بشأن تنفيذ المشروع .

مادة (٦٤) : للشركة — حسب طبيعة كل معاملة — ان تطلب المزيد من الضمانات المنصوص عليها في المادة السابقة كالرهن العقاري

أو الحيازي وغير ذلك من التأمينات العينية والشخصية وقد تتبل الضمانات التي يقدمها أطراف آخرون بها في ذلك الضمانات من المؤسسات المالية وهيئات التأمين والمصارف .

مادة (٦٥) : تحفظ الشركة بسرية سجلاتها ووثائقها ومعاملاتها وجميع المعلومات التي تحصل عليها من عملاتها ولا يجوز للغير الاطلاع عليها أو اخذ اية بيانات عن معاملات أو أرصدة العملاء إلا بناء على أمر السلطة القضائية .

### القرض الحسن

مادة (٦٦) : للشركة الحق في اقراض المساهمين والمودعين دون تقاضي اية فائدة أو مشاركة في الربح بالشروط الآتية :

- ١ . مراعاة الاعتبارات المنصوص عليها في المادة ٦٢
- ٢ . مراعاة الضمانات المنصوص عليها في المادتين ٦٣ ٦٤ باستثناء المشاركة في الربح .
- ٣ . أن يكون القرض لغرض انتاجي لا استهلاكي .
- ٤ . أن يكون مبلغ القرض صغيرا ويقرر مجلس الإدارة من حين لآخر الحدود التي تراعى في هذا الشأن .
- ٥ . أن يكون القرض قصير الاجل ، ويقرر مجلس الإدارة الحد الاعلى للمدة الجائز الاقتراض لها .

### صندوق الزكاة

مادة (٦٧) : يجوز للشركة ، بقرار من مجلس الإدارة أن تسهم في انشاء صندوق للزكاة ملحق بها ومنفصل في حساباته وإدارته عنها وتقبل فيه الزكاة من المساهمين والمودعين والغير ، وينفق منه على مصارف الزكاة وفقا لاحكام الشريعة . ويدير الصندوق لجنة مكونة من خمسة اعضاء يختارهم مجلس الإدارة من بين المساهمين والمودعين والمتطوعين من دافعي الزكاة وذلك

لمدة سنتين ... ويصدر مجلس ادارة الشركة لائحة خاصة بتنظيم العمل في صندوق الزكاة ، وتعلن اللائحة لكل صاحب مصلحة في ذلك ، كما تقدم في الوقت المناسب الى الجهات المختصة بهذه الشؤون .

### مستشار الشركة

مادة (٦٨) : للشركة مستشار اقتصادي ومالي من الخبراء ويعتبر بالمستشار العام ، ويكون عمله متصلا برئيس مجلس الإدارة ونائبه وعضو مجلس الإدارة المنتدب ويجوز أن يدمى لحضور جلسات مجلس الإدارة .

### حسابات الشركة

مادة (٦٩) : يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين المعتمدين تعينه الجمعية العمومية وتقدر اتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها .

مادة (٧٠) : السنة المالية للشركة هي السنة الميلادية وتبدأ من اول يناير من كل عام وتمتد السنة المالية الاولى للشركة الى آخر ديسمبر من السنة الميلادية التالية للسنة التي صدر فيها المرسوم المرخص بانشائها .

مادة (٧١) : لا يجوز الجمع بين عمل مراقب الحسابات والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيها .

مادة (٧٢) : تكون للمراقب الصلاحيات وعليه الالتزامات المنصوص عليها في القانون وله بوجه خاص الاطلاع في اي وقت على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها ، وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها وله كذلك ان يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها . وعلى المراقب في حالة عدم تمكنه من استعمال هذه الحقوق اثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم الى مجلس الإدارة ويعرض على الجمعية العمومية وله حق دعوة الجمعية لهذا الغرض .



مادة (٧٣) : تعقد الجمعية العمومية للمساهمين جلسة طارئة ، بناء على طلب المراقب ، وفي خلال ستة اسابيع من تقديم نص الدعوة وجدول الاعمال الى مجلس الادارة ، الذي يتولى توجيه الدعوة الى المساهمين . فاذا انقضى الاجل المذكور في هذه المادة دون عقد الجلسة الطارئة تعين على المراقب أن يوجه الدعوة الى المساهمين مباشرة ، ويراعى في ذلك المواعيد المنصوص عليها في هذا النظام .

مادة (٧٤) : على المراقب ان يحضر الجمعية العمومية للمساهمين ، وأن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بمصلحة ، وبوجه خاص في ميزانية الشركة ويتلو تقريره على الجمعية ويجب أن يكون التقرير مشتملا على البيانات الآتية :

اولا : ما اذا كان المراقب قد حصل على المعلومات التي يرى ضرورتها لاداء مهمته على وجه مرضي .

ثانيا : ما اذا كانت الميزانية وحسابات الارباح والخسائر متفقة مع الواقع ، ويتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها ، وما اذا كانت الميزانية تعبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة في اليوم الذي اعدت فيه الميزانية .

ثالثا : ما اذا كانت الشركة تمسك بحسابات منتظمة وتخضع لمراقبة كافية .

رابعا : ما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة ، متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة .

خامسا : ما اذا كان الجرد قد اجري وفقا للاصول .

سادسا : ما اذا كانت هناك مخالفات لاحكام نظام الشركة او لاحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة او في مركزها المالي مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة عند تقديم تقرير المراقب وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه .

مادة (٧٥) : يكون المراقب مسئولا عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكبلا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العمومية ان يناقش المراقب وأن يستوضحه عما ورد في تقريره .

مادة (٧٦) : تدفع الارباح الى المساهمين في المكان وفي المواعيد التي يحددها مجلس الادارة ويعلن عن ذلك في خلال شهر من اعتماد الجمعية للتوزيع .

مادة (٧٧) : تصرف الارباح الى من يقدم القسائم ( الكوبونات ) المرفقة بوثيقة ملكية السهم ، وفقا للعرف الجساري في شركات المساهمة وذلك بعد اثبات شخصية طالب الصرف وصفته ، ويسقط حق المساهم في قسائم الارباح ( الكوبونات ) بمضي خمسة اعوام على التاريخ المحدد لصرف كل قسيمة بدورها .

#### انقضاء الشركة وتصفيتها

مادة (٧٨) : تنقضي الشركة لاسباب القانونية المعمول بها في هذا الخصوص وتجرى تصفية اموالها عند انقضائها وفقا لحكم القانون .

مادة (٧٩) : قضاء دولة الامارات العربية المتحدة هو المختص بنظر اي نزاع ينشأ بين الشركة والغير .

#### التوقيعات

سميد احمد لوتاه — ناصر راشد لوتاه — سلطان احمد لوتاه  
— محمد ناصر لوتاه — عبد الله سعيد .  
ديسي نمسي ١٣٩٥/٢/٢٧ هـ الموافق ١٩٧٥/٣/١٠ م

ساجد

رقم ۳۸

## بنك فيصل الاسلامى

### النظام الاساسى لبنك فيصل الاسلامى المصرى (١)

#### الباب الاول

#### التأسيس - المقر - الغرض - المدة

##### مادة : ( ١ )

تم تأسيس بنك اسلامى لايتعامل بما حرم الله وخاصة الربا باسم « بنك فيصل الاسلامى المصرى » ويشار اليه فيما بعد باسم البنك .

##### مادة : ( ٢ )

مقر المركز الرئيسى للبنك مدينة القاهرة ، ويجوز له ان ينشئ فروعاً او توكيلات بجمهورية مصر العربية وغيرها .

##### مادة : ( ٣ )

الغرض من البنك القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية والمالية واعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية وال عمران وله على وجه الخصوص مباشرة العمليات التالية :

- ١ - فتح حسابات الودائع النقدية الجارية .
- ٢ - فتح الاعتمادات .
- ٣ - قبول الودائع واستثمارها مع اموال البنك في كل ماتجيزه الشريعة الاسلامية من معاملات .
- ٤ - حفظ الامانات في الخزائن الخاصة .
- ٥ - تقديم خطابات الضمان .
- ٦ - تقديم وقبول التامينات الشخصية والعينية بما في ذلك الرهون .
- ٧ - القيام بعمليات الصرف الاجنبى .
- ٨ - اصدار الشيكات .
- ٩ - قبول الصكوك ( كناسهم الشركات والكمبيالات وغيرها من الاوراق التجارية ) لحفظها وتحصيل الحقوق المترتبة عليها لحساب اصحابها

( ١ ) مثلت هذه المجموعة للطبع قبل ان يصلنا الجريدة الرسمية ( الرئاسية المصرية ) المنشور بها قانون بنك فيصل الاسلامى المصرى ونظامه الاساسى . ويرجى مراعاة أية تعديلات قد تكون ردت بالجريدة .

- ودفع وتحصيل الشيكات واوامر وانوات الصرف مالم تكن متضمنة فرائد ربوية او محظور شرعى .
- ١٠ - القيام بعمليات التخزين للبضائع المقدمة من العملاء ضمانا لقروضهم وكافة عمليات التخزين الاخرى .
- ١١ - اصدار الاسهم لحساب المؤسسات والشركات ومعارنتها في عمليات الاكتتاب عند تأسيسها او زيادة رؤوس أموالها .
- ١٢ - القيام بأعمال امناء الاستثمار .
- ١٣ - اية أعمال مصرفية اخرى لاتتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية .
- ١٤ - تمثيل المصارف والمؤسسات التى تقارن اغراضا مماثلة .
- ١٥ - استئجار وشراء الاراضى وتأسيس وشراء المباني والممتلكات لمباشرة اوجه نشاطه في حدود اغراضه .
- ١٦ - الاستثمارات المختلفة في كل ماتجيزه الشريعة الاسلامية من معاملات بما لا يحل حراما ولا يحرم حلالا .
- ( ب ) يجوز للبنك ان يكون له مصلحة مباشرة كمساهم او شريك او مالك او بأى صفة اخرى في اى مشروع تجارى او صناعى او زراعى او عقارى .
- ( ج ) كما يجوز ان تكون له مصلحة او يشترك بأى وجه مع غيره من الشركات او المؤسسات التى تزاو ل أعمالا مماثلة ل أعماله او تعاونه على تحقيق اغراضه في مصر او في الخارج ، وله كذلك ان يؤسس مثل هذه الشركات او المؤسسات او يشتريها او يلحقها به .
- ( د ) للبنك القيام بجميع الاعمال والعمليات والتصرفات اللازمة لتحقيق الاغراض المشار اليها في هذه المادة ، بشرط ان لاتشوبها اية حرمة شرعية من ربا او خلافه .

مادة : ( ٤ ) .

يجوز للبنك قبول الهبات والتبرعات من الافراد والهيئات بغرض انفاقها في ما يحقق اهداف البنك وفي الخدمات الاجتماعية والمساعدات ويكون قبولها بقرار من مجلس الادارة .

مادة : ( ٥ ) .

يجوز للبنك تقديم المشورة في الشؤون المالية والاقتصادية حول تجربته الاسلامية الى الجهات الرسمية في البلاد الاسلامية وغيرها التى تطلب منه ذلك .

مادة : ( ٦ ) .

المدة المحددة للبنك هي خمسون عاما من تاريخ النشر وكل اطالة للمدة تتم وفقا للاجراءات التى نص عليها هذا النظام .

## الباب الثانى

### الموارد المالية للبنك

رأس المال - الاسهم - القروض - الودائع - الهبات - التبرعات

[ ١ ] رأس المال :

مادة : ( ٧ )

حدد رأس مال البنك بمبلغ ثمانية ملايين دولارا امريكيا مقسمة الى ثمانون الف سهم قيمة كل سهم مائة دولار موزعة على النحو الاتى :

١ - الجانب المصرى وحصته ٥١ %

٢ - الجانب السعودى وحصته ٤٩ %

وتدفع حصة المؤسسين وفقا لما نص عليه في قانون التأسيس . ويقوم المؤسسون والمكتتبون بدفع قيمة اسهمهم وفقا لما نص عليه بقانون تأسيس البنك ويقر مجلس الادارة الاجراءات التى ستتبع في حالة عدم سداد المؤسسين والمكتتبين بقيمة اسهمهم خلال المواعيد المقررة .

[ ب ] الاسهم :

مادة : ( ٨ )

يجوز زيادة رأس المال واصدار اسهم جديدة بناء على اقتراح مجلس الادارة بقرار من الجمعية العمومية بين مقدار الزيادة وسعر اصدار الاسهم . ويكون للمساهمين القدامى حق الاولوية في الاكتتاب في كل او بعض اسهم الزيادة ويتم الاكتتاب في جميع الاحوال بالدولار الامريكى او بالجنية المصرى للمصريين بالسعر الرسمى حسب ما هو وارد في عقد التأسيس ويسرى في شأن الزيادة بالنسبة للاكتتاب احكام المادة السابقة .

مادة : ( ٩ )

يجوز تخفيض رأس مال البنك اما بتخفيض القيمة الاسمية لكل سهم او بمعالجة اسهم قديمة بعدد معادل لقيم اسمية اقل له بذات القيمة الاسمية او بسداد جزء من رأس المال او بأى طريقة اخرى ويتم التخفيض بقرار من الجمعية العمومية غير العادية بناء على اقتراح مجلس الادارة .

مادة : ( ١٠ )

تكون جميع اسهم البنك اسمية ولاتقبل التجزئة .

تستخرج الصكوك الممثلة للاسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى ارقاماً مسلسلّة ويرتفع عليها عضوان من اعضاء مجلس الادارة وتختتم بخاتم البنك .  
ويجب ان يتضمن السهم على الاخص تاريخ القانون المرخص في تأسيس البنك وتاريخ نشره بالجريدة الرسمية وقيمة رأس المال وعند الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض البنك ومركزه ومدته كما يجب ان يثبت على السهم مقدار ما دفع من اصل قيمته الاسمية .  
ويكون للاسهم كويونات ذات ارقام مسلسلّة ومشتعلة ايضاً على رقم السهم

لايجوز لاي من المؤسسين نقل كل او بعض أسهمه التي اكتتبت فيها الى الغير طول مدة البنك .  
ونون موافقة باقى المؤسسين الا طبقاً لاحكام هذه المادة .  
واذا رغب احد المؤسسين في بيع كل او جزء من اسهمه للغير ولم يوافق باقى المؤسسين تعرض الاسهم اولاً على المؤسسين غير الموافقين على البيع بنسبة حصصهم .

واذا لم يرغب اى من المؤسسين في الشراء فيكون العرض على بقية المساهمين وفقاً للاجراءات والقواعد التي يضعها مجلس الادارة على الا تقل حصة المصريين عن ٥١ ٪ .

واذا رغب احد المساهمين غير المؤسسين في التصرف في كل او بعض من اسهمهم فيلتزم المساهم بعرض رغبته في البيع على مجلس الادارة الذي يقوم بعرض طلب المساهم وفقاً للاجراءات سالفه الذكر .  
وفي جميع الاحوال يجب الا يقل سعر السهم عن القيمة الدفترية له والتي يحددها مراقبا الحسابات .

ويكون للبايع حق الحصول على اعلا سعر ممكن وفق القواعد التي يضعها مجلس الادارة .

ويشترط في المشتري الجديد من غير المؤسسين او المساهمين موافقة مجلس الادارة على شخصه مع مراعاة ان يكون مسلماً ملتزماً بعدم التعامل بالربا .  
على ان يكون للمساهم الحق في نقل ملكية اسهمه الى ورثته دون اى قيد ولا تنقل الملكية الا باثبات التصرف كتابة في السجل الخاص بنقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتصرف والمتصرف اليه ويصدق فيه على التوقيع بالطريقة التي يعينها مجلس الادارة .

وفي حالة ايلولة الاسهم الى الغير بالارث او بغيره من الاسباب فلا تنقل الملكية الا باتباع الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

ويكون المتنازل والمتنازل اليه مسئولين بالتضامن فيما بينهم .  
وفي جميع الاحوال لايجوز ان يترتب على انتقال الملكية ايا كان سببه ان تقل حصة المصريين في رأس المال عن ٥١ ٪ منه .

لايلزم المساهمون الا بقيمة كل سهم ولا يجوز زيادة التزامهم .  
ويترتب على ملكية الاسهم قبول نظام البنك وقرارات الجمعية العمومية .

لايجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه بأى حجة كانت ان يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر البنك او قراطينه او ممتلكاته ولا ان يطالبوا بقسمتها او بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا ان يتدخلوا بأى طريقة كانت في ادارة البنك ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التمويل على قوائم جرد البنك وحساباته الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية وعلى احكام هيئة التحكيم ان كانوا قد لجأوا اليها .

يجوز للبنك في حالة الضرورة وفقاً لما يراه مجلس الادارة ان يلجأ الى الاقتراض المباشر من الحكومات او الهيئات او الافراد او الاسواق المالية الدولية .

يقبل البنك الودائع من الحكومات والبنوك والهيئات والافراد من الداخل والخارج على احدى الصور الآتية :

١ - ودايع الادخار .

ب - ودايع الاستثمار .

ج - الودائع الاخرى والحسابات الجارية .

يقبل البنك وبيعة الادخار من اى شخص يتقدم على النموذج المعد لفتح حساب التوفير والذي يضعه مجلس الادارة كما يضع نموذج دفتر التوفير الذي يسلم لصاحب الوديعة او للمودع بعد ختمه بخاتم البنك وتوقيعه بتوقيعين معتمدين من المخولين في الادارة ويثبت بالدفاتر اهم شروط التعامل وتبين فيه عمليات الابداع والسحب .

مادة : ( ١٨ )

يكون حق استرداد المبالغ المودعة بالتوفير للمودع أو لمن يحدده بالاسم في استثماره فتح الحساب أو لمن ينوب عنه شرعا . ويشترط تقديم الدفتر عند الايداع والسحب لاثبات هذه العمليات به .

مادة : ( ١٩ )

يكون الحد الأدنى للوديعة في حساب الاستثمار مبلغ مائتى دولار أو مايعادلها بالعملة الحرة أو بالجنيه المصرى بالنسبة لمن لهم الحق في الايداع بالجنيه المصرى وللمجلس الادارة بحسب الاحوال رفع أو خفض هذا الحد سنويا .

مادة : ( ٢٠ )

لايجوز استرداد المبالغ المودعة بقصد الاستثمار الا بموجب اخطار سابق للبنك ممن له حق الاسترداد أو من ينوب عنه شرعا قبل نهاية مدة الايداع بشهر على الأقل فاذا لم ي تلقى البنك الاخطار سالف الذكر في الميعاد المحدد اعتبرت الوديعة الاستثمارية مجددة تلقائيا لمدة اخرى وهكذا .

ويجوز لادارة البنك في ظروف استثنائية تقديرها وبناء على مبررات قوية ان تسمح لصاحب الوديعة باسترداد ما لا يزيد عن نصفها نقدا خلال السنة المالية .

[ هـ ] الهبات :

مادة : ( ٢١ )

يقبل البنك الهبات والتبرعات والاعانات التى يتقدم بها الافراد والهيئات ويجوز لهؤلاء ان يشترطوا تخصيص هباتهم لغرض معين مع مراعاة حكم المادة ٢ من هذا النظام .

ويكون لهذه الانواع من الاموال حساب مستقل ويراعى ضبطها وتوجيهها للغرض الذى خصصت له .

ويلحق بميزانية البنك بيان مستقل عنها وعن بنود انفاقها والرصيد المتبقى منها .

مادة : ( ٢٢ )

يكون للبنك صفة الوساطة والوكالة القانونية والشرعية الكاملة عن مجموع المودعين عموما في استثمار ودائعهم مع مراعاة احكام المواد التالية وتحقق درجة من السيولة النقدية يقررها مجلس الادارة لمواجهة الالتزامات الجارية للبنك ومنها السحب من حسابات التوفير ومن الحسابات الجارية التى لغرض اجل .

مادة : ( ٢٣ )

لأصحاب الحسابات والودائع الحق في الاقتراض من البنك قرضا حسنا وفق شروط الاقتراض التى يقررها مجلس الادارة ويكون لهم اولوية الانتفاع بالخدمات والمساعدات المالية والادبية التى يقدمها البنك .

١٦٦

### الباب الثالث

توظيف الودائع واستخدامات الموارد

مادة : ( ٢٤ )

يكون ايداع وديعة الاستثمار لمدة سنة على الأقل .

ويتكون وعاء الودائع العام الذى يجوز للمصرف استثماره من :

١ - ودائع الاستثمار

ب - مايرى البنك اضافته من ودائع الادخار وودائع الحسابات الجارية وتحت الطلب .

مادة : ( ٢٥ )

يكون استثمار الودائع بواسطة البنك ووكالته عن مجموع المودعين وله كافة الصلاحيات في تحديد اوجه الاستثمار واختيار القائمين به وشروطه .

ويكون الاستثمار عن طريق المضاربة أو غيرها من وجوه المشاركة الجائزة شرعا .

مادة : ( ٢٦ )

يستحق المودعين في حساب الاستثمار نصيبا من ارباح الاستثمار بحسب الوديعة ومدتها كما يتحملون نصيبهم من الخسائر .

اما ما يستعمله البنك من اموال الودائع الاخرى فلا يصيبها شيء من الخسارة .

مادة : ( ٢٧ )

يجوز للبنك ان يمنح قروضا للأفراد والهيئات والمؤسسات والاشخاص الاعتبارية كما يجوز له ان يمنح قروضا تخصص لتفويض مشروعات ذات نفع عام يحددها البنك .

مادة : ( ٢٨ )

يضع مجلس الادارة القواعد الكفيلة للحصول على الضمانات لسداد الاموال التى يقرضها البنك كما يضع الترتيبات التى تكفل التأكد من أن مبالغ

القروض والتسهيلات التي يقدمها لاستخدام الا في الاغراض التي قدمت من اجلها .

مادة : ( ٢٩ )

يجوز للبنك ان يستثمر جانباً من امواله او ماله من ودائع في استثمارات مباشرة يشرف عليها بنفسه او استثمارات غير مباشرة .

ويجوز ان ينشئ مؤسسات استثمارية يقوم بتمويلها تتولى نيابة عنه ولحسابه وتحت اشرافه انشاء وادارة مشروعات استثمارية .

مادة : ( ٣٠ )

على البنك ان يتأكد من سلامة المشروعات الاستثمارية التي يشرف عليها بنفسه والتي يشارك فيها بجزء من ماله والتي يشارك فيها بودائع المودعين بمختلف انواعها ( بوصفه وسيطاً ووكيلاً عنهم ) وكذا المشروعات التي يعين اصحابها والقائمين عليها بقروض حسنة .

وللبنك الحق في التفتيش والرقابة الفعلية على المشروعات التي يمولها . ويجب ان يكون رد اصل المال وارباحه بالعمله التي قدمت بها او بأحدى العملات القابلة للتحويل التي يحددها مجلس الادارة وفقاً للشروط والاولضاع التي يتم الاتفاق عليها .

مادة : ( ٣١ )

يشترط في العقود التي يبرمها البنك مع الغير للمشاركة في الاستثمار او المعاونة فيه الا يرد فيها ما يخالف حكم المادة الثالثة من هذا النظام وان يكون المشروع موضوع التعاقد او التعامل او التصرف متضمناً لخدمات او اعمال تحرمها الشريعة الاسلامية .

## الباب الرابع

### ادارة البنك

مجلس الادارة - هيئة الرقابة الشرعية - الجمعية العمومية

[ ١ ] مجلس الادارة :

مادة : ( ٣٢ )

١ - يدير البنك مجلس ادارة مكون من تسعة اعضاء على الاقل وخمسة عشر عضواً على الاكثر وتقوم الجمعية العمومية بانتخاب من يمثل المساهمين بالمجلس . وعند خلو مركز احد اعضاء مجلس الادارة اثناء المدة يحل محله من حصل على اكثر الاصوات التالية في انتخابات مجلس الادارة وهكذا على ان يعرض الامر على الجمعية العمومية العادية في اول اجتماع لها لاقرار هذا الاختيار .

ويختار مجلس الادارة من بين اعضائه رئيساً وعضواً منتدباً يحل محله عند غيابه .

ويختص العضو المنتدب بتنفيذ قرارات مجلس الادارة وادارة جميع شئون البنك ويكون مسئولاً عن اعماله امام مجلس الادارة .

ويحدد مجلس الادارة مكافآت الرئيس والعضو المنتدب التي يتقاضاها بالاضافة الى مكافأة العضوية التي تقررها الجمعية العمومية وكذا المزايا العينية الاخرى .

ويعين مجلس الادارة المديرين بناء على ترشيح العضو المنتدب ويضع المجلس اللوائح المنظمة لاختصاصهم .

ويعقد مجلس الادارة في مركز البنك بالقاهرة مرة كل ثلاثة اشهر على الاكثر ويكون انعقاده بدعوة من رئيس الادارة او العضو المنتدب عند غيابه او كلما دعت الحاجة الى ذلك او بناء على طلب ثلاثة اعضاء من اعضاء مجلس الادارة . ويجوز ان يعقد المجلس خارج مركز البنك بشرط ان يكون ثلثاً اعضاءه حاضرين في الاجتماع .

واستثناء من حكم هذه المادة قد تم الاتفاق بين المؤسسين على ان تكون مدة اول مجلس ادارة خمس سنوات - ويتم اختيارهم باتفاق المؤسسين وتذاع اسمائهم بمجرد صدور قانون الترخيص بانشاء البنك .

وإذا خلا مركز احد اعضاء مجلس الادارة قبل انتهاء المدة المذكورة عين المؤسسون من يحل محله لباقي المدة .

ب - تشكل لجنة دائمة يطلق عليها « لجنة الادارة » وتتكون من العضو المنتدب واثنين من المديرين يختارهم مجلس الادارة وتزاول اعمالها في حدود الاختصاصات التي يخولها لها مجلس الادارة . وتصدر توصياتها بالاغلبية .

مادة : ( ٣٣ )

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره اغلبية الاعضاء على الاقل وتصدير قرارات مجلس الادارة باغلبية اصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجع الجانب الذي منه الرئيس ويشترط موافقة ثلثي الاعضاء بالنسبة للقرارات التالية :

- ا - القرارات الخاصة باقتراح زيادة راس المال .
- ب - القرارات الخاصة باقتراح اطالة مدة البنك او تقصيرها .
- ج - القرارات الخاصة باقتراح تكوين احتياطات او مخصصات غير عادية .
- د - القرارات الخاصة باقتراح استعمال الاحتياطات او المخصصات في غير الاغراض المحددة لها .
- هـ - القرارات الخاصة بفتح فروع او وكالات او مكاتب للبنك في مصر او الخارج .

- و - قرار اختيار او تعيين المحافظ .
- ز - المعاملات التي تخص احد اعضاء مجلس الادارة وتتم وفق القواعد التي يحددها مجلس الادارة .

مادة : ( ٣٤ )

لمجلس الادارة اوسع سلطة لادارة البنك فيما عدا ما احتفظ به صراحة للجمعية العمومية .

مادة : ( ٣٥ )

يمثل البنك رئيس مجلس الادارة او من ينوب عنه امام القضاء .

مادة : ( ٣٦ )

لرئيس مجلس الادارة وللعضو المنتدب عند غياب الرئيس حق التوقيع منفردا عن البنك وفقا للشروط والاوزاع التي يحددها مجلس الادارة في نظام العمل الداخلي للبنك .

ولمجلس الادارة الحق في ان يعين مديرين او وكلاء مفوضين او ممثلين قانونيين ويخولهم حق التوقيع عن البنك منفردين او مجتمعين طبقا لنظام العمل الداخلي للبنك .

مادة : ( ٣٧ )

لا يلتزم اعضاء مجلس الادارة بأى التزام فيما يتعلق بتعهداتهم للبنك بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالاتهم .

مادة : ( ٣٨ )

على مجلس الادارة ان يعد عن كل سنة مالية خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها ميزانية البنك وحساب الارباح والخسائر وفقا للاصول المحاسبية مع مراعاة طبيعة البنك كمصرف اسلامي .

مادة : ( ٣٩ )

على المجلس ايضا ان يعد تقريرا عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية وعن مركزه المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة : ( ٤٠ )

يرسل مجلس الادارة نسخة من الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافية بتقريره والنص الكامل لتقرير مراقبي الحسابات الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل موعد عقد الجمعية العمومية لشهر على الاقل . ويجوز ان يستعاض عن ذلك بالنشر في جريدتين يوميتين مرتين بين كل منهما اسبوع وذلك في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية .

مادة : ( ٤١ )

يضع مجلس الادارة اللوائح والنظم الداخلية للبنك والعاملين فيه ويبين فيها اختصاصاتهم .

[ د ] هيئة الرقابة الشرعية :

مادة : ( ٤٢ )

تشكل هيئة الرقابة من خمسة اعضاء على الاكثر يختارون من علماء الشرع وفقهاء القانون المقارن المؤمنين بفكرة البنك الاسلامي تعيينهم الجمعية العمومية وتحدد مكافاتهم بناء على اقتراح مجلس الادارة . وتكون مهمة هيئة الرقابة تقديم المشورة والمراجعة فيما يتعلق بتطبيق احكام الشريعة الاسلامية .



ويكون لها في هذا الصدد المراقبي الحسابات من وسائل واختصاصات .  
ويجوز لمجلس الإدارة ان يدعو من يمثل هيئة الرقابة لحضور أى جلسة من  
الجلسات ولا يكون له صوت معدود .  
كما يجوز للهيئة طلب عقد جلسة خاصة لمجلس الإدارة لشرح وجهة نظرها  
في المسائل الشرعية اذا اقتضى الحال ذلك .

مادة : ( ٤٣ )

واستثناء مما تقدم تكون مدة هيئة الرقابة الاولى خمس سنوات .  
وقد وافق المؤسسون على تشكيل هيئة الرقابة الاولى على الوجه التالي :

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

مادة : ( ٤٤ )

تحدد الجمعية العمومية العادية للبنك مكافآت وبدلات الحضور لرئيس  
وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الرقابة عند اعتماد الميزانية الاولى على الا  
تتجاوز في مجموعها عشرة في المائة ولا تقل عن خمسة في المائة من صافي الارباح .  
ويحدد المؤسسون مكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء  
هيئة الرقابة عن السنة الاولى للبنك على ان يتم حسابها من مصروفات  
التأسيس .

مادة : ( ٤٥ )

تسلك هيئة الرقابة في عملها وفي علاقاتها مع ادارة البنك وهيئاته المختلفة  
مايسلكه مراقبا الحسابات من وسائل واختصاصات وفقا لنصوص هذا النظام  
الاساسى .

[ ج ] الجمعية العمومية :

مادة : ( ٤٦ )

الجمعية العمومية المكونة تكوينا صحيحا تمثل جميع المساهمين .

مادة : ( ٤٧ )

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العمومية بنفسه ويكون له صوت  
واحد عن كل وله أن ينوب عنه من يمثله في الجمعية العمومية ويجب ان تكون

الانابة ثابتة في محرر مصدق عليه من جهة الاختصاص في البلد الصادر فيها  
المحرر ويوضع هذا المحرر في أمانة الجمعية العمومية قبل انعقادها بأسبوعين على  
الاقل .

مادة : ( ٤٨ )

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العمومية ان يثبتوا  
انهم اودعوا اسهمهم في مركز البنك وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين  
على الاقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية اسهم البنك في سجله من تاريخ نشر الدعوة  
للاجتماع الى انقضاء الجمعية العمومية .

مادة : ( ٤٩ )

يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة او العضو المنتخب عند  
غيابه .

مادة : ( ٥٠ )

تعقد الجمعية العمومية كل سنة خلال الستة شهور التالية لنهاية السنة  
المالية للبنك على الاكثر في المكان واليوم والساعة المعينة في اعلان الدعوة  
للاجتماع .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه  
المالى وتقرير مراقبي الحسابات والتصديق على ميزانية السنة المالية المنتهية وعلى  
حساب الارباح والخسائر ولتحديد مقدار حصص الارباح التى توزع على  
المساهمين . وكيفية توزيعها وتعيين مراقبي الحسابات وتحديد مكافآتهم  
وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن المساهمين على ان يراعى تمثيل هيئة الاوقاف  
المصرية برئيسها بصفته هذه ضمن أعضاء المجلس ويشترط الا تقل مساهمتها عن  
الحد الوارد بعقد التأسيس وانتخاب أعضاء هيئة الرقابة وتحديد مكافآتهم ايضا  
للمدة التالية .

مادة : ( ٥١ )

لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك كما يجوز دعوتها بناء  
على طلب مراقبي الحسابات او المساهمين الحائزين لخمس رأس المال على  
الاقل .

وفي هذه الحالة الاخيرة يجب على هؤلاء المساهمين ان يثبتوا قبل ارسال اية  
دعوة انهم اودعوا اسهمهم في مركز البنك وبحيث لايجوز لهم سحبها الا بعد  
انقضاء اجتماع الجمعية العمومية .

مادة : ( ٥٢ )

يشترط لصحة انعقاد الجمعية ان يكون ستون بالمائة من رأس مال البنك ممثلاً فيها .

فإذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الاول انعقدت الجمعية بناء على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحاً مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية اصوات الحاضرين وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذى منه الرئيس .

مادة : ( ٥٣ )

يجب ان يكون مجلس الادارة حاضراً في الجمعية العمومية بما لا يقل عن العند الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

مادة : ( ٥٤ )

لكل مساهم اثناء الجمعية العمومية حق مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارباح والخسائر .

ويشترط في هذه الحالة تقديم الاسئلة الى امانة مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة ايام على الاقل .  
وتثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات في محضر الجمعية العمومية .

مادة : ( ٥٥ )

لايجوز للجمعية العمومية ان تعدل مواد عقد التأسيس او النظام الاساسي فيما يتعلق بغرض البنك وكونه مصرفاً اسلامياً او زيادة التزامات المساهمين .  
ويجوز لها في اجتماع غير عادى ان تنظر في تعديل ماعدا ذلك من احكام النظام بما في ذلك انقاص او زيادة رأس المال او اطالة مدة البنك . او تقرير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل البنك اجبارياً بشرط ان يكون موضوع الاقتراح قد فصل في اعلان الدعوى وان يكون الحاضرين يمثلون خمسة وسبعون في المائة من رأس المال على الاقل .

وتصدر القرارات في الجمعية العمومية منعقدة بصفة غير عادية بأغلبية ستة وستون في المائة من رأس المال على الاقل .

مادة : ( ٥٦ )

تدون محاضر اجتماعات مجلس الادارة في دفتر خاص يوقع عليه كل من رئيس الجلسة والعضو او الموظف القائم باعمال سكرتارية المجلس وتدون محاضر

اجتماعات الجمعية العمومية في دفتر خاص يوقع عليه رئيس الجمعية العمومية وسكرتيرها وجامعا الاصوات اللذان تختارهما الجمعية العمومية ومراقبها الحسابات .

ويكون اثبات محاضر الاجتماعات في هذين الدفترين بصفة منظمة عقب كل جلسة مباشرة في صفحات متتابعة دون كشط او تحشير .

ويجب ان تكون صفحات هذين الدفترين مرقمة بالتسلسل ويتعين قبل استعمالها ان تختتم كل ورقة منها بخاتم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق او اى جهة حكومية اخرى مختصة .

ويكون الموقعين على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات الدفترين ويسأل من يكون منهم من أعضاء المجلس عن مطابقتها لما ينص عليه هذا النظام .

مادة : ( ٥٧ )

لايجوز للجمعية العمومية ان تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال المبين في اعلان الدعوة وذلك مع مراعاة المسائل التى تعتبر نتيجة مباشرة لمناقشة الموضوعات الواردة في جدول الاعمال .

مادة : ( ٥٨ )

قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقاً لهذا النظام ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين او المخالفين في الراى وعديمى الاهلية او ناقصيها .



تبدأ السنة المالية للبنك من اول المحرم وتنتهى في آخر ذى الحجة من كل عام وينكر التاريخ الميلادى تاليا للتاريخ الهجرى في جميع المكاتبات والعقود والطبوعات والنماذج والسجلات وغيرها .  
وبالنسبة للسنة المالية الاولى فانها تبدأ من تاريخ تأسيس البنك نهائيا وتنتهى في آخر ذى الحجة من السنة التالية .

يلتزم البنك بتكوين الاحتياطات العامة من الربح وفقا لنص المادة التالية :

بعد خصم المصروفات الادارية للبنك ولجميع اجهزته العاملة بما فيها مجلس الادارة وهيئة الرقابة . . توزع الارباح على النحو التالى :  
١ - تؤدى الزكاة المفروضة شرعا الى صندوق الزكاة بالبنك .  
٢ - يكون احتياط عام ( بمقدار ١٠ ٪ من الارباح الباقية بعد البنود السابقة .

ويقف خصم هذا الاحتياطى في حالة بلوغه قدر رأس المال ( مائة في المائة من رأس المال ) ويجوز للجمعية العمومية ان ترفع هذه النسبة الى ثلاثة اضعاف رأس المال .

ويستثمر كل او بعض المال الاحتياطى لما فيه صالح البنك بقرار من مجلس الادارة .

٣ - يقرر مجلس الادارة في نهاية كل سنة نسبة من صافي الارباح للعضو المنتدب والمديرين وباقي العاملين بالبنك وذلك بخلاف الحوافز التى ينص عليها في لائحة العاملين في ضوء نتائج اعمال البنك عن السنة المالية المنتهية .

٤ - يوزع صافي الربح بعد ذلك بين اصحاب الودائع الاستثمارية وبين المساهمين وفقا للقواعد التى يضعها مجلس الادارة . وفي حالة الخسارة لا قدر الله يتبع نفس القواعد .

تدفع حصص الارباح للمساهمين بالعملات التى ساهموا بها في خلال مدة قصاها شهرين من اجتماع الجمعية العمومية العادية للميزانية وذلك في المكان الزمان اللذين يحددهما مجلس الادارة .

يكون للبنك مراقبان للحسابات من الاشخاص الطبيعيين تعينهم الجمعية العمومية وتحدد اتعايبهما .

راستثناء مما تقدم يقوم اول مجلس ادارة بتعيين مراقبى الحسابات ويتولى المراقبان مهمتهما لحين انعقاد اول جمعية عمومية ويباشر المراقبان اللذين تعينهما الجمعية العمومية مهمتهما من تاريخ تعيينهما الى تاريخ انعقاد الجمعية التالية وعليهما مراقبة السنة المالية التى ندب لهما واذا خلا منصب احد المراقبين في أى وقت خلال السنة لاي سبب عين مجلس الادارة من يحل محله فورا .

لمراقبى الحسابات في أى وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر البنك وسجلاته ومستنداته وفي طلب البيانات والايضاحات التى يريان ضرورة الحصول عليها لاداء مهمتهما مع مراعاة احكام المادتين ١٢ ، ١٣ من عقد التأسيس .  
ولهما كذلك ان يتحققا من موجودات البنك والتزاماته ويتعين على مجلس الادارة ان يمكنهما من كل ماتقدم .

وعلى المراقبين في حالة عدم تمكينهما من اداء مهمتهما على المتقدم اثبات ذلك في تقرير يقدم الى مجلس الادارة ويعرض على الجمعية العمومية في اول اجتماع لها اذا لم يقوم مجلس الادارة بتيسير مهمتهما .

على مراقبى الحسابات حضور الجمعية العمومية للتأكد من صحة الاجراءات التى اتبعت في الدعوى الى الاجتماع .

يسال المراقبان عن صحة البيانات الواردة في تقريرهما بوصفهما وكيلين عن مجموع المساهمين ولكل مساهم اثناء عقد الجمعية العمومية ان يناقشهما وان يستوضحهما عما يرد به .

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٥	١ - اتفاقية انشاء الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية
٢٥	٢ - البنك الإسلامى للتنمية
٥٥	٣ - بنك ناصر الاجتماعى
٧١	٤ - بنك دوى الإسلامى
١٠٣	٥ - بنك فيصل الإسلامى السودانى
١٢٣	٦ - بيت التمويل الكويتى
١٥٩	٧ - بنك فيصل الإسلامى المصرى

## الباب السابع

### حل البنك - تصفيته - واحكام ختامية

مادة : ( ٦٧ )

في حالة خسارة ثلث رأس المال على الأقل يحل البنك قبل انقضاء اجله بشرط  
الا يكون في الاحتياطيات ما يغطى هذه الخسارة او يخفضها الى الاقل من ثلث  
رأس المال الا اذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك .

مادة : ( ٦٨ )

عند انتهاء مدة البنك او في حالة حله قبل الاجل المحدد تحدد الجمعية  
العمومية بناء على طلب مجلس الادارة طريقة التصفية وتعيين مصفيا او اكثر تحدد  
سلطتهم وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين . اما سلطة الجمعية  
العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى ان يتم اخلاء عهدة المصفين .

مادة : ( ٦٩ )

يلتزم البنك باداء المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التى يتم انفاقها  
بسبب التأسيس وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

سُحُفٌ

رَقْعٌ

ملحوظة رقم ٤

## قانون بنك فيصل الاسلامى السودانى

لسنة ١٩٧٧ م

### اسم القانون وبدء العمل به

- ١ - يسمى هذا القانون « قانون بنك فيصل الاسلامى السودانى لسنة ١٩٧٧ م » ويعمل به من اليوم الخامس عشر من شهر ربيع ثانى لسنة ١٣٩٧ هـ الموافق اليوم الرابع من شهر ابريل سنة ١٩٧٧ م .

### تفسير

- ٢ - فى هذا القانون ومالم يقتضى السياق معنى آخر : -  
« بنك » يقصد به بنك فيصل الاسلامى السودانى المنشأ بموجب المادة ٣ (١) من هذا القانون ويشمل كل فرع من فروع او اية شركة ينشئها .  
« اموال البنك » تشمل راس مال البنك وممتلكاته .

### انشاء

- ٣ - ( ١ ) ينشأ بنك يسمى « بنك فيصل الاسلامى السودانى » ويسجل شركة مساهمة عامة وفق قانون الشركات لسنة ١٩٢٥ م ويكون مركزه الرئيسى فى الخرطوم .  
( ٢ ) ينشئ البنك فروعاً له فى جميع أنحاء القطر .

### اغراض البنك

- ٤ - يعمل البنك وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الاعمال المصرفية والمالية والتجارية واعمال الاستثمار كما

يجوز له لتحقيق اغراضه انشاء شركات تأمين تعاونى او اى شركات اخرى  
كما يجوز له المساهمة فى مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبينة فى  
عقد تأسيس البنك ونظامه داخل الجمهورية السودانية الديمقراطية  
وخارجها .

#### رأس المال

- ٥ - ( ١ ) يكون للبنك رأسمال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سودانى  
( ٢ ) يحدد عقد تأسيس ونظام البنك توزيع رأس المال الى اسهم ونسب  
المساهمة .  
( ٣ ) تدفع مساهمة الجانب غير السودانى بعملة قابلة للتحويل

#### استثناءات

- ٦ - لا تطبق على البنك : -  
( ١ ) القوانين المنظمة للخدمة وفوائد مابعد الخدمة على ان لا تقل المرتبات  
والاجور وفوائد مابعد الخدمة التى يحددها البنك فى الحد الأدنى المنصوص  
عليه فى تلك القوانين .  
( ب ) القوانين المنظمة للتأمين .  
( ج ) قانون ديوان المراجع العام لسنة ١٩٧٠ م او اى قانون اخر يحل  
محله .  
( د ) المواد ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، من قانون بنك السودان لسنة ١٩٥٩ م  
وذلك دون مساس بسلطة بنك السودان فى الاشراف على السياسة الائتمانية  
للبنك وتوجيهها .

#### اعفاءات

- ٧ - ( ١ ) ( ١ ) تعفى اموال وارباح البنك من جميع انواع الضرائب .  
( ب ) تعفى من الضرائب الاموال المودعة بالبنك بغرض  
الاستثمار .  
( ج ) تعفى من الضرائب مرتبات واجور ومكافآت ومعاشات  
جميع العاملين بالبنك ورئيس مجلس ادارته وهيئة الرقابة الشرعية .  
( ٢ ) بالاضافة الى الاعفاءات المنصوص عليها بموجب البند ( ١ ) يجوز  
ان يتمتع البنك باى اعفاءات او امتيازات منصوص عليها فى اى قانون  
اخر .

٨ - يجوز لمحافظة بنك السودان أن يعفى البنك من احكام القوانين المنظمة للرقابة  
على النقد فى الحدود التى يراها مناسبة .

#### عدم جواز التاميم او المصادرة

- ٩ - ( ١ ) لا تجوز مصادرة اموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو  
الاستيلاء عليها .  
( ب ) لا يجوز الحجز - أو الاستيلاء على المبالغ المودعة بالبنك الا بموجب  
امر قضائى .



مكتبة فتح الحرم  
**كيف  
 نتعامل مع**

**بنك فيصل الإسلامي السوداني**



بنك فيصل الإسلامي السوداني

1982

(٢١٢)



## بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة :-

يأمر الإسلام بتنمية الاموال والسعى في طلب الرزق الحلال ، وينهى عن الكسب الحرام .  
يقول الله سبحانه وتعالى : « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » .  
ويقول : « وأحل الله البيع وحرم الربا » . ويقول : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم  
بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » .

ويقول الرسول ( ﷺ ) : « نعم المال الصالح لل عبد الصالح » . ويقول : « الجالب  
مرزوق والمحتكر خاطئ » .

يسعى بنك فيصل الاسلامى السودانى من خلال سياسته الاستثمارية الى تحقيق الربح  
الحلال . ملتزما في ذلك بمجذود الاحكام القطعية في الشريعة الاسلامية والتي تشرف على  
تطبيقها والالتزام بها هيئة من كبار علمائنا الاجلاء تسمى « هيئة الرقابة الشرعية » .

ومن أهم الصيغ التي يتعامل بها البنك في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية : المشاركة  
والمضاربة وبيع المراجعة كما هو مبين في الصفحات التالية .

## المشاركة

تسمى صيغة المشاركة التي يتبعها بنك فيصل الاسلامى السودانى عادة في العقد الاسلامى « شركة العنان في الاموال » . وفيها يساهم الجانبان « البنك والشريك » في رأس المال والادارة ويقسم الربح بينهما بنسبة يتفقان عليها بالتراضى مقدما . اما الخسائر اذا حدثت - لا قدر الله - فتقسم بين الجانبين حسب نسبة مساهمة كل منهما في رأس المال الا اذا كانت الخسارة بسبب التعدى أو التقصير . يضع البنك في الاعتبار عند تحديد نصيب كل من الجانبين في الارباح مقدار مساهمة كل منهما في العملية الاستثمارية سواء في رأس المال او في ادارة المشروع .

وتصلح هذه الصيغة بصفة خاصة لقبول العمليات الانتاجية في المجالات المختلفة من زراعة وصناعة الخ ... وبصفة خاصة تلك العمليات التي تستغرق وقتا طويلا نسبيا وان كان يمكن تطبيقها في حالات اخرى كثيرة من بينها التجارة . وقد تكون مساهمة البنك من الاصول الثابتة ( اذا ما كان ذلك في اطار سياسة البنك المعلنة في ذلك الوقت ) او قد تكون بتقديم جزء او كل تمويل رأس المال العامل ( التشغيل ) .

وتنظم هذه العلاقات عقود يبرمها البنك مع الشركاء توضح كل التفاصيل الخاصة بعمليات المشاركة وفي مثل هذه تترك ادارة المشروع عادة للشريك حسب الشروط المتفق عليها في العقد . ويتولى البنك متابعة سير المشروع والاشراف بصورة عامة للتأكد من مراعاة الشريك للشروط المحددة في العقد ومن سلامة سير المشروع من الناحية الاقتصادية .

وتتم عملية المتابعة من خلال البيانات والمعلومات التي يقدمها الشريك بصورة دورية وبواسطة الزيارات الميدانية التي يقوم بها مندوبو البنك المختصون .

ويحتفظ البنك لنفسه بالحق في التدخل في ادارة المشروع اذا ما حدث اختلال جسيم بشروط العقد او اهمال واضح في ادارة المشروع .

هذا وتدار العمليات المالية في المشاركة من خلال حساب مشترك باسم المشاركة يفتح بمجرد توقيع العقد وينظم السحب منه حسب الخطة المتفق عليها والمقررة حسب العقد .

## المضاربة

تختلف المضاربة عن المشاركة العادية في ان البنك يقدم كل التمويل بينما يقوم الشريك المضارب بالادارة وفقا لشروط محددة يعينها البنك ( وتسمى في الفقه مضاربة مقيدة ) . ويحدد نصيب المضارب في الارباح بالتراضى بين الطرفين مقدما وذلك حسب اهمية عنصر الادارة ( الذي يقوم به الشريك ) .

اما الخسائر اذا حدثت فيتحملها البنك وحده أما الشريك فيفقد المجهود الذي بذله في ادارة المشروع فقط ( هذا اذا لم تكن الخسائر بسبب التعدى أو التقصير ) .

وتستخدم هذه الصيغة في المشاريع التي تعتمد اعتمادا كبيرا على خبرة المضارب بحيث يكون من الضروري ان يترك له اكبر قدر ممكن من الحرية في ادارة المشروع في حدود الشروط المحددة في العقد . ويتولى البنك متابعة سير المشروع والاشراف بصورة عامة للتأكد من مراعاة الشريك

ومثال ذلك ان يقوم البنك بتمويل كامل لسلمة مستوردة او موجودة محليا على ان يتولى الشريك المضارب تسويقها وبنال نصيبه في الربح عن هذا المجهود . او يقوم البنك تحت توجيه الشريك المضارب بعملية تجارة داخلية يتولى فيها الشريك المضارب الشراء والبيع .. بينما يكون دور البنك هو التمويل لهذه العملية ١٠٠٪ .

## بيع المراجعة

بيع المراجعة هو صيغة من صيغ البيوع العادية فيه نسبة محددة من الربح على سعر التكلفة ويكون التعامل فيه كما يلي :-

- ١ - يقدم العميل الراغب في الشراء طلبا للبنك يوضح فيه نوع البضاعة المطلوبة وكميتها وأسعارها ومواصفاتها والمواعيد المطلوب الحصول عليها فيها ونسبة الربح التي يقترح ان يدفعها للبنك وطريقة الدفع ويدعم الطلب بالمستندات اللازمة مثل الفواتير المبدئية ورخصة الاستيراد ( اذا كانت السلعة مستوردة ) .
- ٢ - في حالة الاستيراد يقدم العميل تفويضا كتابيا للبنك يمكنه من القيام بأجراءات الاستيراد والتخليص نيابة عنه .
- ٣ - يقوم البنك بالإجراءات اللازمة للحصول على البضاعة ودفع قيمتها ونفقات الترحيل والتأمين الخ ... حتى وصول البضاعة للمكان المتفق عليه لانعام عملية البيع .
- ٤ - بمجرد وصول البضاعة يخطر البنك العميل ويعطيه الخيار في شراء البضاعة التي تم الحصول عليها حسب مواصفاته خلال فترة محددة .. فاذا لم يقم العميل بالشراء يكون للبنك الحق في بيعها لأي شخص آخر .
- ٥ - يراعى عند تحديد نسبة الربح التي يأخذها البنك هوامش الأرباح القانونية للسلع - متى ما وجدت - اما في الحالات الأخرى فيراعى ان تكون الأرباح عادلة ومعقولة بحيث لا تؤدي الى ارتفاع فاحش في أسعار السلع وفي بعض الحالات قد يقبل البنك الدفع المؤجل ( على أقساط ) للقيمة بشرط ان يكون هنالك ضمان لسداد هذا الدين في مواعيده المحددة .

وتصلح هذه الصيغة بصفة خاصة لقبول شراء السلع التجارية من داخل أو خارج السودان . ويمكن أيضاً ان تستخدم في مد للشاريع بالمواد الخام وما إليها .

ملحوظة : يجوز حسب رأى جمهور الفقهاء والذي سارت عليه هيئة الرقابة الشرعية ان يزيد سعر بيع السلعة اذا كان الدفع مؤجلاً بشرط ان يكون السعر محدداً تحديداً نهائياً عند البيع .

## الضمانات

يحرص البنك على أن تكون الضمانات المطلوبة من الشريك في حدود الحد الأدنى الكافي لتغطية المخاطر التي قد يتعرض لها رأس ماله نتيجة للتعدي ( خرق العقد أو الاتفاق ) أو التقصير من جانب الشريك أو العميل ( ولا تشمل المخاطر التي قد يتعرض لها المشروع نتيجة الظروف الطبيعية أو الطارئة الخارجة عن إرادة الشريك أو الخسائر التجارية العادية التي لا تحدث بسبب أعمال الشريك ) وقد تكون هذه الضمانات في شكل رهن عقارى أو كمبيالات أو بوضوح البضائع في حيازة البنك أو ضمان شخصى بالإضافة الى التأمين الشامل للعملية لدى شركة التأمين الإسلامية .

وبما أن البنك بطبيعته بنك استثمارى فمن الطبيعى ان يكون متحملاً لجزء من المخاطرة أو المخاطرة التي تكون في المشاريع الاستثمارية ولذا فإن الضمان المطلوب في حالة التعامل مع بنك فيصل الإسلامى يمثل - في غالبية الحالات جزءاً من حجم التمويل - وليس ضماناً لقيمة التمويل الكلية كما نعدت في البنوك الأخرى ... ولهذا فإن الضمانات في بنك فيصل الإسلامى لا تشكل عبئاً كبيراً على الشريك .

## اجراءات طلب التمويل في بنك فيصل

ان بنك فيصل بنك استثماري بالدرجة الاولى ولهذا فهو يعتمد على تشغيل امواله في استثمارات ناجحة . يقتضى هذا دراسة كل العمليات التى تقدم له وليس الاكتفاء بأخذ الضمانات وتقديم تمويل لقاء سعر معين (كما يحدث في البنوك الربوية) . ولهذا السبب ولكي يستفيد صاحب المشروع المقدم نفسه فان البنك يطلب الى كل من يرغب في الحصول على تمويل من بنك فيصل الاسلامى السودانى ان يقدم طلبا بذلك الى اقرب فرع من فروع البنك او الى ادارة الاستثمار برئاسة البنك يوضح فيه المعلومات الآتية :-

- ١ - نبذة عن مقدم الطلب توضح مجال عمله وخبرته والبنوك التى يتعامل معها اذا وجدت ومقاييس عمله خلال الفترة الماضية (میزانيات مراجعة) ونوع عمله التجارى (شركة شراكة .. عمل شخصي) مدعيا بالمستندات اللازمة .
  - ٢ - نوع العملية (استيراد - تصدير - رأس مال عامل للصناعة - الزراعة - تجارة داخلية .. الخ) ووصف موجز لاهدافها والطريقة التى تحقق بها تلك الاهداف .
  - ٣ - حجم رأس المال المطلوب ومساهمة كل طرف والقيمة المقدرة للمساهمة العينية - ان وجدت - مثل الماكينات والمباني والاراضى الخ ..
  - ٤ - ميزانية تقديرية لتكاليف العملية في البنود المختلفة وكيفية التنفيذ ومواعيد ومبالغ السحب من التمويل .
  - ٥ - المناطق التى يتم فيها الشراء او البيع والاسعار المتوقعة .
  - ٦ - الفترة التى تستغرقها العملية وتاريخ البداية والنهاية .
  - ٧ - الربح المتوقع والطريقة المقترحة لتقسيم الارباح .
  - ٨ - الضمانات التى يمكن ان يقدمها الشريك مقابل التزامه بتنفيذ العقد .
- وكلا كانت المعلومات التى يقدمها صاحب الطلب وافية ودقيقة ومدعمة بالمستندات ،

والتراخيص وتقديرات شهادات الملكية الخ ... كلها تساعد ذلك على سرعة البت في الطلب .

في حالة المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل يتعين تقديم دراسة جدوى اقتصادية من بيت خبرة او خبير مؤهل .

يقوم البنك بدراسة المشروع دراسة وافية ويتحقق عن صحة المعلومات الواردة فيه كومن جدوى المشروع الاقتصادية وربحيته وای مزايا اخرى له .

عند اكتمال الدراسة تعرض وقائعها على الشريك ويتم التفاوض معه حول طريقة التمويل المناسبة وطريقة التنفيذ وشروط العقد .

اذا ما تم الاتفاق تقوم الادارة القانونية بالبنك باعداد الصياغة القانونية للعقد ويوقع عليه الطرفان والشهود امام الموثق القانوني .

يجوز المشروع بكافة مستنداته الى اقرب فرع من فروع البنك للتنفيذ .

ملحوظة : ان سياسة البنك لهذا العام (حتى ٧٩ / ١٢ / ٣١) لا تسمح بتمويل المشاريع الزراعية (وخاصة المطرية ..) . والمشاريع العقارية والمشاريع الطويلة الأجل .

## مميزات التعامل مع بنك فيصل الاسلامى

### ١ - فرصة اكبر لنجاح المشاريع :

يعتمد نجاح البنك على مقدرته فى توظيف امواله واموال المودعين فى عمليات ومشاريع رابحة ويقتضى منه هذا سرعة تحريك ودوران الاموال بين عمليات كثيرة وربحية ولهذا فان البنك يكون حريصا جدا على نجاح اى عملية مشاركة يدخل فيها - وهذا يعنى ان الشريك سيجد كل عون من البنك لنجاح عملياته سواء بتقديم المعلومات الصحيحة او بالمساعدة فى الادارة او التسويق او تنظيم الحسابات .. الخ .

### ٢ - فرص اكبر للربح

ان البنك يعنى تماما ان هدفه ليس الربح وحده - بل ان هنالك اهدافا اجتماعية اخرى لا بد ان يسعى لتحقيقها ( انطلاقا من المفهوم الاسلامى الشامل للحياة ) ولكن تحقيق ارباح امر مهم ليتمكن البنك فى المستقبل القريب من الاستثمار فى مجالات قليلة الربح ( كتمويل صغار الحرفيين والمستثمرين .. والقرض الحسن ) .. ولا يسعى البنك لتحقيق هذه الارباح على حساب شركائه بل بسرعة تدوير امواله بين عمليات رابحة وناجحة مما يساعده على تخفيض نسبة ارباحه من ربح العملية الكلى - وبالتالي يزيد نصيب الشريك فى الربح .

### ٣ - وفرص اكبر للربح المضمون

ولأن البنك لا يتقاضى ارباحه الا بعد نهاية العملية وتصفياتها فان ذلك يعنى ان الشريك لن يجد نفسه - ابدا كما يحدث فى البنوك الربوية - وقد خسر كل شئ بينما ربح البنك كل شئ . فان تحقق ربح فله منه نصيبه المضمون .

ويعود الفضل فى ذلك الى ان البنك يتقاضى نسبته أو نصيبه فى الربح من صافي

الربح المحقق فعلا وليس كنسبة من رأس مال (أو بمجمل التمويل المقدم) . فاذا كان مبلغ التمويل مثلا ١٠٠ (مائة) ألف جنيه وانتجت العملية ربحا صافيا قدره ٢٠ ألف جنيه وكان الاتفاق على تقسيم الاربح مناصفة (٥٠٪) فان البنك يأخذ نصف الارباح الصافية وهى ١٠ ألف جنيه وليس ٥٠ ألف جنيه كما يتبادر الى بعض الأذهان .

وهذه الطريقة تجعل فى امكان العميل زيادة ارباحه اذا اجتهد فى النجاح المشروع لانه يتال نصيبه الثابت عن جزء اكبر من الارباح ... يضاف الى كل هذا ان البنك كما سلف - لا يطلب نفس حجم الضمانات التى تطلبها البنوك الاخرى - باعتباره شريكا فى العملية - مما يجعل تكلفة التمويل اقل من غيره .. كما أن هذا يسمح للمستثمرين الجدد والصغار بدخول مجالات الاستثمار عن طريق البنوك .

### ٥ - ..... والحلال

واخيرا فان بنك فيصل الاسلامى السودانى يعمل وفق اسس اسلامية .. تضمن لك ربحا حلالا فى الدنيا .. والآخرة ان شاء الله ...

### لكافة الاستعلامات :

بنك فيصل الاسلامى السودانى - ص . ب ٢٤١٥ - الخرطوم  
جمهورية السودان الديمقراطية  
تلكس : ٥١٩ بنكسلاى - تلفرافيا - بنكسلاى الخرطوم

سُحُفٌ

رَقْدُهُمْ

بسم الله الرحمن الرحيم

مرسوم بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٧  
بالترخيص في تأسيس شركة مساهمة كويتية  
باسم : « بيت التمويل الكويتي »

نحن صباح السالم الصباح أمير الكويت  
بعد الاطلاع على الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٤ من رمضان سنة ١٣٩٦ هـ  
الموافق ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٦ م بتنقيح الدستور .  
وعلى المواد ٢ و ٢٠ و ١٣ من الدستور .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين  
المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون التجارة المعدل بالقانون رقم ٧  
لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٦ .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم  
المهنة المصرفية .

وبناء على عرض وزير الأوقاف والشئون الإسلامية ووزير التجارة والصناعة  
ووزير العدل ووزير المالية .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

أصدرنا القانون الآتي نصه

مادة أولى

يرخص لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ووزارة العدل ( إدارة شئون  
القصر ) ووزارة المالية في تأسيس شركة مساهمة كويتية باسم « بيت التمويل الكويتي »  
برأس مال قدره عشرة ملايين دينار .

مادة ثانية

على المؤسسين بصفحتهم الالتزام بوثيقة تأسيس الشركة ونظامها الأساسي  
وترافق هذا القانون صورة رسمية من كل منهما .

### مادة ثالثة

لا يمنع هذا الترخيص الشركة المذكورة أي احتكار أو امتياز ولا تترتب عليه اية مسئولية على الحكومة .

### مادة رابعة

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح السالم الصباح

رئيس مجلس الوزراء

جابر الاحمد الجابر الصباح

وزير الاوقاف والشئون الاسلامية

يوسف جاسم الحجري

وزير العدل

عبد الله ابراهيم المفرج

وزير التجارة والصناعة

عبد الوهاب يوسف النفيعي

وزير المالية

عبد الرحمن سالم العتيقي

صدر بقصر السيف في ٢ ربيع الآخر ١٣٩٧ هـ

الموافق ٢٣ مارس ١٩٧٧ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة ايضاحية

لرسوم بقانون

في شأن

تأسيس شركة مساهمة كويتية

باسم « بيت التمويل الكويتي »

يقوم النشاط المالي والتجاري في الكويت على مجموعة من القواعد القانونية التي يشكل اساسها قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ وقانون التجارة رقم ٢ لسنة ١٩٦١ والقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وهي في جملتها احكام تساير النظم المعاصرة التي تنسج لتقاضي الفوائد بين المتعاملين حيزا كبيرا في الحياة التجارية وبخاصة في المعاملات التي تجري بين المصارف وعمالها .

واذا كانت الشريعة الاسلامية قد حومت التعامل بالربا عملا بقوله تعالى « يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذكروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » .

الا ان كثيرا من الاحكام في هذا الموضوع كانت وما تزال محل خلاف بين الفقهاء وازالة البحث يدور بين العلماء في المؤتمرات ومراكز البحوث والدراسات الاسلامية حول ما يدخل في باب الربا وما لا يدخل وما هو حكم الفسوائد والارباح والعائد في كثير من العقود وخاصة ما استحدثت من صور جديدة للمعاملات والاستثمار والنشاط الاقتصادي وما يتم منها بواسطة الدولة والاشخاص المعنوية .

ومع ذلك فانه لفني عن البيان ان الاتجاه الان يسير نحو استلزام مبادئ الشريعة الاسلامية وجعلها مصدرا اساسيا في التشريع وكان الدستور الكويتي من اسبق الدساتير الحديثة التي قننت هذا الاتجاه .

لذلك فقد بادرت الحكومة الى تأسيس شركة مساهمة كويتية تقوم بالنشاطات المالية واعمال التأمين ووجه الاستثمار المختلفة مع استبعاد عنصر الفائدة أو الربا طبقا لما هو مبين في النظام الاساسي لهذه الشركة .

ولما كان قيام مثل هذه الشركة يقتضي ان يتم بقانون خاص يكفل لها عدم التقيد باحكام القوانين الحالية فيما يتعارض مع طبيعة نشاطها وما ورد في نظامها الاساسي مع خضوعها لاحكام هذه القوانين فيما عدا ذلك . لذلك روي استصدار هذا القانون .



## بيت التمويل الكويتي

### شركة مساهمة كويتية

#### وثيقة التأسيس

##### مادة ( ١ )

بموجب هذه الوثيقة أسست وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ووزارة المالية وإدارة شئون القصر شركة مساهمة كويتية طبقا لاحكام النظام الاساسي الملحق بهذه الوثيقة .

##### مادة ( ٢ )

اسم هذه الشركة وعنوانها القانوني « بيت التمويل الكويتي » ، شركة مساهمة كويتية .

##### مادة ( ٣ )

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة الكويت ، ويجوز لمجلس الادارة ان ينشيء لها فروعاً او مكاتب او توكيلات في الكويت او في الخارج .

##### مادة ( ٤ )

مدة هذه الشركة غير محدودة وتبدأ من تاريخ صدور المرسوم المرخص بتأسيسها وتنقضي بأحد اسباب الانقضاء القانونية .

##### مادة ( ٥ )

الغراض التي أسست من اجلها الشركة هي :  
اولاً - القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها او لحساب الغير على غير اساس الربا ، سواء في صورة فوائد او اية صورة أخرى .  
ثانياً - القيام بأعمال الاستثمار مباشرة او بشراء مشروعات او تمويل مشروعات او اعمال مملوكة للغير ، وذلك أيضاً على غير اساس الربا .  
ويجوز للشركة التعاون مع الهيئات التي تزاوّل اعمالاً شبيهة بأعمالها او التي قد تساعد على تحقيق اغراضها ، ولها ان تشترك مع هذه الهيئات او الارتباط معها بصورة او بأخرى كالوكالة والتفويض والتكامل ، ولها ان تدخل في أي تنظيم معتمد قانوناً او عرفاً ٠٠٠ كنظم الشركات القابضة والتابعة وشركات المجموعة .

##### مادة ( ٦ )

فيما يتعلق بالخدمات والعمليات المصرفية ، للشركة على سبيل المثال لا الحصر ، ان تقوم بالاعمال الآتية :  
١ - قبول الودائع النقدية على اختلاف صيورها سواء لحفظها او اعادة استثمارها بشروط او بدون شروط ، وكل ذلك على غير اساس الربا .  
٢ - شراء وبيع السبائك الذهبية وتوفير العملات الاجنبية وبيع وشراء حوالاتها .

- ٦ -

٣ - التمويل لأجل قصيرة بضمن أوراق تجارية بعائد تجاري متفق عليه مما لا يدخل في باب الربا .

٤ - فتح الاعتمادات وتقديم سائر التيسيرات المصرفية بكفالة او بدون كفالة .

٥ - اصدار الكفالات لمنفعة شخص ثالث بضمانة او بدون ضمانة .

٦ - تحصيل بدلات الحوالات والكمبيالات والصكوك وبوالص الشحن والمستندات الأخرى لقاء عمولة لحساب العملاء المستديمين وغيرهم .

٧ - تلقي الاكتتابات في مراحل تأسيس الشركات المساهمة ورفع رأس المال .

٨ - شراء الاسهم وشهادات الاستثمار وما في حكمها من أوراق مالية ( على غير اساس الربا ) وذلك لحساب الشركة او لحساب الغير .

٩ - حفظ جميع أنواع النقود والمعائد الثمينة والجواهر والوثائق والطرود والرمز وتاجير الخزائن الخاصة .

١٠ - القيام بأعمال الامين والوكيل وقبول التوكيلات وتعيين الوكلاء بعمولة او بدون عمولة .

وعلى وجه العموم للشركة القيام بسائر الاعمال والخدمات المصرفية والاعمال التي تجيزها القوانين والانظمة واللوائح المرعية للمصارف بشرط عدم التعامل بالربا .

##### مادة ( ٧ )

فيما يتعلق بأعمال الاستثمار ، للشركة على سبيل المثال ، لا الحصر ، ان تقوم بالاعمال الآتية :  
١ - تأسيس شركات جديدة او الاشتراك فيما هو قائم منها او تمويله .

٢ - القيام بكافة الدراسات واعمال الخبرة والاستقصاء وتقديم المشورة المتعلقة بتوظيف رؤوس الأموال وتقديم كافة الخدمات الخاصة بهذه العمليات للغير من الافراد والهيئات والحكومات .

٣ - فتح الاعتمادات وسائر التسهيلات المصرفية لقاء الاشتراك بالعائد التجاري بكفالة شخصية او بدون كفالة .

٤ - القيام بالاعمال المتعلقة بالنقل البري وبالملاحة البحرية والجوية على اختلاف انواعها او تمويلها في مراحل انشاء الاساطيل وتشغيلها .

٥ - القيام بجميع وجوه النشاط المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمحاصيل والسلع على اختلاف انواعها .

٦ - تمويل التجارة بالسلع وغيرها من الاموال المنقولة بقصد بيعها او بقصد تاجيرها .

٧ - تخزين السلع والمحاصيل بجميع انواعها ، بالوسائل التقليدية او بالثلاجات وبالخزانات وغيرها من الوسائل الحديثة .

٨ - شراء الاراضي والمعارات بقصد بيعها بحالتها الاصلية او بعد تجزئتها  
او تاجيرها خالية او مع اضافة المنشآت والابنية والمعدات .

٩ - انشاء أنظمة تعاونية او تبادلية تتفق مع احكام الشريعة لتأمين اموالها  
الخاصة والودائع النقدية وسائر القيم المنقولة والثابتة وانشاء هيئات تأمين تبادلي  
لصالح الغير .

١٠ - التمويل الاستثماري في اعمال المقاولات الانشائية والصناعات الهندسية  
المرتبطة بها ، وفي الاعمال الكهربائية والميكانيكية والالكترونية وما يتصل بها .

١١ - التمويل الاستثماري في الاعمال المتعلقة باستخراج المعادن والزيوت  
واستغلال المحاجر وحقول الاسمدة وغيرها من موارد الثروة الطبيعية .

١٢ - التمويل الاستثماري في الزراعة بجميع صورها كالمحاصيل التقليدية  
والعواكه والغابات والثروة الحيوانية ومشروعات الصوف والالبان .

١٣ - التمويل الاستثماري في انشاء المدن وتوسيعها واعادة تخطيطها وما يتبع  
ذلك من مرافق النقل داخل المدن ومرافق الاسكان .

١٤ - التمويل الاستثماري في مصائد الاسماك والاسفنج واللؤلؤ وغيرها من  
ثروات البحار والانهار .

١٥ - التمويل الاستثماري في بناء السفن والنقلات والقوارب بجميع انواعها  
وحجومها والاحراض العائمة والجافة وصيانة السفن واصلاحها .

١٦ - التمويل الاستثماري في حفر القنوات وتوسيعها وتطهيرها وصيانتها .

١٧ - التمويل الاستثماري في مشروعات الاعلام ، كالصحافة والمجلات  
والاذاعة المسموعة والاذاعة المرئية والسينما ، وتحقيق التراث الانساني ونشره  
وتوزيعه واعمال الحفر والتنقيب عن الآثار وعرضها .

وعلى رجة العموم للشركة ان تقوم بجميع الاعمال التي تحقق اغراضها  
المصرفية والاستثمارية مباشرة او بالتعاون مع الهيئات والشركات والحكومات بشرط  
عدم التعامل بالربا .

#### مادة ( ٨ )

مقدار رأس مال الشركة عشرة ملايين دينار مقسمة الى عشرة ملايين سهم  
قيمة كل سهم دينار واحد ، وجميع الاسهم نقدية واسمية .

#### مادة ( ٩ )

يكتب المؤسسون في رأس مال الشركة بأسمهم يبلغ عددها اربعة ملايين  
وتسعمائة الف سهم على الوجه الاتي :

وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية تسعمائة الف سهم قيمتها تسعمائة الف  
دينسار .

وزارة المالية مليوني سهم قيمتها مليوني دينار .

ادارة شئون القصر مليوني سهم قيمتها مليوني دينار .

ويتمدهون بدفع ٢٥٪ من قيمتها في اي من البنوك العاملة في دولة الكويت .  
ويطرح باقي الاسهم للاكتتاب العام في الكويت .

#### مادة ( ١٠ )

المصروفات التي تلزم الشركة بادائها بسبب تأسيسها تقدر بخمسين الف دينار  
كويتي تقريبا وتخصم من حساب المصروفات العامة .

#### مادة ( ١١ )

يقوم المؤسسون بجميع الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيس الشركة نهائيا  
والاجراءات المتعلقة بطرح الاسهم في الاكتتاب العام ، ولهم ان يوكلوا تنفيذ هذه  
الاجراءات الى لجنة تشكل بقرار منهم ، ويحدد المؤسسين في القرار الاشخاص الذين  
يقع عليهم استيفاء المستندات اللازمة ، ومن لهم حق ايداع مبالغ الاكتتاب وحق  
السحب على حساب مصاريف التأسيس واتمام عملية التخصيص بالطريقة المناسبة .

#### النظام الاساسي

#### الفصل الاول

#### في تأسيس الشركة

#### اعضاء تأسيس الشركة

#### مادة ( ١ )

تأسست طبقا لاحكام القانون وهذا النظام الاساسي بين مالكي الاسهم المبينة  
لاحكامها فيما بعد شركة مساهمة كويتية تسمى " بيت التمويل الكويتي " ، وذلك مع  
عدم الاخلال بالاحكام التي استثنيت منها هذه الشركة من احكام القوانين القائمة  
والموضوعة بهذا النظام والتي يعتبر القانون الصادر بالترخيص في قيام هذه الشركة  
اقرارا لها .

#### مادة ( ٢ )

مركز الشركة الرئيسي ومحلها القانوني في مدينة الكويت ، ويجوز لمجلس  
الادارة ان ينشيء لها فروعاً او مكاتب او توكيلات في الكويت او في الخارج .

#### مادة ( ٣ )

مدة الشركة غير محدودة .

سُحُفٌ

رَقْعٌ

## النظام الداخلي لشركة البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة

### مادة ١ - اسم الشركة :

شركة البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة والمشار اليها فيما بعد باسم « الشركة » .

### مادة ٢ - مركز الشركة الرئيسي :

يكون المركز الرئيسي للشركة في مدينة عمان ويجوز لها ان تنشئ الفروع والوكالات والمكاتب في داخل المملكة وخارجها .

### مادة ٣ - غايات الشركة واعمالها :

أولاً : تهدف الشركة الى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية واعمال التمويل والاستثمار المنظمة على غير اساس الربا وذلك حسب الاختصاصات الواردة في القانون السذي تأسست الشركة بموجبه ، وتشمل هذه الغايات على وجه الخصوص ما يلي : -

أ - توسيع نطاق التعامل مع القطاع المصرفي من طريق تقديم الخدمات غير الربوية مع الاهتمام بادخال الخدمات الهادفة لحياء صور التكافل الاجتماعي المنظم على اساس المنفعة المشتركة .

ب - تطوير وسائل اجتذاب الاموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالاسلوب المصرفي غير الربوي .

ج - توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولا سيما تلك القطاعات البعيدة عن امكان الامادة من التسهيلات المصرفية المرتبطة بالفائدة .

اسم المؤسس	الجنسية	عدد الاسهم
١٧١- السيد احمد لطفي عبد المجيد قاسم	اردني	٢٠٠٠
١٧٢- السيد مصطفى الحاج محمد ابو صالح	«	٣٠٠٠
١٧٣- السيد برجس شاهر الحديد	«	٥٠٠
١٧٤- السيد علي عيسى ناصر	«	٥٠٠
١٧٥- السيد بدر محمد سعيد الهرش	«	٥٠٠
١٧٦- السيد راجي عبد المهدي الشمالي	«	١٠٠٠
١٧٧- الدكتورة منى راجي الشمالي	اردنية	١٥٠٠
١٧٨- السيد عاطف راجي الشمالي	اردني	٥٠٠
١٧٩- رضوان راجي الشمالي	«	٥٠٠
١٨٠- مازن راجي الشمالي	«	٥٠٠
١٨١- السيد يوسف موسى سعيد علي	اردني	٧٠٠
١٨٢- الدكتور رائف يوسف نجم	«	٥٠٠
١٨٣- السيد باهر جويل عبد الرزاق بركات	«	٥٠٠
١٨٤- السيد طه عبد الفتاح الشمالي	«	٥٠٠
١٨٥- السيدة وداد فؤاد الخياط	اردنية	٥٠٠
١٨٦- السيد حيدر عيسى مسراد	اردني	٥٠٠
١٨٧- السيد انور محمد المنور الحديد	«	٥٠٠
١٨٨- السيدة رويحه محمد الظاهر النصور	اردنية	٥٠٠
١٨٩- السيد بكري احمد العباسي	اردني	٥٠٠
١٩٠- مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام	اردنية	٣٠٠٠
١٩١- السيد احمد اللوزي	اردني	٥٠٠
١٩٢- الدكتور عبد العزيز الخياط	«	٥٠٠
١٩٣- السيد عواد محمد ابراهيم ابو طالب	«	٥٠٠
١٩٤- السيد زهير طالب سلهب	«	٥٠٠
١٩٥- السيد خلف محمد الفايز	«	٥٠٠
١٩٦- الشيخ صالح عبد الله كامل	سعودي	٣٣٠٠
١٩٧- الامير محمد الفيصل آل سعود	سعودي	١٢٠٠

مجموع الاسهم المكتتب بها فقط مليوناً ستم بقرينة مليوني دينار اردني .

ثانيا : تقوم الشركة - في سبيل تحقيق غاياتها - بالاعمال التي تمكنها من تحقيق تلك الغايات وذلك عن طريق العمل في المجالات التالية : -

#### ط - الاعمال المصرفية غير الربوية

تبارس الشركة - سواء لحسابها أو لحساب الغير في داخل المملكة وخارجها - جميع وجوه النشاط المصرفي المعروفة أو المستحدثة مما يمكن للشركة ان تقوم به في نطاق التزامها المقرر ، ويدخل في نطاق هذا النشاط ما يلي :

١ - قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وحسابات الاداع المختلفة وتادية قيمة الشيكات المسحوبة وتفاصيلها وتحصيل الاوراق التجارية ، وتحويل الاموال في الداخل والخارج وفتح الاعتمادات المستندية وتبليغها ، واصدار الكفالات المصرفية وخطابات الضمان واصدار كتب الاعتماد الشخصي وبطاقات الائتمان وغير ذلك من الخدمات المصرفية .

٢ - التعامل بالعملات الاجنبية في البيع والشراء على اساس السعر الحاضر دون السمر الاجل ، ويدخل في نطاق التعامل المسموح لها به حالات الاقراض المتبادل ، بدون نائدة - للعملات المختلفة الجنس حسب الحاجة

٣ - تقديم التسليف المحدد الاجل كخدمة مجردة عن الفائدة اما بطريق خصم الكمبيالات التجارية قصيرة الاجل او بطريق الاقراض المقسط ويمتنع على الشركة - في كافة الاحوال - ان تقدم هذه الخدمة بطريق التسليف على اساس الحساب الجاري مدين .

٤ - ادارة المبطلات وغير ذلك من الموجودات القابلة للادارة المصرفية على اساس الوكالة بالاجر .

٥ - القيام بدور الوصي المختار لادارة التركات وتنفيذ الوصايا وفقا للاحكام الشرعية والتوانين المرعية وبالتعاون المشترك مع الجهة الدينية ذات الاختصاص .

٦ - القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع الشركة وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة .

#### ب - الخدمات الاجتماعية

تقوم الشركة بدور الوكيل الامين في مجال تنظيم الخدمات الاجتماعية الهادفة الى توثيق اواصر الترابط والترامح بين مختلف الجماعات والافراد وذلك عن طريق الاهتمام بالنواحي التالية :

١ - تقديم القرض الحسن للغايات الانتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته .

٢ - انشاء وادارة الصناديق المخصصة لاختلاف الغايات الاجتماعية المتبصرة .

٣ - اية اعمال اخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة .

#### ج - اعمال التمويل والاستثمار

تقوم الشركة بجميع اعمال التمويل والاستثمار على غير اساس الربا وذلك من خلال الوسائل التالية :

١ - تقديم التمويل اللازم - كليا أو جزئيا - في مختلف الاحوال والعمليات القابلة للتصفية الذاتية ، ويشمل ذلك اشكال التمويل بالمضاربة والمشاركة المتناصفة ، وبيع المرابحة للامر بالشراء وغير ذلك من صور مماثلة .

٢ - توظيف الاموال التي يرغب اصحابها في استثمارها المشترك مع سائر الموارد المتاحة لدى الشركة وذلك وفق نظام المضاربة المشتركة ، ويجوز للشركة في حالات معينة ان تقوم بالتوظيف المحدد حسب الاتفاق الخاص بذلك .

٣ - يجوز للشركة ان تقوم مباشرة باستثمار الاموال في مختلف المشاريع وذلك شريطة ان لا يتعدى مجموع استثمارات الشركة الدائمة نسبة سبعين بالمئة من مجموع رأس المال المدفوع والاحتياطي الاجباري .

مادة ٢ - مدة الشركة : غير محددة .

مادة ٥ - رأس مال الشركة :

يتألف رأس مال الشركة من أربعة ملايين دينار اردني مقسمة الى أربعة ملايين سهم قيمة كل منها دينار اردني واحد .

مادة ٦ - الحد الاعلى للمساهمة :

تحدد ملكية المساهم الواحد في مجموعها بما لا يتعدى نسبة خمسة بالمئة من رأس المال ما لم تكن الزيادة حاصلة بطريق الارث الشرعي .

مادة ٧ - طريقة دفع الاسهم :

أ - يباشر المؤسسون بعد اتمام تسجيل الشركة بتغطية الاسهم المكتتب بها من قبلهم ويجري الاعلان بطرح الاسهم غير المغطاة من المؤسسين للاكتتاب المسام .

ب - يدفع المؤسسون وغيرهم من المكتتبين نسبة ٢٥ ٪ من قيمة الاسهم المكتتب بها ويتعهدون بتأدية المتبقي حسب ما يقرره مجلس الادارة ضمن مدة اقصاها اربع سنوات من تاريخ تسجيل الشركة .

مادة ٨ - اذا تخلف اي مساهم عن دفع اية اقتساط مستحقة على اسهمه فيجوز لمجلس الادارة ان يقرر بيع الاسهم المتخلف عن تسديد اي قسط مستحق عليها وفقا للاجراءات المبينة في المادة التالية وذلك بالاضافة الى ما يجيزه قانون البنك بحق المساهم المتخلف من اماكن وقف دفع الارباح المستحقة لذلك المساهم وفقا لما يقرره مجلس الادارة بهذا الخصوص .

مادة ٩ - اذا قرر مجلس الادارة بيع الاسهم التي تخلف مالكيها عن تسديد القسط او الاقتساط المستحقة عليها ، فتتبع في ذلك الاجراءات التالية :

أ - تبلغ الشركة المساهم المتخلف اشعاراً خطياً بالبريد المسجل على عنوانه المسجل لدى الشركة لتكليفه بتسديد الاقتساط المستحقة في خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تسلمه الاشعار .

ب - اذا لم يسدد المساهم ذو العلاقة ما عليه من اقتساط مستحقة حتى نهاية التاريخ المحدد بالاشعار الخطي فيحق للشركة ان تعلن عن بيع اسهمه بطريق المزاد العلني شريطة ان يتم ذلك الاعلان في صحيفتين يوميتين على الاقل قبل عشرين يوما من التاريخ المحدد لاجراء البيع .

ج - يجب ان يتضمن الاعلان تحديد مكان وزمان البيع وعدد الاسهم المعروضة بالمزاد وارقابها .

د - بعد انقضاء المدة المحددة بالاعلان تجري معاملة البيع بالمزاد العلني في المكان والزمان المعلن عنهما وتتبع في ذلك الاحكام الواردة في قانون الشركات .

هـ - اذا رغب المساهم في تسديد الاقتساط المستحقة عليه قبل حلول الموعد المحدد لاجراء البيع فيجوز للشركة ان تقبل منه هذا التسديد المتأخر شريطة ان يتحمل مصاريف الاعلان المدفوعة .

و - اذا تم البيع فيستوفى من الثمن المدفوع كل المبالغ المطلوبة للشركة من اقتساط ومصاريف الاعلان فقط وترد الشركة المبالغ الزائدة التي من بيعت اسهمه مع اية ارباح تكون محجوزة بسبب تخلفه .

ز - اذا لم تكف اثمان المبيع لتسديد المبالغ المطلوبة للشركة فلها ان ترجع بالتقدر المطلوب لها على من بيعت اسهمه لتسديد ما هو مطلوب منه كما وتعتبر قيود الشركة فيها يتعلق بالاجراءات المتبعة ومعاملات البيع والحسابات المتعلقة بها صحيحة وحجة غير قابلة للطعن .

مادة ١٠ - خصائص الاسهم :

أ - تصدر اسهم الشركة بقيمتها الاسمية ولا يجوز اصدارها بقيمة ادنى من هذه القيمة .

ب - اذا طرحت الشركة اسهما جديدة نتيجة زيادة رأس مالها بالطريقة المعينة في قانون الشركات فتكون الاسهم الجديدة معادلة في قيمتها الاسمية للاسهم القديمة ، وفي حالة بيع الاسهم الجديدة بسعر اعلى من القيمة الاسمية المعلنه فيقيد الفرق لحساب الاحتياطي الاجباري .

ج - السهم الواحد لا يقبل التجزئة ولكن يجوز ان يشترك شخصان او اكثر في ملكية السهم الواحد او العدد الاكبر من الاسهم الصادرة بشهادة واحدة على ان يمثل حصة هذه الاسهم تجاه الشركة شخص واحد ويكون هو دائما صاحب الاسم الاول الوارد في طلب الاكتتاب وسجل المساهمين .

مادة ١١ - بعد تأسيس الشركة نهائيا يتسلم المساهمون وثائق مؤقتة مخومة بخاتم الشركة وموقعة من المفوضين بالتوقيع عنها تتضمن :

أ - اسم المساهم وعدد الاسهم وعدد الاقتساط .

ب - ما دفع من هذه الاقتساط وتاريخ الدفع .

ج - الرقم المتسلسل للسند المؤقت وأرقام الاسهم التي يشتغل عليها .

د - رأس مال الشركة ومركزها .

#### مادة ١٢ - شهادات الاسهم :

تصدر الشركة بعد اتمام تسديد قيمة الاسهم المكتتب بها شهادات نهائية بالاسهم التي تم الاكتتاب بها على أن تكون الشهادات موهورة بخاتم الشركة الرسمي وموقعا عليها من قبل الاشخاص المفوضين بالتوقيع من الشركة ، وعلى الشركة أن تحتفظ بسجل خاص بالمساهمين تدون فيه اسماء المساهمين وأية تفاصيل تتعلق بعدد الاسهم المسجلة باسم كل مساهم وما يطرأ على هذه الاسهم من وقوعات .

أ - إذا شوهدت أو فقدت أو ألفت شهادة الاسهم فلها كذا ان يطلب من الشركة اعطائه شهادة جديدة بدلا من ضائع بعد ان يقوم بالاجراءات التي نص عليها قانون الشركات مع تقديم الضمانات والبيانات التي يطلبها مجلس الإدارة .

ب - يحق لمجلس الإدارة ان يتقاضى رسما عن اصداره شهادة بدل من ضائع لا يتجاوز ( ٢٥٠ ) فلسا في كل مرة .

مادة ١٣ - تسلم شهادة الاسهم المسجلة باسماء اشخاص بالشراكة الى صاحب الاسم الاول في السجل والشركة غير ملزمة بأن تصدر الى اصحاب الاسهم بالشراكة اكثر من شهادة واحدة لذات الاسهم .

#### مادة ١٤ - تحويل الاسهم وانتقالها :

مع مراعاة احكام التوازين السارية تخضع اجراءات بيع أو تحويل أو رهن أو هبة أو نقل ملكية أي سهم من أسهم الشركة للتواعد التي يحددها مجلس الإدارة وحسب احكام نظام الشركة .

مادة ١٥ - كل من انتقلت اليه ملكية سهم بسبب وفاة مالكه أو افلاسه يحق له بعد ان يقدم لمجلس الإدارة البينة التي يراها المجلس كافية لاثبات ملكيته إما ان يسجل ذلك السهم باسمه أو ان يطلب تسجيله باسم أي شخص آخر كان في إمكان المتوفي ان يحول السهم اليه ، ويكون لصاحب الحق في ملكية هذا السهم - قبل اتمام التسجيل - ان يحصل على الارباح وسائر المنافع الناتجة عنه باستثناء حقوق التصويت وحضور اجتماعات الهيئة العامة وذلك الى ان يسجل اسمه كمالك لذلك السهم في سجلات الشركة حسب الأصول المتبعة .

مادة ١٦ - لا يجوز تحويل أو نقل كسور السهم الواحد ، فإذا توفي أحد المساهمين أو أفلس فإن على الشخص الذي يحق له بقتضى قوانين الإرث أو أي قانون آخر أن تنتقل اليه كسور السهم الواحد أن يبيع أو يتنازل إلى غيره عن تلك الكسور ليتسنى للشركة تسجيل السهم كاملا باسم الشخص المحال له أو الذي انتقلت اليه كسور السهم .

مادة ١٧ - يكون سند تحويل أي سهم كتابة بالصيغة التالية أو حسب أية صيغة أخرى يقرها مجلس الإدارة :

أنا ..... في مقابل مبلغ وقدره ..... دفعه لي ..... ( المسمى فيما بعد المحول اليه ) احول بموجب هذا السند الى المحول اليه المذكور اسهم شركة البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة من رقم ..... الى رقم ..... وللمحول اليه المذكور وللنفذ وصيته أو القيم علسي تركته أو المحول اليهم منه حق ملكية هذه الاسهم . وأنا المحول اليه اوافق بموجب هذا السند على تملك الاسهم المذكورة حسب الشروط المبينة اعلاه .

وبمقتضى أنظمة الشركة واشعارا بذلك فقد وقعنا هذا السند في اليوم ..... من شهر ..... من سنة .....

شاهد ومعرف شاهد ومعرف المحول اليه المحول

#### مادة ١٨ - زيادة وتخفيض رأس المال :

تتبع في زيادة وتخفيض رأس مال الشركة الاجراءات المعينة في قانون الشركات .

#### مادة ١٩ - سندات المقارضة :

تصدر الشركة - بحسب الاحكام السوارة في القانون الذي تأسست بموجبه - سندات المقارضة المشتركة أو المخصصة وذلك بالشروط والكيفية المعينة في القانون المشار اليه وحسب ما يقرره في ذلك مجلس الإدارة .

#### مادة ٢٠ - إدارة الشركة :

مع مراعاة الاحكام الواردة في القانون الذي تأسست الشركة بموجبه - وما أناطه من صلاحيات بمجلس الإدارة - فإن تأليف هذا المجلس وشروط العضوية فيه وغير ذلك من الامور الخاصة به تجري حسب احكام قانون الشركات وفي اطار ما هو مبين في البنود التالية :

١ - يتألف مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً منتخبهم الهيئة العامة بالاقتراع السري .

ب - يشترط في المرشح لعضوية مجلس الإدارة ان يكون - عند انتخابه - مالكا لما لا يقل عن خمسة آلاف سهم من اسهم الشركة ويشترط ان يبقى ملكية هذه الاسهم قائمة طيلة مدة بقاء المساهم عضواً في المجلس .

ج - تكون الاسهم المؤهلة للعضوية محجوزة حكماً منذ انتخاب المساهم عضواً في المجلس وإلى ما بعد مضي ستة شهور على الأقل من تاريخ انتهاء عضويته وذلك اذا لم يظهر للشركة ما يوجب شغل ذممة العضو تجاهها .

د - يجوز زيادة عدد اعضاء المجلس ضمن الحدود التي يسمح بها قانون الشركات وذلك لضمان تمثيل اي شخص اعتباري عام او اية مؤسسة مصرفية اسلامية ذات طابع دولي وذلك بنسبة مساهمة هذه الجهات في رأس مال الشركة .

هـ - يتمتع ممثلو الاشخاص الاعتباريين المشار اليهم في الفقرة السابقة بالحقوق التي يتمتع بها الاعضاء المنتخبون وعليهم نفس الواجبات ولكنهم لا يشتركون مع المساهمين في انتخاب بقية الاعضاء .

مادة ٢١ - تتقيد الشركة في مجال تقديم القروض بدون فائدة ( سواء باعتبار ذلك خدمة مجردة او قرضاً حسناً ) بالضوابط التي تحقق مصلحة العمل وتساعد على تقدمه وذلك ضمن حدود الامكانيات والموارد المالية المتاحة .

مادة ٢٢ - لا يجوز ان يكون عضواً في مجلس الإدارة من حكم عليه بآية جنائية او جنحة اخلاقية او السرقة او الاختيال او اساءة الائتمان او التزوير او الانسلاخ او الشهادة او اليمين الكاذبين .

مادة ٢٣ - ١ - يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه او بناء على طلب ربع اعضائه على الأقل ويتم الاجتماع خلال اسبوعين من تاريخ طلب الدعوة لاجتماعه .

ب - يجب حضور ما يزيد على نصف اعضاء المجلس لتكون اجتماعاته قانونية .

ج - يعقد المجلس اجتماعاته في مركز الشركة او في المكان الذي يعينه الرئيس اذا تعذر الاجتماع في مركز الشركة .

د - يجب ان لا تقل اجتماعات المجلس عن ست مرات في السنة .

مادة ٢٤ - يتراأس رئيس مجلس الإدارة أو نائبه - في حال غيابه - اجتماعات المجلس ويجب ان ينظم محضر لكل جلسة يسجل في سجل خاص ويوقعه الرئيس والاعضاء الذين حضروا الجلسة ، وعلى العضو المخالف ان يسجل سبب مخالفته خديماً فوق توقيع .

مادة ٢٥ - تصدر قرارات مجلس الإدارة بالاكثرية المطلقة للاعضاء الحاضرين واذا تساوت الاصوات يرجح الرأي الذي بجانبه الرئيس .

مادة ٢٦ - تكون مدة مجلس الإدارة اربع سنوات تنتهي دفعة واحدة بانتخاب مجلس جديد الا ان المجلس القائم يستمر في تصريف شؤون الشركة لحين انعقاد الهيئة العامة التي ستنتخب مجلس إدارة جديد على ان يتم ذلك خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر من انتهاء دورة المجلس القديم .

مادة ٢٧ - ١ - اذا شغل مركز عضو منتخب في مجلس الإدارة لسبب ما فيخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة من المساهمين الحائزين على مؤهلات العضوية

ب - يتبع هذا الاجراء كلما شغل مركز في المجلس ويبقى هذا التعمين مؤقتاً حتى يعرض على الهيئة العامة في اول اجتماع لها كي تقوم باقراره او بانتخاب من يملأ المركز الشاغر بمقتضى هذا النظام وفي هذه الحالة يكمل العضو الجديد مدة سلفه في عضوية المجلس .

مادة ٢٨ - باستثناء السلطات الممنوحة للهيئة العامة بموجب هذا النظام او القوانين المرعية او ما يطرأ عليها من تعديل يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن ادارة اعمال الشركة وله ان يعين الجهاز اللازم لادارتها وتنسيق اعمالها ويحق له رهن عقارات الشركة واعطاء الكفالات والقيام بجميع الاعمال التي تكفل سير العمل في الشركة وفقاً لغاياتها .

مادة ٢٩ - لا يجوز ان يكون لرئيس المجلس او احد اعضائه مصلحة مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي يبرمها مع الشركة او لحسابها ويستثنى من ذلك المفاوضات والتعهدات والمناقصات العامة التي يفسح فيها المجال لجميع المتنافسين بالاشتراك في العرض على قدم المساواة شريطة ان يكون العضو ذو العلاقة هو صاحب العرض الانسب وان تكون موافقة المجلس على هذا



العرض بأغلبية لا تقل عن ثلثي أعضاء المجلس باستثناء العضو صاحب المصلحة ، ويجب تجديد هذه الموافقة في كل سنة إذا كانت العقود والارتباطات ذات التزامات طويلة الأجل .

مادة ٣٠ - لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أن يكون عضواً في مجلس إدارة شركة مشابهة أو منافسة .

مادة ٣١ - ١ - يعين مجلس الإدارة وفقاً لمصلحة العمل مديراً عاماً للشركة ويفوضه بإدارتها بالتعاون مع المجلس وحسب غايات الشركة .

ب - في حالة تعيين المدير العام أو عزله ينبغي على مجلس الإدارة إعلام مراقب الشركات خطياً بذلك .

ج - يجوز أن يقوم أي عضو في المجلس بوظيفة مدير عام الشركة بقرار من مجلس الإدارة بأغلبية ثلثي أعضائه .

مادة ٣٢ - يعتبر منصب عضو مجلس الإدارة شاغراً في الأحوال التالية : -

١ - إذا استقال من منصبه بإشعار كتابي موجه للشركة وتعتبر الاستقالة نافذة المفعول اعتباراً من تاريخ تبليغها للشركة ولا تتوقف على الموافقة عليها ولا يجوز الرجوع عنها .

ب - إذا تغيب عن اجتماعات المجلس لمدة ستة أشهر متتالية ولو كان ذلك بسبب عذر شرعي

ج - إذا تغيب عن حضور أربع جلسات متتالية بدون عذر مشروع .

د - إذا قام منفرداً أو بالاشتراك مع آخرين بأي عمل يضر بالشركة أو يخالف مصالحها سواء نجم عن ذلك ضرر أو تعطيل لمصالح الشركة أو لم يتجسم .

هـ - إذا أفلس أو أصبح معتموماً أو مختل العقل .

مادة ٣٣ - ترسل الدعوة لاجتماعات مجلس الإدارة بكتب موقعة من الرئيس أو نائبه وتودع بالبريد المسجل إلى عنوان العضو المسجل لدى الشركة أو تسلم باليد ويجب ذكر زمان ومكان الاجتماع وجدول الأعمال .

مادة ٣٤ - ١ - يرأس رئيس المجلس جميع اجتماعات المجلس ويدير جلساته ويعتبر رئيساً للشركة ويمثلها لدى الغير وإمام كافة السلطات وعليه بالتعاون مع الإدارة العامة أن ينفذ قرارات المجلس ويتخذ بتوجيهاته .

ب - نائب رئيس مجلس الإدارة ينوب عن الرئيس في حالة غيابه .

مادة ٣٥ - لا يجوز التصويت بالوكالة أو المراسلة في اجتماعات مجلس الإدارة .

### اجتماعات الهيئة العامة

أولاً - الهيئة العامة التأسيسية :

مادة ٣٦ - يجب على المؤسسين خلال مدة شهرين من تاريخ إغلاق الاكتتاب دعوة المؤسسين والمكتتبين إلى اجتماع عام للهيئة التأسيسية .

مادة ٣٧ - يرأس اجتماع الهيئة التأسيسية أحد المؤسسين الذي ينتخب في ذلك الاجتماع ويقوم رئيس الاجتماع بإدارة الجلسة وبالتوقيع على محضرها ويبلغ صورة عنه إلى المراقب عند انتهاء الاجتماع .

مادة ٣٨ - يتألف النصاب القانوني لاجتماع الهيئة التأسيسية بحضور مكتتبين يحملون نصف عدد الأسهم المكتتب بها وتصدر قراراتها بموافقة ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع .

مادة ٣٩ - تطلع الهيئة التأسيسية على تقرير المؤسسين الذي يجب أن يتضمن المعلومات الوافية عن جميع عمليات التأسيس مع الوثائق المؤيدة له ؛ وتنتخب مجلس الإدارة الأول ومدققي الحسابات كما تبحث في النفقات التأسيسية المصروفة من قبل المؤسسين وتثبت من صحتها ثم تقرر إعلان تأسيس الشركة نهائياً .

ثانياً - الهيئة العامة العادية :

مادة ٤٠ - تجتمع الهيئة العامة العادية مرة كل سنة على الأقل بناء على دعوة من مجلس الإدارة ويكون الاجتماع بعد انتهاء السنة المالية للشركة ولا يجوز بأية حال أن يتأخر عن الأشهر الأربعة التالية لهذا الموعد ، ويجوز دعوة الهيئة العامة العادية أيضاً في الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام أو قانون الشركات وفي جميع الأحوال يتم عقد اجتماع الهيئات العامة داخل المملكة .

مادة ٤١ - توجه الدعوة لاجتماعات اية هيئة عامة قبل خمسة عشر يوما على الاقل من التاريخ المقرر لاتخاذها .

مادة ٤٢ - يرأس الاجتماعات رئيس مجلس الإدارة او نائبه او من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك واذا لم يتم النصاب في الجلسة الاولى خلال ساعة من موعد الاجتماع يوجه الرئيس الدعوة الى اجتماع ثان خلال عشرة ايام ويعلن عن هذا الموعد في صحيفتين يوميتين .

مادة ٤٣ - ١ - لا تعتبر الجلسة الاولى لاجتماع الهيئة العامة العادية قانونية ما لم يحضرها نصاب قانوني من مساهمين يمثلون اكثر من نصف الاسهم .

ب - اذا لم يحصل النصاب في الجلسة الاولى فتعتبر الجلسة الثانية قانونية مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيها .

مادة ٤٤ - تصدر القرارات بالاكثورية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع .

مادة ٤٥ - تتناول صلاحية الهيئة العامة العادية في اجتماعاتها تقرير كل ما يعود لمصلحة الشركة ويدخل في جدول اعمال اجتماعها السنوي الامور التالية :

١ - سماع تقرير مجلس الإدارة على ان يسبق ذلك قراءة وقائع الجلسة السابقة .

ب - سماع تقرير المستشار الشرعي .

ج - سماع تقرير مدققي حسابات الشركة عن احوالها وحساباتها وميزانيتها ومناقشة حسابات الشركة وميزانيتها والمصادقة عليها .

د - انتخاب اعضاء مجلس إدارة في الاحوال الواردة في هذا النظام وكذلك مدققي الحسابات للسنة المالية المقبلة .

هـ - تحديد الارباح التي يجب توزيعها بناء على اقتراح مجلس الإدارة .

### ثالثا - اجتماعات الهيئة غير العادية :

مادة ٤٦ - تجتمع الهيئة العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الإدارة مباشرة او بناء على طلب خطي مبلغ اليه من مساهمين يحملون ما لا يقل عن ربع الاسهم المكتتب بها ويترتب على مجلس الإدارة في الحالة الاخيرة ان يدعو الهيئة العامة غير العادية للاجتماع في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الطلب .

مادة ٤٧ - ١ - لا يكون اجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونيا ما لم يحضره نصاب قانوني من مساهمين يمثلون اكثر من نصف الاسهم واذا لم يتم النصاب القانوني في الجلسة الاولى فيجب تمثيل ٤٠ ٪ من الاسهم على الاقل في الجلسة الثانية حتى يكون النصاب قانونيا واذا لم يكتمل النصاب القانوني في هذه الجلسة يلغى الاجتماع مهما كانت اسباب الدعوة اليه .

ب - اما في حالات نسخ الشركة او تصفيتها فيجب ان لا يقل التمثيل فيها عن ثلثي الاسهم .

مادة ٤٨ - ١ - تصدر القرارات باكثرية من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع ويكون لكل سهم صوت واحد .

ب - خلافا للقاعدة السابقة يجب ان تصدر القرارات باكثرية ٧٥ ٪ من مجموع الاسهم الممثلة في الاجتماع في الاحوال التالية :

١ - تعديل نظام الشركة .

٢ - اندماج الشركة في شركة او مؤسسة اخرى .

٣ - نسخ الشركة وتصفيتها .

٤ - اقالة احد اعضاء مجلس الإدارة .

٥ - نقل مركز الشركة الى خارج المملكة على ان يقرن هذا القرار بموافقة الوزير المختص .

ج - لا يجوز بحث الموضوعات الواردة في الفقرة ( ب ) من هذه المادة الا اذا ذكرت صراحة بالنص الكامل في الدعوة الموجهة الى المساهمين .

مادة ٤٩ - اذا تضمن جدول اعمال الهيئة العامة غير العادية اية مواضع تتعلق بتعديل قانون تأسيس الشركة او نظامها الداخلي فيجب ارفاق التعديلات المقترحة بها مع الدعوة للاجتماع .

مادة ٥٠ - للهيئة العامة غير العادية الحق بان تصدر قرارات في الامور الداخلة ضمن صلاحيتها وفي الامور الداخلة ضمن صلاحية الهيئة العامة العادية وفي هذه الحالة الاخيرة فانها تصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للاسهم الممثلة في الاجتماع شأنها في ذلك شأن الهيئة العامة العادية .

#### رابعاً - قواعد عامة للهيئات الثلاث :

مادة ٥١ - ينظم المؤسسون جدول أعمال الهيئة العامة التأسيسية وينظم مجلس الإدارة أعمال الهيئتين العامين العادية وغير العادية .

مادة ٥٢ - لا يجوز البحث فيما هو غير داخل في جدول الاعمال .

مادة ٥٣ - لكل مساهم مدد قبل اجتماع الهيئة العامة بثلاثة ايام على الاقل جميع ما عليه من اتساق مستحقة للشركة حق الاشتراك في الهيئة العامة .

مادة ٥٤ - لكل مساهم عدد من الاصوات يساوي عدد الاسهم التي يحملها بالاصالة او بالوكالة .

مادة ٥٥ - يجوز توكيل احد المساهمين لحضور اجتماعات الهيئات العامة والتصويت فيها وذلك ضمن الحدود التي يسمح بها قانون الشركات بالنسبة للوكيل ، ويكون التوكيل بموجب الصيغة التالية : -

الى « شركة البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة » انا ..... من ..... بصفتي مساهماً في شركة البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار المساهمة العامة المحدودة قد عينت المساهم ..... من ..... وكيلاً عني وفوضته بان يحضر ويصوت نيابة عني في اجتماع الهيئة العامة العادية / غير العادية الذي سيعقد يوم ..... الموافق / / اليوم ..... الموافق / / توقيع الموكل اسم الشاهد توقيع الشاهد

مادة ٥٦ - يقتضى ان يسلم صك تعيين الوكيل في مكتب الشركة المسجل او في مكان انعقاد الاجتماع قبل الميعاد المعين للاجتماع واذا لم يراع هذا الامر فلا يعتبر التوكيل صحيحاً .

مادة ٥٧ - لا يجوز ان يزيد عدد الاسهم التي يحملها المساهم بالوكالة عن الحد الاعلى المقرر في قانون الشركات .

مادة ٥٨ - ينظم جدول حضور حين انعقاد الهيئة العامة تسجل فيه اسماء اعضاء الهيئة الحاضرين وعدد الاصوات التي يملكها كل منهم اصالة ووكالة وتؤخذ توافيعهم ويحفظ هذا الجدول لدى الشركة .

مادة ٥٩ - ١ - يعطى للمساهم بطاقة لدخول الاجتماع ويذكر فيها عدد الاصوات التي يحملها .

ب - يشرف مراقب الشركات او من ينتدبه من موظفي مراقبة الشركات على عملية تسجيل اسماء المساهمين الذين يحضرون اجتماعات الهيئة العامة وتحديد الاسهم التي يمثلونها سواء كان ذلك بالاصالة او بالوكالة وله تحقيقاً لهذه الغاية الاستعانة بمن يحتاج اليهم من موظفي المراقبة او موظفي الشركة .

مادة ٦٠ - يتولى المراقب او من ينتدبه اعطاء بطاقات حضور اجتماعات الهيئات العامة ويجب ان تكون هذه البطاقات مهيورة بخاتم الشركة وتوقيع المراقب او من ينتدبه لذلك ولا يحق حضور الاجتماع الا لحاملي البطاقات فقط .

مادة ٦١ - ١ - يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس مجلس الادارة او نائبه او من ينتدبه مجلس الادارة لهذه الغاية من بين اعضائه في حالة تعذر قيام الرئيس او نائبه بادارة الاجتماع .

ب - يعين الرئيس كاتباً لتدوين وقائع الجلسة من المساهمين او غيرهم ويختار مراقبين لجمع الاصوات وفرزها .

ج - ينظم الكاتب محضراً بوقائع الجلسة وابحاثها وقراراتها ويوقع عليه الرئيس والمراقب والكاتب .

د - يقوم المجلس بابلاغ المراقب جميع القرارات التي تتخذها الهيئة العامة خلال شهر من تاريخ اتخاذها .

مادة ٦٢ - يعطى للمراقب وموظفي الحكومة مقابل الجهد الذي يقومون به مكافأة يقررها مجلس الادارة في حدود ما نص عليه القانون .

مادة ٦٣ - يكون التصويت بالطريقة التي يعينها الرئيس اما في الانتخابات والانتخابات من العضوية فيكون الاقتراع سرياً .

مادة ٦٤ - القرارات التي تصدرها الهيئة العامة بنصب قانوني ملزمة ضمن احكام القانون لمجلس الادارة والمساهمين سواء كانوا حاضرين او غائبين ولا يجوز الاعتراض عليها الا ضمن احكام القانون .

## حسابات الشركة ومدقي الحسابات :

مادة ٦٥ - تبدأ السنة المالية للشركة في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الصادي والثلاثين من كانون الأول كل سنة ، أما بالنسبة للسنة المالية الأولى فتبدأ اعتباراً من تاريخ تسجيل الشركة وتنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الأول في السنة التالية .

مادة ٦٦ - تنتخب الهيئة العامة من بين المحاسبين القانونيين المرخصين للعمل في المملكة مدققاً للحسابات أو أكثر لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد .

مادة ٦٧ - يقوم مدققو الحسابات مجتمعين أو منفردين بمراقبة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها والتأكد من أن دفاترها منقطة بصورة اصولية وأن الميزانية وحسابات الشركة قد نظمت بطريقة توضح حالة الشركة الحقيقية، ولهم في سبيل ذلك أن يطلبوا متى أرادوا على سجلات الشركة وحساباتها وأوراقها وصندوقها وعلى مجلس الإدارة أن يزودهم بالمعلومات التي يطلبونها .

مادة ٦٨ - على المدققين أن يضعوا تقريراً خطياً يقدمونه إلى الهيئة العامة والمراقب من حالة الشركة وميزانياتها وعن الاقتراحات المتعلقة بتوزيع الأرباح .

مادة ٦٩ - تراعى أحكام قانون الشركات بالنسبة للإجراء الواجب اتباعه فيما إذا اكتشف المدققون مخالفات للقانون أو نظام الشركة .

مادة ٧٠ - يجب أن يقتطع كل سنة ١٠٪ من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الإجمالي ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المقتطعة ما يعادل كامل رأس مال الشركة .

مادة ٧١ - تراعى أحكام قانون تأسيس الشركة فيما يتعلق بالاقتطاع لحساب الاحتياطيات الاختيارية وسائر المخصصات اللازمة لمواجهة الأعباء الخاصة بالشركة .

مادة ٧٢ - تحدد الأحكام التي تنظم إنشاء صندوق ادخار موظفي الشركة بنظام خاص يوافق عليه الوزير بناء على طلب مجلس الإدارة مع مراعاة الالتزام في طريقة استثمار هذا الصندوق بالقواعد المحددة في قانون البنك الإسلامي الأردني وتعديلاته .

## تصفية الشركة :

مادة ٧٣ - تصفى الشركة في الحالات المذكورة في القانون الذي تأسست بموجبه وتطبق بشأنها - فيما عدا ما نص عليه القانون المذكور - الأحكام الواردة في قانون الشركات وتعديلاته .

## تبليغ الاعلانات :

مادة ٧٤ - أ - يجوز تبليغ الاعلانات والاضطرابات والاشعارات والدعوات للمساهمين بتسليمها لهم بالذات مقابل التوقيع على استلامها أو بإرسالها بالبريد المسجل على عنوان المساهم الموجود لدى الشركة أو عن طريق النشر في الصحف المحلية - واحدة أو أكثر - حسب قرار مجلس الإدارة .

ب - يجوز تبليغ من يدمي أي حق في سهم الشركة بالطريقة ذاتها .

ج - يجوز تبليغ مالكي أي سهم أو أسهم بالاشتراك بتبليغ من يعينونه ممثلاً ، وإذا لم يعين هذا الممثل فإن تبليغ أي منهم يعتبر تبليغاً للجميع .

## أحكام عامة

مادة ٧٥ - تطبق أحكام هذا النظام بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام القانون الخاص بتأسيسها وأحكام قانون الشركات المعمول به .

مادة ٧٦ - يكون أعضاء مجلس الإدارة والمستشار الشرعي وفاحصو الحسابات والموظفون ملزمين بالمحافظة على أسرار الشركة ومعاملاتها مع عملائها وهم مقيدون بعدم إفشاء أية معلومات يطلعون عليها إلا في الحالات التي يقرها مجلس الإدارة أو تقرر في أي اجتماع للشركة أو بناء على طلب المحكمة المختصة وذلك بالقدر الضروري الذي يقتضيه الحال .

ساجد

رق ۷-م

## قرار تأسيس المصرف

قرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٠  
بشأن الترخيص بتأسيس المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار  
والتنمية « شركة مساهمة مصرية »

نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير التخطيط والمالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون التجارة؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات  
المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان فى مصر؛

وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى  
والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧؛

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز  
المصرفى؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ بتشكيل الوزارة؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ بنموذج العقد الابتدائي والنظام الأساسي للمشروعات المشتركة والمنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل؛

وعلى قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٥ باصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة. وعلى موافقة الدكتور نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الهيئة بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٠؛

وعلى مذكرة مساعد نائب رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة؛

## قـرر

مادة أولى : يرخص بتأسيس المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية شركة مساهمة مصرية برأسمال قدرة ٠٠٠ ر ٠٠٠ ر ١٢ (اثني عشر مليون دولار أمريكى) وتبلغ نسبة مشاركة الجانب المصرى ١٠٠٪ وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ولوائح التنفيذ والقوانين النافذة والعقد والنظام الأساسى المرافقين.

مادة ثانية : غرض الشركة :

مباشرة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها لبنوك الاستثمار والأعمال، طبقا للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيره من القوانين المصرية المنظمة لأعمال البنوك وذلك بالعملة

المصرية والعملات الاجنبية سواء لحسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه بالإضافة الى القيام بالأعمال التجارية وكذا الاضطلاع بكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية.

وللشركة فى سبيل القيام بالأعمال التالية (على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر) :

(١) فتح الحسابات المصرفية وقبول الودائع بمختلف أنواعها بالعملات المصرية والأجنبية.

(٢) منح الائتمان وتقديم القروض والسلفيات بما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.

(٣) اصدار خطابات الضمان والكفالات الأخرى

(٤) مزاوله جميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية والأسهم والصكوك الاسلامية وشاكلتها فى الأسواق المحلية والعربية والدولية مع استحداث وإدارة نظام صناديق استثمار هذه الأوراق.

(٥) استحداث وإدارة نظام صناديق الاستثمار فى الأنشطة الأخرى المختلفة من تجارية وزراعية وعقارية وغيرها.

(٦) استحداث صناديق التضامن والتكافل لمواجهة ما يتعرض له عملاء الشركة من خسائر وفق نظم تعاونية اسلامية.

(٧) اصدار الأسهم والصكوك الاسلامية نيابة عن الغير وتلقى الاكتتابات فيها.

(٨) إدارة الأموال لحساب الغير سواء كانوا من الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين.

## عقد تأسيس

المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية  
« شركة مساهمة مصرية »

### (مادة ١)

اتفق الموقعون على هذا العقد بعون الله وتوفيقه على تأسيس شركة مساهمة مصرية  
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والقوانين  
النافذة، وأحكام نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣  
لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، والنظام الأساسى الملحق بهذا العقد.

### (مادة ٢)

اسم هذه الشركة هو : المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية (ش.م.م.).

### (مادة ٣)

غرض هذه الشركة هو: مباشرة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية  
المصرح بها لبنوك الاستثمارات والاعمال، طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيره من  
القوانين المصرية المنظمة لأعمال البنوك، وذلك بالعملة المصرية والعملات الأجنبية سواء  
لحسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه، بالإضافة الى القيام بالأعمال التجارية وكذا  
الاضطلاع بكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية.

وللشركة فى سبيل ذلك القيام بالأعمال التالية (على سبيل المثال وليس الحصر) :

(١) فتح الحسابات المصرفية وقبول الودائع بمختلف أنواعها بالعملات المصرية والأجنبية.

(٩) توفير الخدمات الفنية والاقتصادية والمالية والادارية والتسويقية والاستشارية  
للمشروعات واعداد دراسات الاستثمار والجدوى المتعلقة بها على مختلف الأنواع.  
(١٠) تمويل وتأسيس المشروعات على مختلف أنواعها سواء لحساب الشركة أو  
لحساب الغير أو بالاشتراك معه.

(١١) العمل بشتى الوسائل على انماء وانشاء وتنشيط الاستثمار فى مختلف قطاعات  
التنمية سواء بتأسيس مشروعات جديدة أو بتوسيع وتطوير مشروعات قائمة.

(١٢) الحصول بوجه عام — ودون تحديد — على الموارد النقدية من أسواق المال  
المحلية والعالمية على نحو يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية لتوظيفها فى مختلف أوجه  
نشاط الشركة.

(١٣) القيام بكافة الأعمال والخدمات الأخرى التى تستلزمها طبيعة نشاط  
الشركة. وعلى وجه العموم تقوم الشركة بكافة العمليات المصرفية والأعمال التجارية  
والمالية والاستثمارية التى تقدم على أساس المشاركة أو المباشرة وغيرها من الأشكال  
المتفقة مع أحكام الشريعة الاسلامية.

### مادة ثالثة :

لا يترتب على هذا الترخيص منح أى احتكار أو امتياز للشركة.

### مادة رابعة :

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية.

نحرى فى ٢٣ شعبان سنة ١٤٠٠ (٢ يوليو سنة ١٩٨٠)

نائب رئيس مجلس الوزراء  
وزير التخطيط والمالية والاقتصاد  
د. عبد الرزاق عبد الحميد



## النظام الأساسي للشركة

الباب الأول  
في تأسيس الشركة

### (مادة ١)

تأسست طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين النافذة في جمهورية مصر العربية، وفي نطاق نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والنظام الأساسي التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد.

### (مادة ٢)

اسم هذه الشركة هو : المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية شركة مساهمة مصرية.

### (مادة ٣)

غرض هذه الشركة هو : مباشرة جميع الخدمات والعمليات المصرفية والمالية والتجارية المصرح بها لبنوك الاستثمار والأعمال طبقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيره من القوانين المصرية المنظمة لأعمال هذه البنوك، وذلك بالعملية المصرية والعملات الأجنبية سواء لحسابه أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه، بالإضافة للقيام بالأعمال التجارية وكذا الاضطلاع بكافة ما تتطلبه أعمال ومشاريع التنمية. وللشركة في سبيل تحقيق ذلك القيام بالأعمال التالية (على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر) :

### (مادة ٥)

مدة هذه الشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ نشر القرار المرخص بتأسيسها، وكل تجديد لهذه المدة أو اطالة لها أو تقصيرها يكون بقرار من الجمعية العمومية للشركة وموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويعتمد ذلك من وزير الاقتصاد.

### (مادة ٦)

حدد رأس مال الشركة المبدئى بمبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى (اثنا عشر مليون دولار أمريكى).  
قيمة كل سهم ١٠ دولار أمريكى (عشرة دولارات أمريكية) وجميع الأسهم اسمية ويسهم فيها المصريون بالكامل.

### (مادة ٧)

اكتبب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال الشركة وذلك وفقاً للبيان المرفق بهذا.  
كما دفع المؤسسون مصاريف اصدار بواقع ٢.٥٪ من قيمة المبلغ المدفوع. وكذا مصاريف تنقية مال بواقع ٢.٥٪ من قيمة المبلغ المدفوع.

### (مادة ٨)

يتعهد المؤسسون الموقعون على هذا العقد بالسعى في الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.  
وفي استصدار قرار وزير الاقتصاد بالترخيص بالقيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيس الشركة وفي سبيل ذلك وكلوا عنهم السيد الأستاذ/ احمد أمين فؤاد في القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية، واستيفاء المستندات اللازمة، وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق، ودعوة أول جمعية عمومية للانعقاد خلال شهر واحد من تاريخ نشر قرار تأسيس الشركة.

(١) فتح الحسابات المصرفية وقبول الودائع بمختلف أنواعها بالعملات المصرية والأجنبية.

(٢) منح الائتمان وتقديم القروض والسلفيات بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

(٣) إصدار خطابات الضمان والكفالات الأخرى

(٤) مزولة جميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية — والأسهم والصكوك الإسلامية وشاكلتها — في الأسواق المحلية والعربية والدولية مع استحداث وإدارة نظام صناديق استثمار هذه الأوراق.

(٥) استحداث وإدارة نظام صناديق الاستثمار في الأنشطة الأخرى المختلفة من تجارية وزراعية وعقارية وغيرها.

(٦) استحداث صناديق التضامن والتكافل لمواجهة ما قد يتعرض له عملاء الشركة من خسائر، وذلك وفق نظم تعاونة إسلامية.

(٧) إصدار الأسهم والصكوك الإسلامية نيابة عن الغير وتلقى الاكتتابات فيها.

(٨) إدارة الأموال لحساب الغير سواء كانوا الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين .

(٩) توفير الخدمات الفنية والاقتصادية والمالية والإدارية والتسويقية والاستشارية للمشروعات واعداد دراسات الاستثمار والجدوى المتعلقة بها.

(١٠) تمويل وتأسيس المشروعات على مختلف أنواعها سواء لحساب الشركة أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه.

(١١) العمل بشتى الوسائل على اثناء وانشاء وتنشيط الاستثمار في مختلف قطاعات التنمية سواء بالتأسيس لمشروعات جديدة أو بتوسيع وتطوير مشروعات قائمة.

(١٢) الحصول بوجه عام — ودون تحديد — على الموارد النقدية من أسواق المال المحلية والعالمية على نحو يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية لتوظيفها في مختلف أوجه نشاط الشركة.

(١٣) القيام بكافة الأعمال والخدمات الأخرى التي تستلزمها طبيعة نشاط الشركة.

وعلى وجه العموم تقوم الشركة بكافة الأعمال المصرفية والأعمال التجارية والمالية والاستثمارية التي تقوم على أساس المشاركة أو المباشرة وغيرها من الأشكال المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويجوز للشركة أن تشترك مع الغير في تأسيس شركات أخرى ذات أغراض مماثلة كما يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة في أن تشترك بأى وجه مع غيرها من الشركات التي تزاو أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها في تحقيق أغراضها في مصر والخارج كما لها أن تشتري هذه الشركات أو تلتحقها بها أو تندمج فيها وذلك بموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

#### (مادة ٤)

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى في مدينة القاهرة، ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر أو في الخارج.

#### (مادة ٥)

مدة هذه الشركة خمسون سنة تبدأ من تاريخ نشر القرار المرخص بتأسيسها، وكل تجديد لهذه المدة أو اطالتها أو تقصيرها يكون بقرار من الجمعية العمومية للشركة وموافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ويعتمد ذلك بقرار من وزير الاقتصاد

## الباب الثاني في رأس مال الشركة

### (مادة ٦)

حدد رأس مال الشركة بمبلغ اثني عشر مليون دولار أمريكي، قيمة كل سهم عشرة دولارات أمريكية.

### (مادة ٧)

تبلغ نسبة مشاركة الجانب المصري مائة في المائة (١٠٠٪) وقد دفع المؤسسون ربع كامل القيمة الاسمية للأسهم عند الاكتتاب.

### (مادة ٨)

جميع أسهم الشركة اسمية، وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو المبين في الكشف المرفقة (مرفق رقم ).

### (مادة ٩)

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ صدور القرار الوزاري المرخص في تأسيس الشركة وذلك في المواعيد وبالطريقة التي يعينها مجلس الإدارة، على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل، وتفيد المبالغ المدفوعة على مستندات الأسهم، وكل سهم لم يؤثر عليه تأشير صحيحا بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء، يظل حتما تداوله.

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم، ويتأخر أدائه عن الموعد المحدد له، يستحق عنه تعويض عن الضرر الذي يلحق بالشركة حتى تاريخ السداد؛ وبحق لمجلس الإدارة بعد إخطار الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، وبناء على تفويض مسبق من هذه الهيئة، أن يقوم ببيع هذه الأسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته، وتحت مسؤوليته ودون الحاجة الى تنبيه رسمي أو أية إجراءات قانونية، ومستندات الأسهم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما، على أن تسلم مستندات جديدة الى المشتري عوضا عنها، تحمل ذات الأرقام التي كانت على المستندات القديمة.

ويخصص مجلس الإدارة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من أصل وتعويضات ومصاريف، ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة، وبطالته بالفرق عند حدوث عجز، والتنفيذ بهذه الطريقة لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر في الوقت ذاته أو في أى وقت آخر جميع الحقوق التي تخولها أياها الأحكام العامة للقانون.

### (مادة ١٠)

تستخرج الشهادات الممثلة للأسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى أرقاما متسلسلة، ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة ثم تختم بخاتم الشركة، وتختم آخر يفيد حظر تداولها لغير المصريين، ويجب أن يتضمن السهم على الأخص تاريخ القرار الوزاري الصادر بالترخيص في تأسيس الشركة وتاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وقيمة رأس المال وعدد الأسهم الموزع عليها، وخصائصها، وغرض الشركة ومدتها ومركزها، والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العمومية العادية — ويكون للأسهم كويونات ذات أرقام متسلسلة، ومشملة أيضا على رقم السهم.

## (مادة ١١)

تنتقل ملكية الأسهم بآثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الأسهم، وذلك بعد تقديم اقرار موقع من المتنازل والمتنازل اليه، وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين بآثبات أهليتهما، بالطرق القانونية وبالرغم من حصول التنازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ الباقية الى أن يتم تسديد كامل قيمة الأسهم، على أن يسقط التزام المتنازل في هذا التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيود الأسهم الاسمية في سجل نقل الملكية، ويتبع ذات الاجراء في حالة أيلولة الأسهم الى الغير بالإرث وبغيره من الأسباب وفي كل الأحوال لا يجوز نقل ملكية الأسهم الى غير المسلمين.

## (مادة ١٢)

تخضع جميع الأسهم لالتزامات متساوية، ولا يلزم المساهمون الا بقيمة كل سهم، ولا يجوز زيادة التزاماتهم.

## (مادة ١٣)

تترتب حتماً على ملكية الأسهم قبول نظام الشركة الأساسى وقرارات جمعيتها العمومية.

## (مادة ١٤)

كل سهم غير قابل للتجزئة.

## (مادة ١٥)

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بآية حجة كانت المطالبة بوضع الاختتام على دفاتر أو قراطيسها أو ممتلكاتها أو مطالبة بقسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة، ولا أن يتدخلوا بآية طريقة كانت في ادارة الشركة، ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العمومية.

## (مادة ١٦)

كل سهم يخول الحق في حصة متساوية لحصة غيره، بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة، وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين فيما بعد، ويتمتع جميع المساهمين الذين اشتركوا في تغطية رأس المال الأول للمصرف بكافة الحقوق والمزايا الناشئة عن الاشتراك في المشروع.

## (مادة ١٧)

تدفع حصص الأرباح المستحقة عن الأسهم لآخر مالك لها مقيداً اسمه في سجل الشركة، ويكون له الحق في قبض المبالغ المستحقة على السهم سواء كانت حصصاً في الأرباح أو نصيباً في موجودات الشركة.

## (مادة ١٨)

مع مراعاة المادة ١٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي على الأسهم الأصلية، كما يجوز تخفيضه بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في الحاليتين.

ولايجوز اصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية واذا اصدرت بأكثر من ذلك أضيف الفرق حتماً الى الاحتياطي القانوني وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الادارة ويبين في حالة الزيادة مقدارها، وسعر اصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية الاكتتاب في هذه الأسهم الزائدة ويبين في حالة التخفيض مقداره وكيفية.

## الباب الثالث فسي السندات

(مادة ١٩)

مع مراعاة أحكام المادة ١٨ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ للجمعية العمومية أن تقرر اصدار صكوك من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار الصكوك، وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم.

## الباب الرابع فسي ادارة الشركة

الفصل الأول  
مجلس ادارة الشركة  
(مادة ٢٠)

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة يتكون من (٩) تسعة أعضاء على الأقل و (١٥) خمسة عشر عضوا على الأكثر تعينهم الجمعية العمومية. ويراعى عند تعيين أعضاء المجلس أن يمثل مالكو الأسهم بعدد من الأعضاء يتناسب مع نسبة نصيبهم في رأس المال. وفي جميع الأحوال يتعين أن لا تقل ملكية عضو مجلس الادارة عن (٢٠٠٠) ألفي سهم من أسهم تأسيس المصرف.

(مادة ٢١)

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات غير أن أول مجلس ادارة يبقى قائما بأعماله لمدة خمس سنوات وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس، ويجوز اعادة تعيين الأعضاء الذين أنتهت مدتهم.

(مادة ٢٢)

لمجلس الادارة الحق في أن يضم اليه أعضاء جدد كلما تراءى له ذلك، على الا يزيد عدد المنضمين على نصف عدد الأعضاء الذين يكونوا في وظائفهم وقت انعقاد الجمعية العمومية الأخيرة، والا يجاوز أعضاء مجلس الادارة (١٥) خمسة عشر عضوا، وللمجلس الادارة أن يعين كذلك أعضاء المراكز التي تخلو أثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن (٩) تسعة أعضاء. والأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرتين السابقتين يتسلمون العمل في الحال على أن تقرر الجمعية العمومية تعيينهم في أول اجتماع لها.

(مادة ٢٣)

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا، وفي حالة غياب الرئيس، يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا.

(مادة ٢٤)

يجوز لمجلس الادارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته، وكذلك مكافأته كما يكون له الحق في أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر بمنحها بعض اختصاصاته، أو يعهد اليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.

(مادة ٢٥)

يعقد مجلس الادارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلثا أعضاء مجلس الادارة، وتكون الدعوة مصحوبة بمجدول الأعمال، ويجب تبليغها بالبريد المسجل أو الدق أو التلكس الى كل عضو قبل الموعد المحدد بأسبوع على الأقل.

## (مادة ٢٩)

يمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء والغير

## (مادة ٣٠)

يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الادارة، وأعضاء مجلس الادارة المنتدبين، وكل عضو اخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض، وفقا لتفويضات محددة:

ومجلس الادارة الحق أيضا في أن يعين مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين.

## (مادة ٣١)

لا يتحمل أعضاء مجلس الادارة بأى التزام شخصي فيما يتعلق بتعهدات الشركة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وكالتهم.

## (مادة ٣٢)

تتكون مكافأة مجلس الادارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة رقم (٥٢) من النظام وبديل الحضور الذي تحدده الجمعية العمومية.

## الفصل الثانى

## اللجنة الادارية المعاونة

## (مادة ٣٣)

يشكل مجلس الادارة «لجنة ادارية معاونة» من العاملين والعمال بالشركة وذلك متى بلغ عددهم (١٠٠٠) ألف عامل.

## (مادة ٣٤)

تتولى اللجنة المذكورة دراسة كافة الموضوعات الخاصة برفع الانتاج وتطويره، وحسن استخدام الموارد المتاحة وكل ما من شأنه زيادة وكفاءة الانتاج، وكذلك دراسة برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة فضلا عن الموضوعات الأخرى التى تحال اليها من مجلس الادارة، أو عضو مجلس الادارة المنتدب، وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها إلى مجلس الادارة.

ويجب أن يجتمع مجلس الادارة (٤) أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز أن تنقضى أربعة أشهر كاملة دون انعقاد المجلس.

ويجوز أيضا أن يجتمع المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر.

ويجوز أن ينص على عقد اجتماعات استثنائية لمجلس الادارة في مدينة معينة خارج مصر اذا كانت لدى الشركة ظروف خاصة تبيح هذا الاستثناء

## (مادة ٢٦)

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا بحضور الأغلبية العادية ولا يجوز أن ينوب أحد أعضاء المجلس غيره في الحضور أو التصويت.

## (مادة ٢٧)

تصدر قرارات مجلس الادارة بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس، ويشترط موافقة ثلثى الأعضاء الحاضرين بالنسبة للقرارات التى تقترح زيادة أو تخفيض رأس المال، وإطالة أو تفسير مدة الشركة، واستعمال الاحتياطيات في غير الأغراض المخصصة.

## (مادة ٢٨)

مجلس الادارة أوسع سلطة لادارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العمومية ويدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات فيما عدا التبرعات فياشرها وفقا لأحكام المادتين ٤٠ ، ٤٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ويضع المجلس اللوائح المتعلقة بالشؤون الادارية والمالية، وشئون العاملين ومعاملتهم المالية كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته ، وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات .

## (مادة ٣٥)

تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا — وفي حالة غيابه تعين العضو الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا، ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الإدارة المنتخب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة، وعدد من المديرين المسئولين بالشركة يحدداهم عضو مجلس الإدارة المنتخب دون أن يكون لهم صوت محدود في المداولات.

## (مادة ٣٦)

يتولى مجلس الإدارة وضع القواعد وشروط اختيار الأعضاء للجنة الادارية المعاونة ومدة العضوية، وطريقة التجديد، ونظام عملها ومكافأة أعضائها وفقا للقواعد التى تضعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، فاذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس أو من يقوم مقامه.

## (مادة ٣٧)

تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة، توضح فيه الموضوعات التى أحيلت اليها، وما أوصت به في شأنها واقتراحاتها التى ترى عرضها على المجلس والتي يؤدى الأخذ بها الى تحقيق مصلحة الشركة.

## الباب الخامس

## فى الجمعية العمومية للمساهمين

## (مادة ٣٨)

الجمعية العمومية المكونة تكوينا صحيحا تمثل جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا فى مدينة القاهرة.

## (مادة ٣٩)

لكل مساهم حائز لعشرة أسهم على الأقل الحق فى حضور الجمعية العمومية للمساهمين بطريق الاصاله أو الانابة لمساهم آخر.

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل خاص رسمى، أو مصدق على التوقيعات فيه، وأن يكون الوكيل مساهما ومن غير الأعضاء بمجلس الإدارة.

ولا يكون لأى مساهم باستثناء الأشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا أو نائبا عن الغير، عدد من الأصوات يجاوز ٢٥٪ على الأكثر من عدد الأصوات المقررة لأسهم الحاضرين.

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد عدد الأسهم التى يحملها الوكيل بهذه الصفة عن ٥٪ من أسهم رأس مال الشركة.

## (مادة ٤٠)

يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العمومية أن يشتموا انهم أودعوا أسهمهم فى مركز الشركة، أو فى مصرف من المصارف التى بمصر أو بالخارج والتي تكون قد عينت فى اعلان الدعوة، وذلك قبل انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أيام كاملة على الأقل.

ولا يجوز نقل ملكية قيد الأسهم فى سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العمومية.

## (مادة ٤١)

يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة، وفى حالة غيابه يرأسها عضو مجلس الإدارة الذى ينوب عنه مؤقتا ويعين الرئيس سكرتيرا ومراجعين اثنين لفرز الأصوات على أن تقر الجمعية العمومية تعيينهم.

## (مادة ٤٢)

تعقد الجمعية العمومية كل سنة، خلال السنة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة، في المكان واليوم والساعة المعينة في اعلان الدعوة للاجتماع، وتوجه الدعوة مشتملة على جدول الأعمال الى جميع المساهمين بخطابات مسجلة مصحوبة بعلم الوصول.

وتجتمع على الأخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي وكذا تقرير المراقب المالي والتصديق على ميزانية السنة المالية وعلى حساب الأرباح والخسائر ولتحديد حصص الأرباح التي ستوزع على المساهمين والموظفين والعمال ولانتخاب مراقب الحسابات وتحديد مكافأته، ولانتخاب أعضاء مجلس الادارة اذا اقتضت الحال.

## (مادة ٤٣)

لمجلس الادارة دعوة الجمعية العمومية كلما رأى ذلك، ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العمومية كلما طلب اليه ذلك لغرض معين مراقب الحسابات بالشركة أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الأقل.

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يشتبوا قبل ارسال أية دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف جمهورية مصر العربية بحيث لا يجوز لهم سحبها الا بعد انقضاء الجمعية العمومية.

وترسل صور هذه الأوراق الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإلى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين.

## (مادة ٤٤)

للمراقب عند الضرورة القصوى أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد، وعليه في هذه الحالة أن يضع جدول الأعمال ويتولى نشره بنفسه.

وترسل صورة من هذه الأوراق الى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وإلى مصلحة الشركات في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة المرسلة الى المساهمين.

## (مادة ٤٥)

يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحا اذا كان ربع رأس مال الشركة على الأقل ممثلا فيها.

فاذا لم يتوافر ذلك القدر الأدنى في الاجتماع الأول انعقدت الجمعية العمومية بناء على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيها.

وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات، وفي حالة التساوى يرجح صوت الجانب الذي منه الرئيس.

## (مادة ٤٦)

فيما عدا تعديل غرض الشركة الأصلي، أو زيادة التزامات المساهمين، يجوز للجمعية العمومية في اجتماع غير عادي أن تعدل مواد النظام بما في ذلك انقاص أو زيادة رأس المال أو تقصير أو اطالة مدة الشركة، أو تغير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة مع شركة أخرى، وذلك أيّا كانت أحكام النظام، كما يجب أن يكون موضوع التعديل قد فصل في اعلان الدعوة وأن يمثل الحاضرون ثلثي رأس المال على الأقل، وتصدر القرارات في هذه الحالة بأغلبية أصوات الحاضرين، فاذا لم يتوافر ذلك في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة، أصدرت الجمعية العمومية قرارا مؤقتا بأغلبية أصوات الحاضرين، وتدعى مرة أخرى بعد مضي خمسة عشر يوما ويكون اجتماعها صحيحا اذا حضره من يمثلون نصف أسهم رأس المال على الأقل ولا يكون القرار صحيحا الا بأغلبية رأس المال الذي يحوزه الحاضرون.



ولا تنفذ هذه القرارات الا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

(مادة ٤٧)

لا يجوز للجمعية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال المبين في اعلان الدعوة.

(مادة ٤٨)

قرارات الجمعية العمومية الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى الغائبين منهم، والمخالفين في الرأي، أو عديمي وناقصي الأهلية.

الباب السادس

فى مراقب الحسابات

(مادة ٤٩)

يكون للشركة مراقب للحسابات أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين المتمتعين بالجنسية المصرية، تعيينهم الجمعية العمومية وتقدر أتعابهم.

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيدين :

السيد/ محمد حامد بدوى من مكتب زكى حسن وحازم حسن وشركاهم مقيم في ٣٤ شارع عبد الخالق ثروت القاهرة.

والسيد/ محمود عبد السلام مقيم في شارع شريف عمارة الأيوبيات بالقاهرة.

مراقبين لحسابات الشركة.

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين، ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العمومية أن يناقش تقرير المراقب ويستوضحه عما ورد به.

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

المال الاحتياطي - توزيع الأرباح

(مادة ٥٠)

تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهى في ٣١ ديسمبر من كل عام على أن السنة الأولى تشمل المدة البتة تنقضى من تاريخ نشر نظام الشركة الأساسي وعقد تأسيسها وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، حتى آخر ديسمبر من السنة التالية.

(مادة ٥١)

على مجلس الادارة أن يعد كل سنة مالية وفي موعد يسمح بعقد الجمعية العمومية للمساهمين خلال الستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها. ميزانية الشركة، وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادرة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وتلك التى تحددها الهيئة العامة للاستثمار على المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى في ختام السنة المالية.

(مادة ٥٢)

توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم كل المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى بما في ذلك الزكاة المفروضة شرعا كما يلي :

(١) يبدأ باقتطاع مبلغ يساوى ١٠٪ من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانونى ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي (١٠٠٪) مائة في المائة من رأس المال المدفوع للشركة ومتى مس هذا الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع.

ومع ذلك فاذا كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الادارة يكون جنائية أو جنحة، فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية.

## الباب التاسع فى حل الشركة وتصفيتها

### (مادة ٥٦)

فى حالة خسارة نصف رأس المال تحمل الشركة قبل انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العمومية غير العادية خلاف ذلك.

### (مادة ٥٧)

عند انتهاء الشركة أو فى حالة حلها قبل الأجل المحدد تعين الجمعية العمومية، بناء على طلب مجلس الادارة طريقة التصفية، وتعين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم.

وتنتهى وكالة المجلس بتعيين المصفين.

أما سلطة الجمعية العمومية فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين.

## الباب العاشر أحكام ختامية

### (مادة ٥٨)

تخصم المصاريف والأتعاب المدفوعة فى سبيل تأسيس هذه الشركة من حساب المصروفات العمومية.

### (مادة ٥٩)

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون.

(٢) ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أول من الأرباح (تحدد الجمعية العمومية للمصرف) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم — على أنه اذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة، فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنوات التالية.

(٣) ثم تخصص بعد ذلك نسبة من الأرباح للموظفين والعمال بالشركة وفقا للأسس التى يقترحها مجلس الادارة وتعتمدها الجمعية العمومية.

(٤) ويخصص بعد ما تقدم نسبة ١٠٪ من الباقي لمكافأة مجلس الادارة.

(٥) ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة اضافية فى الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة، أو يخصص لانشاء مال احتياطى أو مال للاستهلاك غير عاديين.

### (مادة ٥٣)

يستعمل المال الاحتياطى بناء على قرار مجلس الادارة فيما يكون أوفى بمصلحة الشركة.

### (مادة ٥٤)

مع عدم الاحلال بأحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والنظم النافذة، تدفع حصص الأرباح فى المكان والمواعيد التى يحددها مجلس الادارة.

## الباب الثامن فى المنازعات

### (مادة ٥٥)

لا يترتب على أى قرار يصدر عن الجمعية العمومية سقوط دعوى المسئولية المدنية ضد أعضاء مجلس الادارة بسبب الأخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم، واذا كان الفعل الموجب للمسئولية قد عرض على الجمعية العمومية بتقرير من مجلس الادارة أو مراقب الحسابات فان هذه الدعوى تسقط بمضى سنة من تاريخ صدور الجمعية العمومية بالمصادقة على تقرير مجلس الادارة.

وقد تم نشر كل من قرار تأسيس المصرف وعقد التأسيس والنظام الأساسي في العدد رقم ٢٠٥ من الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) الصادرة في يوم الأحد ٢٨ شوال ١٤٠٠ هـ الموافق ٧ سبتمبر ١٩٨٠ م.

سُحُفٌ

رق ٨ - م

## مصرف فيصل الإسلامي - البحرين

يعتبر مصرف فيصل الإسلامي - البحرين (وحدة خارجية) أول مصرف قامت دار المال الإسلامي بإنشائه في دولة البحرين وأهم مركز مالي بالشرق الأوسط . وقد بدأ المصرف أعماله في ١٦ صفر ١٤٠٣ هـ ، الموافق أول ديسمبر ١٩٨٢ م .

أطلق اسم مصرف فيصل الإسلامي على مجموعة المصارف التابعة للدار والتي تضمنت خططها الخمسية الأولى - اعتبارا من يوليو ١٩٨٢ م - استثمار ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في أسهم رأس مال عشرين مصرفا ، تعتمد المشاركة فيها على أساس ٥١ بالمائة كحد أدنى تمتلكه مجموعة الدار والباقي يطرح للمساهمين من الجمهور ما لم يتم امتلاكها بالكامل من قبل الدار مثل مصرف فيصل الإسلامي - البحرين والبهامس . . . وقد تم حتى نهاية عام ١٩٨٤ م إنشاء المصارف التالية :

- مصرف فيصل الإسلامي - البحرين ، غينيا ، النيجر ، السنغال ، جبرسي ، البهامس ، تركيا . . وذلك انطلاقا من الهدف الأساسي للدار لنشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي من خلال إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية المتطورة مثل المصارف ، شركات الاستثمار ، وشركات التكافل الإسلامية ، وشركات الأعمال .

مصرف  
فيصل الإسلامي  
البحرين

## ز - التمويل المركب :

يمكن تقديم التمويل اللازم للعميل بأكثر من أسلوب في نفس الوقت ويعتمد ذلك على طبيعة العمل الذي يقوم به ، فقد يتكون التمويل من مشاركة ومرابحة أو إيجارة ومرابحة مثلا .

معهم بصورهما

## مصادر أموال مصرف فيصل الإسلامي - البحرين

تتوفر المصادر المالية لمصرف فيصل الإسلامي - البحرين من نوعين رئيسيين من الودائع :

- ١ - ودايع تحف الطلأ .
- ٢ - ودايع الااسامار .

ويعمقضى هذين النوعين الرئيسيين يستطيع المصارف تقديم حسابين مآلفى التركيب لتقديم سلسلة من خدمات الودائع مثل الحسابات الجارية وحسابات الااسامار تحف الطلأ والحسابات المحددة الأجل .. الخ ودايع الطلأ (الحساب الجارى) :

يلتزم مصرف فيصل الإسلامي - البحرين التزاما بإعادة المبلغ المودع طبقا لشروط الحساب المنصوص عليها ، وبطبيعة الحال لا يتلقى المودع أى ربح أوأى نوع آخر من الدخل بالنسبة لهذه الأرصدة والحسابات المضمونة .

إن خدمات الحساب الجارى التى يقدمها المصارف هى أساسا نفس الخدمات التى تقدمها البنوك والمصارف التقليدية فيما عدا أن المصارف لا يدفع أى فائدة عندما تكون الحسابات دائنة ولا يقوم بكشف هذه الحسابات .

## حسابات الاستثمار (الودائع) : بالعملاات الرئيسية

تقدم حسابات الاستثمار بصفة ائثمانية معتمدة على أساس أجل محدد أو تحف الطلأ ويستحق دفع الحساب الاستثمارى بعد تقديم طلب الانسحاب بسبعة أيام أو ثلاثين يوما .. ويأفظ المصارف بالأموال على شكل مجموعة أموال منفصلة عن بعضها ويتم تقييم موجودات كل وعاء منفصلة على فترات متكررة لا تقل عن شهر .

ويتم التقييم الدورى للموجودات فى كل مجموعة أموال (وعاء) منفصلة بطريقة مشابهة للطريقة التى تستخدمها بنوك التوفير التعاونية الغربية ومصارف الوحدات .. الخ ، ويتم عمل الودائع فى مجموعة الأموال المنفصلة أو السحب منها بواسطة العملاء على أساس من الوحدات .. ويمثل الرصيد فى حسابات الاستثمار بواسطة مايل :

- أ - شهادة الاستثمار أو الإيصال .
- ب - كشف الحساب .

تستثمر الأرصدة الموجودة فى حسابات الاستثمار طبقا للمبادئ الإسلامية على مسؤولية المودع وتوجد شروط كل حساب استثمارى ضمن الشروط العامة للمصارف وتشكل عقد مضاربة بين المصارف والمودع .

## الخدمات التى يقدمها مصرف فيصل الإسلامي - البحرين

يقدم مصرف فيصل الإسلامي - البحرين الخدمات التالية إلى عملائه :

- أ - الحسابات :

- ١ - حسابات جارية .

## هيئة الرقابة الشرعية

تخضع جميع أنشطة مصرف فيصل الإسلامي - البحرين لإشراف وسيطرة هيئة رقابة شرعية تتكون مما لا يقل عن ثلاثة من خبراء الشريعة المعروفين وهم :

فضيلة الشيخ د. يوسف القرضاوى

فضيلة الشيخ عبدالعزيز المسند

فضيلة الشيخ عبدالرحيم المحمود

وتقوم إدارة المصرف بتقديم تقرير كل ثلاثة أشهر على الأقل إلى هيئة الرقابة الشرعية بخصوص شكل ونوع جميع الودائع المقبولة والاستثمارات التي يتم تنفيذها ، وكذلك ما يستجد من أعمال لدراساتها وإبداء الرأى الشرعى فيها .

(٨٣٤)

٢ - حسابات استثمار جارية .

٣ - حسابات استثمار محددة المدة .

ب - التمويل :

١ - تمويل قصير الأجل :

أ - تمويل الأعمال التجارية .

ب - تمويل رأس المال العامل .

٢ - تمويل طويل الأجل :

أ - التمويل بالمشاركة في رأس المال .

ب - تمويل المشروعات .

ج - الخدمات المصرفية الدولية :

١ - المعاملات الخارجية .

٢ - تبادل العملات الأجنبية .

٣ - البيع والشراء المتوازي للسلع .

٤ - البيع والشراء المتوازي للعملات .

٥ - التحويلات .

٦ - خطابات الاعتماد ( الاعتمادات ) .

٧ - خطابات الضمان .

د - خدمات أخرى :

١ - الإدارة الاستثمارية للأموال الخاصة .

٢ - خدمات التأمين .

للمصارف هذا

### مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة مصرف فيصل الإسلامي - البحرين من كل من :

سعادة الشيخ/عبدالله أحمد يوسف زينل على رضا رئيسا  
صاحب السمو الملكي الأمير سعود العبدالله الفيصل نائبا للرئيس  
الأستاذ/خضر محمد على  
الأستاذ/ظفر خان  
الأستاذ/طارق حميد  
عضوا  
عضوا  
عضوا

وتتكون إدارة المصرف من كل من :

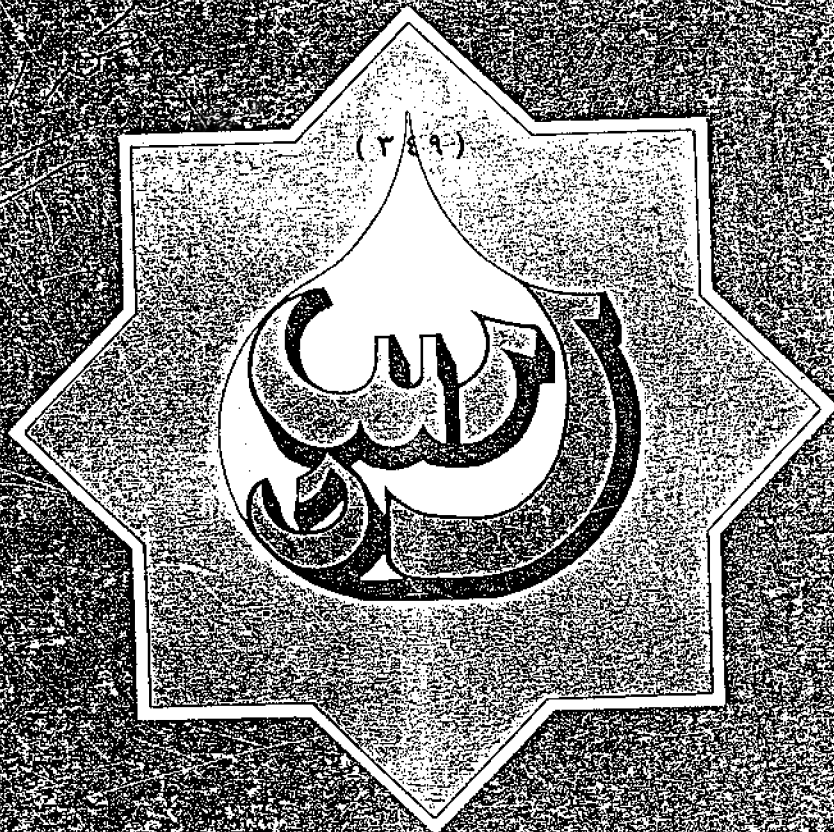
الأستاذ/نبيل عبدالإله نصيف  
السيد/امتياز أحمد بيرفيز  
السيد/أحمد على سليمان  
السيد/خلدون حمادة  
السيد/عبدالرحيم عبدالغفور  
السيد/محمد أكرم شودري  
السيد/أحمد محسن الذاري  
السيد/محمد حسن محمد على  
السيد/عبدالله أحمد عبدالعزيز  
المدير العام  
نائب المدير العام  
المدير  
المدير  
مساعد المدير  
مساعد المدير  
مساعد المدير  
مساعد المدير  
مسؤول استثمار



ساجد

رقم ۹۸

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# دليل كاد المال الاسلامي

المرحلة الأولى للاكتتاب العام

٢ مليون وحدة سهمية

السعر بالوحدة ١.٥ دولار أمريكي + رسم قدره خمسة  
دولارات أمريكية، انحد الأدنى للاكتتاب ١٠ وحدات سهمية  
(١٠ دولارات أمريكية)

## ( ١ ) بيان موجز :

تكونت « دار المال الاسلامى » بهدف القيام بأنشطة مالية متنوعة فى العالم الحديث بما يتفق تماما مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الفراء .

وستقوم « د . م . ل » فى أول يناير ١٩٨٢ بشراء بعض الشركات الفرعية وغيرها من الأصول العاملة الخاصة بإدارة الأعمال المالية الإسلامية من الشركة الإسلامية للاستثمار المحدودة « ش . ل . ل » . وبالرغم من تكوين « د . م . ل » كمشروع يحقق أرباحا لصالح أصحاب الوحدات السهمية فيها ، فإن « د . م . ل » قد وجدت لكى تحقق أهدافا دينية واجتماعية واقتصادية واسعة . وتأمل « د . م . ل » من خلال دعم النظام المالى الإسلامى الذى ينأى عن الربا المحرم شرعا إلى تحقيق مايلى :

( أ ) رفع بلوى الربا عن أمة الإسلام .

( ب ) تقوية الوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية .

( ج ) تقوية الوحدة الدينية والسياسية والثقافية من خلال الوحدة الاقتصادية والمشاركة فى المؤسسات المالية الإسلامية .

( د ) مساعدة المسلمين فى تنمية مشروعاتهم التجارية والصناعية .

( هـ ) توفير أسس إسلامية مقبولة للتعاون الاقتصادى الكامل مع غير المسلمين من أهل الكتاب ، لاتخالف ما أنزله القرآن الكريم .

وتطرح « د . م . ل » ٢ مليون وحدة سهمية طبقا لهذا الدليل خلال المرحلة الأولى للاكتتاب بثمن إكتتابى قدره ١٠٥ دولارات أمريكية لكل وحدة سهمية ، بالإضافة إلى رسم إصدار قدره خمسة دولارات أمريكية للوحدة .

ورأس المال المصرح به لـ « د . م . ل » هو ١٠ ملايين وحدة سهمية منها ما لا يقل عن مليون وحدة سهمية ولا يزيد عن ٢,٥ مليون وحدة تطرح على مجموعة صغيرة من الشخصيات المرموقة قبل بدء هذه المرحلة الأولى للاكتتاب العام بثمن نقدى قدره ١٠٠ دولار أمريكى ، بالإضافة إلى رسم إصدار قدره خمسة دولارات أمريكية لكل وحدة سهمية . وسيعلن عن نتائج هذا الاكتتاب الخاص قبل أول أغسطس ١٩٨١ .

كما يوجد ٦٠٠ ألف وحدة سهمية تحتفظ بها « د . م . ل » لإصدارها لصالح « ش . ل . ل » فى أول

يناير ١٩٨٢ مقابل تنازلها عن شركاتها الفرعية ومعرفتها الفنية واسمها التجارى وغير ذلك من الأصول

الخاصة بإدارة الأعمال المالية الإسلامية « الأصول العاملة المبدئية » لـ « د . م . ل » . وشهادات

الوحدات السهمية التى ستحصل عليها « ش . ل . ل » على هذا النحو مقابل أصولها العاملة

المبدئية ، سيشتراط عدم بيعها ، أو التنازل عنها بمعرفة « ش . ل . ل » لمدة ثلاث سنوات من تاريخ

شراء الأصول العاملة المبدئية .

إذا تمت هذه المرحلة الأولى للاكتتاب بنجاح وحققت الهدف المعلن سيبقى ما بين ٤,٩٠٠,٠٠٠ إلى

٦,٤٠٠,٠٠٠ وحدة سهمية مصرح بها وغير مصدرة ، هذه الوحدات السهمية المصرح بها يمكن أن تطرح فى

مراحل تالية للاكتتاب لمواجهة الزيادة اللازمة فى رأس مال « د . م . ل » لتحقيق خططها الخمسية ، على أن

يكون الإصدار بما لا يقل عن ١٠٥ دولارات أمريكية ( زائد رسم إصدار ) وبالإضافة إلى ذلك علاوة

الإصدار التى يعتبرها مجلس المشرفين مناسبة ، كما يمكن تخصيص هذه الوحدات المصرح بها لتغطية

الزيادة فى الاكتتاب فى المرحلة الأولى .

وقد تكونت « دار المال الاسلامى » كشخصية قانونية فى شكل مؤسسة قابضة طبقا لقوانين كومنولث

جزر البهامس ، وتباشر أعمال هذه المؤسسة القابضة بواسطة مجلس المشرفين الذى يضم ثمانية عشر

عضوا ويسمى « مجلس المشرفين » .

وتسند إدارة أعمال « دار المال الاسلامى » إلى دار المال الإسلامى ش . م .

( د . م . ل . ش . م . ) ، وهى شركة مكونة طبقا لقوانين مقاطعة جنيف سويسرا .

وجميع أسهم « د . م . ل . ش . م . » ، مملوكة لـ « دار المال الإسلامى » ، ونتيجة لذلك فإن

أنشطتها تخضع للرقابة المطلقة لمجلس المشرفين « بدار المال الإسلامى » . وقد تم اختيار هذا الهيكل

التنظيمى لأسباب تتعلق بالضرائب وغيرها سيصير مناقشتها في القسم الخامس من هذا الدليل . ويتم انتخاب أعضاء مجلس المشرفين في الاجتماعات السنوية لحاملى شهادات الوحدات السهمية . وتكون توصيات مجلس المشرفين بخصوص تعيين مراجعى حسابات « دار المال الإسلامى » وتوزيع الأرباح بمعرفتها مشروطة بموافقة حملة الشهادات في اجتماعهم السنوى .

وتباشر « دار المال الإسلامى » أنشطتها من خلال شركات فرعية عاملة يتم تكوينها في الدول الإسلامية وغيرها ، وهذه الأنشطة عبارة عن استثمار وتكافل إسلامى ، والعمليات المصرفية الإسلامية وغيرها من الأنشطة التجارية وأنشطة التبادل التجارى التى تمارس وفقا للمبادئ الإسلامية .

وتتضمن الأصول المبدئية العاملة التى ستؤول إلى « د . م . إ » في أول يناير ١٩٨٢ جميع أسهم رأس مال الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجى التى تكونت في الشارقة وتقوم بإدارة أعمال الاستثمار والتكافل الإسلامى لآلاف العملاء على مدى أربع سنوات .

هذا مع ملاحظة أن كل وحدة سهمية تشتري خلال هذه المرحلة الأولى للاكتتاب العام يسدد عنها رسم قدره خمسة دولارات أمريكية . وتستخدم حصيلة هذه الرسوم لسداد جميع مصاريف المرحلة الأولى للاكتتاب العام متضمنة مصاريف الإعلان وأتعاب المؤسسات القائمة بالتوزيع ودفعة مصروفات البيع والتوزيع ، ويسدد الباقي من هذه الرسوم للمؤسسين المروجين في المرحلة الأولى للاكتتاب العام وهى مجموعة المال الإسلامية المحدودة . وعلى أن يعاد استثمار ما لا يقل عن ٥٠٪ من الرسوم المحصلة للجهات المذكورة من المرحلة الأولى للاكتتاب العام ( بعد استبعاد مصاريف الإعلان وأتعاب المؤسسات القائمة بالتوزيع بما في ذلك مصاريف : ش . إ . إ . إ ) لما قد تقوم به من توزيع ) في وحدات سهمية بمبلغ اكتسابى قدره ١٥٥ دولارات أمريكية على الاتباع تلك الوحدات أو يتنازل عنها خلال عامين من تاريخ الإصدار .

## ( ٢ ) مؤسسو « دار المال الإسلامى » :

تم تنظيم « دار المال الإسلامى » بناء على عهد ونداء للامة الإسلامية صادر عن المؤسسين ، في يوم ٢٤ ربيع الثانى ١٤٠١ هـ الموافق ٢٨ فبراير ١٩٨١ م .

## ( ١ ) أسماء المؤسسين :

بيان أسماء نخبة من مؤسسى « دار المال الإسلامى » هى المدونة فيما يلى :

### دولة الإمارات العربية المتحدة :

★ صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة .

★ صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي ولى عهد إمارة عجمان .

### جمهورية الباكستان الإسلامية :

★ فخامة الرئيس محمد ضياء الحق . رئيس جمهورية الباكستان الإسلامية .

★ معالى الدكتور خورشيد الاحمد .

★ معالى ! . ك بروهى .

### دولة البحرين :

★ صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة . أمير دولة البحرين .

### جمهورية السودان الديمقراطية :

★ فخامة الرئيس جعفر محمد النميرى . رئيس جمهورية السودان الديمقراطية .

★ معالى الصادق الصديق المهدي .

★ معالى الدكتور حسن الترابى .

جمهورية غينيا :

★ فخامة الرئيس أحمد سيكوتوري . رئيس جمهورية غينيا .

★ دولة قطر :

★ معالي الشيخ خالد بن حمد آل ثاني .

دولة الكويت :

★ معالي الشيخ محمد سلمان الفاضل الصباح .

★ معالي الدكتور يوسف سلمان الفاضل الصباح .

★ معالي الدكتور عبد الرزاق العدواني .

الشركة الإسلامية للاستثمار المحدودة :ماليزيا :

★ فخامة الرئيس تنكو عبد الرحمن . رئيس وزراء ماليزيا السابق .

جمهورية مصر العربية :

★ سعادة الدكتور عمر عبد الرحمن عزام .

★ سعادة الدكتور إبراهيم كامل .

المملكة العربية السعودية :

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله الفيصل آل سعود .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبد العزيز آل سعود .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير بندر بن عبد العزيز آل سعود .

★ سمو الأمير عبد المحسن بن عبد الله بن جلوي أمير المنطقة الشرقية .

★ حضرة صاحب السمو الأمير بندر بن محمد بن عبد الرحمن .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد الفيصل آل سعود .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير ماجد بن عبد العزيز آل سعود ( أمير مكة المكرمة ) .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سعد بن محمد بن عبد العزيز آل سعود .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ( أمير منطقة حائل ) .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سعود العبد الله الفيصل آل سعود .

★ حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن محمد بن سعود آل سعود .

★ سمو الأمير سعود بن عبد الرحمن التركي السديري .

★ سعادة الدكتور منحت شيخ الأرض .

★ سعادة الشيخ صالح عبد العزيز محمد السالم ( أمير منطقة الطائف ) .

★ معالي الدكتور عبد العزيز الفدا .

★ سعادة الشيخ أحمد محمد القصيبي .

★ سعادة الشيخ عواض سهو العتيبي رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالطائف .

★ سعادة الشيخ سعد محمد المعجل رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالدمام .

★ سعادة الشيخ عبد العزيز أحمد ساب . رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية بالمدينة المنورة .

## ( ب ) مبادئ المؤسسات :

أجل مؤسسو دار المال الاسلامي ، مبادئهم الأساسية في عهد ونداء صادر عنهم للأمة الاسلامية على الوجه التالي :

( ا ) الإيمان بالله جلّت قدرته وبما جاء به القرآن الكريم واحتوته السنة المطهرة وقررت أحكام الشريعة الغراء .  
( ب ) يقرر المؤسسون بأن التزامهم الديني يحتم عليهم تنظيم حياتهم وسلوكهم وما استغلّفهم الله فيه من أموال وفقاً لأحكام الشريعة الغراء ، وأن الواجب الديني يقتضيهم العمل على تحقيق ذلك بالنسبة لحياة سائر المسلمين .

( ج ) يقرر المؤسسون بأنهم قد أعلنوا الجهاد في سبيل الله لرفع بلوى الربا عن الأمة الاسلامية ، فقد حرمه الله جل شأنه وفصلت أحكامه الشريعة الغراء ، وأن المؤسسين يلاحظون بكل أسف ما يتعرض له المسلمون من إغراء خبيث نتيجة التأثير الضار الذي تقوم به المؤسسات المالية التي تخضع لنظام الربا في جميع أنحاء الأمة وتقوم مؤسساتها على النظم الدخيلة على الأمة الاسلامية .

( د ) يقرر المؤسسون ، وقد منحهم الله جل شأنه الرزق الواسع من المال ، أن واجب الشكر يقتضيهم أن يحققوا لإخوانهم المسلمين في جميع بقاع العالم الحماية من الوقوع في الربا وأضراره وذلك بإنشاء المؤسسات المالية التي تعمل في المال في الإطار الحلال .

( هـ ) يعلن المؤسسون أن الخير العميم سيضمحل الأمة إذا ما توسعت في تطبيقها للنظم المالية الاسلامية القائمة على الاسس الاخلاقية والعدالة الاجتماعية ، أما النظم الدخيلة القائمة على الربا فهي على النقيض من ذلك كله .

( و ) يؤيد المؤسسون هذه الصحوة الاسلامية في أمة الاسلام ، ويعترفون بما هو حاصل من سخط عام صادر من جمهور المسلمين على النظم الاقتصادية الربوية ، ويؤيدون مطلبهم بإيجاد المؤسسات المالية الاسلامية التي تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأمة الاسلامية .

( ز ) يقرر المؤسسون أنهم سيقومون بتطبيق النظم المالية الاسلامية على أساس من النظم الإدارية الحديثة الواعية ، والتي تقرها أحكام الشريعة الغراء .

( ح ) يعلن المؤسسون - وهم يجاهدون في سبيل الله لتطبيق أحكامه - بأنهم سيعملون جاهدين على تحقيق كل خير لجمهور المتعاملين في هذه المؤسسات ، ويحدوهم الأمل بأن الله سيرزقهم إن شاء الله بالخير الوفير في كل استثماراتهم .

( ط ) لما كان النظام الربوي قد عمت به البلوى في الأمة الاسلامية ، ولا يمكن أن ينتهي هذا النظام بين يوم وليلة ، والأمر في ذلك يحتاج إلى تكاتف المسلمين وتعاونهم ، ولذا يقرر المؤسسون وقد أوجدوا البديل الحلال بمنشأتهم الاسلامية ويعتقدون في تنافس المسلمين على تحقيق الخير لأنفسهم وأمتهم ، بأنهم سيختارون النظام المالي الاسلامي ( البديل الحلال ) لينالوا خيري الدنيا والآخرة .

## ( ٣ ) النظام المالي الاسلامي :

## ( ١ ) الأساس الديني والأخلاقي للنظام المالي الاسلامي :

تقضى نصوص الشريعة الغراء بأنه يتعين على الذين أغنى الله عليهم نعمة المال ، استخدام ما توافر لديهم من أموال فائضة في التجارة والصناعة لأغراض يستفيد منها المجتمع الاسلامي والبشرية جمعاء ، وفي هذا الصدد تقضى أحكام الشريعة الغراء بأن من توافرت لديه الأموال الفائضة ينبغي أن يشارك في الاستثمار الحلال بنتائجه وثمراته بدلاً من أن يحصل على فائدة ثابتة هي الربا المحرم الذي يضع المخاطر جميعها على عاتق العناصر العاملة في المجتمع .

وحيث أن الربح الاستثماري لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عمليات منتجة ، فإن النتيجة الطبيعية أن توجه الأموال المتاحة نحو الأهداف وليس نحو الاستهلاك الجاري .

وربما كانت السهولة التي تجرى بها الاستثمارات الربوية من بين أسباب انتشار المؤسسات المالية الربوية ، فمن لم يؤمن بالشرائع السماوية بوسعه أن يقرض نقوده بكل بساطة للمؤسسات الربوية مقابل تعهد منها بسداد الأصول والفوائد الربوية المحرمة .

هذا ويتطلب الاستثمار الاسلامي مستوى معيناً من المهارة التجارية والإشراف الواعي حتى يطمئن

صاحب المال الذي ليست لديه الخبرة في الاستثمار من أن ينطى ماله لذى الخبرة يستثمره ، وقد حصل ذلك في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم - وإلى يومنا هذا تحت عنوان شركة المضاربة - المال من جانب صاحبه هو ( رب المال ) ، والمستثمر من جانب آخر ويسمى ( المضارب ) . وهو الذي يقوم باستثمار الأموال في الأوجه الحلال وله حصة من الربح يتفق عليها الطرفان مسبقا ، فإن حصلت خسارة - لا قدر الله - تحمل رب المال بالخسارة المالية وتحمل المضارب خسارة جهده ووقته مادام لم يكن من جانبه تقصير أو مخالفة لشروط رب المال وإلا تحمل المضارب الخسارة المالية أيضا ، وهذه هي إحدى الشركات الإسلامية لاستثمار المال .

وإذا كان الأمر يحتاج إلى المضاربة في زمن الرسول صلوات الله وسلامه عليه - كى يتاح لمن لديه الأموال الفائضة وليست لديه الخبرة التجارية اللازمة والقدرة على الإشراف أن يستفيد من خدمات الخبراء بهذه الأمور - فإن الحاجة اليوم إلى مثل ذلك أعظم وأكبر ، وفي ذلك الحل لكل العقد المالية في الاستثمار بجميع أشكاله ، إذ يتحقق التعاون بين جميع أفراد الأمة في الانتفاع بالمهارات اللازمة لإدارة الأموال الفائضة في التجارة والتبادل التجارى وغير ذلك من الاستثمارات الحلال الواسعة التى لاتدانيها الاستثمارات الربوية المحرمة .

هذا وقد بدأ العالم الإسلامى أخيرا في إقامة مؤسسات تعمل على هذا النمط ( المضاربة ) ، وتقوم على أساس أحكام الشريعة الفراء ، وبذلك يتحقق وجود نظام إسلامى مدروس يتسنى في ظله للمؤمنين استثمار أموالهم مع تمتعهم بالخدمات المالية الحلال بدلا من الخدمات المحرمة التى تفرضها المؤسسات الربوية .

ويقوم النظام المالى الإسلامى المعاصر على إستعاضة التاجر الفردى في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم بكيانات تجارية متطورة تتوافر لديها الأموال والعاملون على الوجه الأكمل . ويتمثل الفارق الوحيد في حجم قدرة المضارب وإمكاناته ، أما فيما عدا ذلك فإن العنصر الأساسى للمضاربة لم يتغير عن زمن الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

وإذا كان النظام المالى الإسلامى ينطوى على عنصر المخاطرة بالنسبة للربح أو الخسارة طبقا لمقاعدة الغرم بالغنم ، فإن هذا لايعنى بأى حال من الأحوال أن الاستثمارات مع المؤسسات المالية الإسلامية تنقسم بطابع المغامرة ، فذلك ينتفى بما تضعه المؤسسات المالية الإسلامية من سياسة رشيدة للاستثمارات وتنوع للمخاطر وأساليب الإدارة الحصيفة ( التى تماثل أو تفوق ما يتبع في المؤسسات الغربية ) ، ومن الممكن بطبيعة الحال أن تتيح الاستثمارات في المؤسسات المالية الإسلامية بأنواعها قدرا من الربح يتناسب مع ما يقابله من مخاطر بالنسبة لكل مؤسسة بحيث تلبى هذه المؤسسات الإسلامية طلبات جمهور المسلمين في مواجهة الحياة المعاصرة في ظل الشريعة الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان .

#### ب ( التطور الحالى للنظام المالى الإسلامى :

إن النظام المصرفى الإسلامى هو أقدم عناصر النظام المالى الإسلامى ، ويوجد في الوقت الراهن تسعة مصارف تعمل في سبع بلاد مختلفة ، مع ملاحظة أن رؤوس أموال هذه البنوك ليست بالوفيرة . ومن المسلم به أن قدرة المصارف الإسلامية على اجتذاب الودائع من الجمهور والحكومات إنما تزداد إذا ما قامت بتمويلها منظمة تتمتع بالمكانة والثقة كـ « دار المال الإسلامى » .

وجدير بالملاحظة أن محافظى البنوك المركزية ورؤساء مؤسسات النقد للبلدان الإسلامية اقروا تقنيا نموذجا للمصارف الإسلامية يطبق في جميع الدول الإسلامية ، تم إعداده بمعسوفة « ش . إ . إ » وذلك في مؤتمرم السنوى الذى عقد بالخرطوم في يوم ٢٣ مارس ١٩٨١ ، ومن الواضح أن إقرار مثل هذا التقنين الذى يتضمن توزيع المخاطر والتنظيم الإدارى الأمثل وقواعد الحفاظ على السيولة من شأنه أن يعجل بالتوسع في المصارف الإسلامية .

وقد كانت « ش . إ . إ » هي الرائدة بالنسبة لأنشطة شركات الاستثمار الإسلامية وقد بدأت بشكل مبسط في إصدار صكوك مضاربة حدد بها تاريخ الاستحقاق الذى يوزع فيه ما يربزق الله به من ربح مع مبلغ الصك في موعد إستحقاقه ، ثم امتدت أنشطة الإصدار المستمر مع الصرف عند الطلب . ومن الواضح أن الشكل الذى اتخذته « ش . إ . إ » يلائم أشكال ومشروعات المضاربة الإسلامية على الرغم من أن

« ش . إ . إ . » ظلت حتى الآن وستظل محافظة للغاية في مجال سياسات الاستثمار ، كما أعدت بالمثل مشروعاً نموذجياً لقانون شركات استثمار إسلامية لعرضه على مؤتمر محافظي البنوك المركزية للبلدان الإسلامية ، كذلك قامت « ش . إ . إ . » بتطوير مفهوم التكافل بين المسلمين كوسيلة لدرء ما يصيبهم من كوارث بواسطة تكافلهم وفقاً لمبادئ أحكام الشريعة الغراء . هذا والأموال التي تستثمر ليست بطبيعة الحال مستثمرة بالوسائل والأساليب الربوية ، وإنما هي خاضعة لأوجه الاستثمار التي تقرها أحكام الشريعة الغراء ، وتوزع ما يستحق من تكافل وفقاً لمبادئ التعاون التي تحكم العلاقات بين المسلمين .

#### ج ( فتاوى شرعية :

إن النموذج الأساسي لعمليات شركات المضاربة الإسلامية وصكوك المضاربة الذي توصلت إليه « ش . إ . إ . » في بداية عهدها ، لم تطرحه للتجربة العملية إلا بعد الحصول على موافقات الهيئات الشرعية عليه حيث صدرت بذلك الفتوى رقم ٣٠٤ / ٧٧ من دار الافتاء بالقاهرة وفتوى لجنة الفتوى بالأزهر بتاريخ ١٩٧٨/٩/١٠ .

وتأسيساً على الفتوى الأصلية الصادرة من الأزهر تمكنت « ش . إ . إ . » من إخراج عشرة تطبيقات محددة لأنشطة شركة الاستثمار الإسلامي وشركة التكافل الإسلامي ، كان منها ثلاث لمواجهة إحتياجات المؤسسات المالية والحكومات الإسلامية ، وسبع لمواجهة إحتياجات جماهير المسلمين الذين أقبلوا عليها من ثماني عشرة دولة تقريباً .

وبعد قرابة تسعة أشهر من الدراسة التي أجريت على نماذج المضاربة على اختلاف تطبيقاتها التي خرجت في عشرة أشكال لشركة المضاربة ثبتت سلامتها من الناحية الشرعية ، حيث وافقت بتاريخ ١٩٨١/٤/١٤ هـ الموافق ١٩٨١/٢/٢٣ م هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية برئاسة فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز على إصدار فتوى بذلك .

ومن المعتقد أنه لا توجد أية مؤسسة تجارية أخرى تعمل في مجال الاستثمار الإسلامي لديها هذا العدد من التطبيقات العملية التي تمت الموافقة عليها أو الافتاء بسلامتها طبقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية . لذلك فإن جميع هذه المزايا التي عادت على « ش . إ . إ . » من وراء نشاطها تعتبر جزءاً من الأصول المبدئية العاملة التي ستؤول إلى « د . م . إ . » .

#### ٤ ( العمليات التي تقوم بها « دار المال الإسلامي » في إطار النظام المالي الإسلامي :

تقوم « دار المال الإسلامي » بالعمل في إطار النظام المالي الإسلامي من خلال إنشاء ( أو شراء ) الشركات الإسلامية للاستثمار ، وشركات التكافل الإسلامي والمصارف الإسلامية . على أن تبدأ بالشركات الفرعية العاملة التي ستؤول إليها من « ش . إ . إ . » في أول يناير ١٩٨٢ . ويجوز كذلك للدار أن تتولى إنشاء شركات فرعية عاملة أخرى لإدارة أنشطة مالية أو تجارية على أساس مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء ، وتعتزم « دار المال الإسلامي » أن تكفل أن يسير عمل المؤسسات المالية الإسلامية التي تشرف عليها وفقاً للأساليب الموضحة في هذا الباب ، ( يراجع الرسم البياني ) .

#### ١ ( المصارف الإسلامية :

##### ١ - الخدمات التي تقدم لأصحاب الحسابات :

يسير العمل في المصارف الإسلامية التي تديرها « دار المال الإسلامي » وفقاً لأنماط تم إعدادها بعدد مراجعة الهيئات الشرعية العليا وخبراء التقنيين الدوليين .

وتم تنظيم حسابات جارية على الأساس التالي :

- ★ تدفع هذه الحسابات عند الطلب .
- ★ يجوز أن يجري خصمها عن طريق التحويلات أو الشيكات المصرفية .
- ★ يعتبر التزام المصرف الإسلامي بالدفع عند الطلب مطلقاً غير مشروط .
- وحيث أن المصرف الإسلامي يتحمل كافة المخاطر بالنسبة للحسابات الجارية ، فإن صاحب الحساب



الجارى لاتصرف له أية أرباح أو عائدات من أى نوع فيما يتعلق بأرصدة حساباته الجارية .  
ولن يفرض المصرف الإسلامى أية أعباء مقابل تقديمه خدمات خاصة للحسابات الجارية ، اذا ماتبقى فيها أى أرصدة متفق عليها .

كما يتولى المصرف الإسلامى إستثمار المبالغ المتوفرة فى الحسابات الجارية على أساس إسلامى محاولا بذلك إسترداد تكاليف هذه الخدمات مضافا إليها ربحا لصالح « دار المال الإسلامى » بصفتها أحد مساهمى المصرف الإسلامى الذى يضمن أرصدة الحساب الجارى .

كذلك يقبل المصرف الإسلامى فتح حسابات للاستثمار لمدة محددة يقوم فيها البنك بصفته مضاربا بأجراء عمليات الاستثمار فى إطار أحكام الشريعة الغراء .  
وتجرى حسابات هذه الأموال إيداعا وسحبا عن طريق برامج حاسب آلى أعد خصيصا لهذا الغرض دون سواء .

كما توفر المصارف الإسلامية أيضا خدمات فرعية لعملائها ، منها خزائن الودائع المؤمنة والحسابات التحفظية التى تدار فرديا وتسهيلات خطابات الاعتماد وغير ذلك من الأعمال فى إطار أحكام الشريعة الغراء .

ويجرى النظر أيضا فى إنشاء بعض المصارف الإسلامية بحيث تعمل كمصرف إستثمارى يقوم بعقد صفقات إستثمارية مع الشركات التى تحتاج إلى الأموال وذلك عن طريق المشاركة والاستثمار وتوزيع الربح على الجمهور مباشرة أو المصارف الإسلامية الأخرى أو الحكومات الإسلامية . وذلك كله فى إطار أحكام الشريعة الغراء .

## ٢ - دور رأس مال « دار المال الإسلامى » فى مصرف إسلامى :

لما كانت المصارف الغربية الربوية لاتقوم على أساس المشاركة فى الأرباح ، فانها تضع تفرقة واضحة بين رأس مال المساهمين والأموال المودعة . أما المصارف الإسلامية فان هيكلها التنظيمى وإن كان يقوم على أساس الاحتفاظ بفرق بين رأس مال المساهمين وأموال المودعين ، إلا أنه يلتزم فى الوقت ذاته بالمشاركة الإسلامية فى الأرباح الناتجة عن الاستثمار .

وبالنسبة للعمليات المصرفية الغربية الربوية فان رأس مال البنك يشكل نوعا من أوعية ضمان الأموال لصالح المودعين ، وهى ذات الوظيفة التى يؤديها رأس المال المستثمر بمعرفة « دار المال الإسلامى » لدى مصرف إسلامى فى الحسابات الجارية فقط .

وقد يكون لأحد المصارف الدولية الكبرى رأس مال واحتياطيات تعادل ٣٪ من خصوم الايداعات ، فمن الواضح هنا أن الضمان الحقيقى الذى يتمتع به المودع لا يتمثل فى وعاء الضمان المالى لرأس المال واحتياطيات هذا البنك الربوى ، وإنما يتمثل فى طبيعة وسيولة الاستثمارات الكامنة وراء خصوم الايداعات .

أما البنك الإسلامى فانه يشترك مع المودعين المستثمرين فيما يرزق الله به من ربح ولايضمن رأس المال إلا اذا قصر البنك فى الحفظ أو أساء الاستعمال كما قلنا سابقا - كما أن المصارف الإسلامية تدار بأسلوب يماثل المتبع فى البنوك الغربية من حيث تنويع المخاطر والسيولة بالنسبة للاستثمارات ومع عدم الاخلال بما تقرره أحكام الشريعة الغراء .

وتتلقى المصارف الإسلامية فى مقابل قيامها بالادارة والخدمات الادارية نصيبا محدد من صافى عائدات الأموال التى تديرها إدارة إسلامية .

وينتظر أن تبلغ نسبة هذه المشاركة فى الأحوال العادية ما بين ١٠ - ٢٠٪ بحسب طبيعة المصرف الإسلامى وأنواع الاستثمارات المحددة الاشكال .

ويشارك أصحاب حسابات المشاركة فى الأرباح التى تتحقق من إدارة الأصول دون المشاركة فى صافى خسارة أو ربح المصرف الإسلامى ذاته .

## ٣ - اشكال الاستثمار التى تجريها المصارف الإسلامية :

يجوز لمصرف إسلامى بطبيعة الحال أن يتولى بذاته استثمار أموال مسلمة إليه من عملائه ومن رأس

ماله الخاص ، على أن يتم ذلك في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ، وتخضع جميع العمليات التي تقوم بها المصارف الإسلامية لأشراف هيئة الرقابة الشرعية بالأسلوب الذي يكفل أن المصرف الإسلامي يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا بجميع أنواعه وأشكاله .  
ويحتفظ بأصول المصارف الإسلامية في شكل : -

- أ - نقدية الصراف .
- ب - طلبات الإيداع التي لا تشتمل على فائدة لدى المصارف المحلية .
- ج - إيداعات المشاركة مع مصارف إسلامية أخرى .
- د - عمليات الصرف في العملات وتجارة السلع بغطاء كامل .
- هـ - ومن حيث الجوهر الأساسي ، فإن المقابل الإسلامي للأقراض التجاري الربوي هو أن يقوم البنك الإسلامي بالمشاركة في الأرباح طبقا لأحد الأشكال المتنوعة التي تطورها وتستخدمها المصارف الإسلامية القائمة والمجسمة في نموذج البنك الإسلامي الذي أعدته « ش . إ . إ » وعرض على لجنة محافظي البنوك المركزية بالبلدان الإسلامية .

#### ( ب ) شركات الاستثمار الإسلامية :

يؤول إلى « د . م . إ » ضمن الأصول المبدئية العاملة المشتراة من « ش . إ . إ » الموضحة تفصيلا في الباب السابع من هذا الدليل جميع أسهم رأس مال الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي ، وهي شركة مكونة طبقا لقوانين الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة . وتعمل الشركة المذكورة كمضارب في عشر شركات مضاربة إسلامية تكونت بغرض القيام بمختلف أنواع الاستثمار ، ومن بينها شركتين للتكافل الإسلامي . وتقدم « د . م . إ » الاستثمار في القيام بهذه العمليات بواسطة مجموعة الادارة وجهاز المبيعات اللذين سيؤولان إليها ضمن الأصول المبدئية العاملة التي ستكتسبها . وهناك حاسب إلى متقدم يتسع لكافة عمليات الحساب المطلوبة ومركز لادارة الاستثمارات الدولية - تقوم بإدارتهما لحساب الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي - شركة خدمات الاستثمار الشرعي ، وهي شركة سويسرية ستؤول كافة أسهمها إلى « د . م . إ » ضمن الأصول المبدئية العاملة .  
تنشئ « دار المال الإسلامي » في مختلف الدول الإسلامية وغيرها شركات استثمار إسلامية تقوم أساسا بعمل المضارب لمختلف المضاربات الإسلامية ، وتتولى هذه الشركات توزيع صكوك المضاربة ( في شكل قابل للتداول عادة ) للجمهور ( وهو رب المال ) وذلك باكتتاب محدد ، ويمثل الصك المذكور قيمة المساهمة في المضاربة وتحصل مضاريف التوزيع عادة ( جزئيا أو كليا ) في شكل رسم إصدار . وفي هذه الحالة يحق للشركة الإسلامية للاستثمار بصفتها مضاربا أن تحصل على المضاريف الادارية . ومضاريف الادارة مضافا إليها نصيبها في الربح إذا ما تحققت أرباح المضاربة .

( ١ ) استثمار رأس المال من جانب « دار المال الإسلامي » في الشركات الإسلامية للاستثمار :  
لا تتوافر لدى الشركات الإسلامية للاستثمار الخدمات الادارية ذات التكاليف الكثيرة التي تقدمها المصارف الإسلامية ، كما أنها لا تتطلب مرافق مكتبية كبيرة ، ولا تضمن أي شكل من أشكال الاستثمار ( إلا في حالة تقصير المضارب أو إساعته لاستعمال المال أو مخالفته لشروط رب المال ) ، وبالتالي فإن متطلبات الشركات الإسلامية للاستثمار بالنسبة لرأس المال تكون ضئيلة إذا ما قورنت بمتطلبات المصارف الإسلامية . لذلك فإنه في الأحوال العادية تقترح « دار المال الإسلامي » إنشاء شركات إسلامية للاستثمار تدار برأس مال ضئيل بوصفها المساهم المهيمن مع إتاحة بعض المشاركات المحلية في رأس المال ، بيد أنه كثيرا ما يكون من المرغوب فيه تمويل شركة إسلامية للاستثمار على مستوى يزيد عن الاحتياجات الفعلية لأعمال بعينها ، وذلك لمجرد إطمئنان الجمهور والسلطات الحكومية المحلية على الطابع الجدي للمشروع . ويستثمر - بطبيعة الحال - رأس المال الذي يزيد عن إحتياجات التشغيل الفعلية في أغراض إنتاجية وفقا لأحكام الشريعة الغراء .

## ٢) اشكال المضاربة الاسلامية التي تنشئها الشركات الاسلامية للاستثمار :

هناك فروق دقيقة بين شركات المضاربة الاسلامية للاستثمار العام التي تنظم من اجل ايجاد إستثمارات لأغراض عامة وبين شركات المضاربة لأغراض محددة كتمويل مشروع محدد أو صفقة بعينها . وفي جميع الاحوال تسند الادارة للشركة الاسلامية للاستثمار بوصفها ( مضارب ) ، وتعتبر شركات المضاربة لأغراض محددة بوجه عام الوسيلة المستخدمة لتحقيق اشكال من الاستثمار وإن كانت تنسم بالمخاطرة عادة في ظل أعظم للربح . وتقتصر بطبيعة الحال مدة المضاربات لأغراض محددة على المدة المحددة للمشروع أو الصفقة المعينة التي أنشئت من أجلها المضاربة . أما مضاربات الاستثمار العام فهي على خلاف ذلك ، وهو النوع الذي درجت « ش.إ.م. » على إستخدامه حتى الآن . وعملا على النهوض بأعمال الخيرات الاسلامية ، فإن « دار المال الاسلامي » تزمع إنشاء أوقاف خاصة بهذه الاعمال ، حيث تتم إدارة الاموال المقدمة وإستخدام الأرباح في الأغراض الخيرية والدينية .

## ٣) شكل صك المضاربة الذي تصدره الشركات الاسلامية للاستثمار :

يجوز إصدار صكوك قابلة للتداول سواء كانت إسمية أو لحاملها ، على أن تكون هذه الصكوك مستحقة الاداء في تاريخ محدد أو عند الطلب خلال فترة محددة بعد الطلب . ولا تستحق عادة صكوك المضاربة التي تمثل مصالح في مضاربة أنشئت لغرض خاص إلا في نهاية مدة المضاربة . ويجوز تحديد مدة زمنية للاكتتاب في صكوك المضاربة ، كما يجوز توافرها باستمرار أو على أساس دوري . وتخضع الصياغة الدقيقة لشروط صك المضاربة إلى حد بعيد للطبيعة الاقتصادية التي يتناولها الغرض الاستثماري للمضاربة . إن صكوك المضاربة التي تعرض بصفة مستمرة وتكون مستحقاتها قابلة للتوزيع عند الطلب ليست ملائمة إلا في الاحوال التي يتاح فيها لأصول المضاربة أن تستثمر بصورة جدية في الاسواق الدولية التي تكفل العمق والسيولة الكافيتين لضمان إعطاء تقييم دقيق يومي أو بصفة دورية للأصول ، وبما يتيح بيعها في الاسواق المنظمة للحصول على الاموال اللازمة لتلبية طلبات استرداد المستحقات .

## ج) شركات التكافل الاسلامية :

تقوم شركات التكافل الاسلامية - شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الاسلامية الاخرى - على اساس مفهوم شركة المضاربة ، ومن هذا المنطلق كونت وتدير الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي ، وهي جزء من الاصول البدئية العاملة التي ستؤول لـ « د.م.إ. » شركتي مضاربة للتكافل الاسلامي . تتولى « دار المال الاسلامي » تمويل الشركات التجارية العاملة المحلية كي تعمل كمضارب . ويدعى الجمهور إلى استثمار أمواله في مضاربات التكافل الاسلامي بوصفه رب المال بأسلوب لا يختلف عن أسلوب الشركات الاسلامية للاستثمار ، ويعهد إلى شركة التكافل الاسلامي بوصفها المضارب بالادارة والتنظيم الاداري للاستثمارات المتحصلة على هذا النحو . ويتضح مما تقدم أن شركة التكافل الاسلامي معاملة بصورة أساسية للشركة الاسلامية للاستثمار . ويمكن الفرق بينهما في أسلوب توزيع الاصول وأرباح استثمارها على المكتتبين من بين الجمهور . ولا يقوم هذا الفرق على نظام نسبة مقدار رأس المال المستثمر من قبل كل فرد من أفراد الجمهور فقط وإنما يقوم أولا على نظام تحقيق الربح الحلال وتأكيد التعاون بين المسلمين فيما يصيبهم من كوارث طبقا لأحكام الشريعة الفراء .

إن التأمين الغربي ، هو نظام يستهدف توفير الحماية من مخاطر الخسارة ، وهو مرفوض بالاجماع لما تقرره أحكام الشريعة الفراء من أسباب نجعلها فيما يلي :

- ١ - العديد من أشكال عقود التأمين هي في ذاتها موافيق ربوية ، إذ تتضمن تعهدا غير مشروط بسداد مبلغ أكبر من قيمة الاقساط المستثمرة .
- ٢ - تقوم شركات التأمين الغربي بإستثمار الاقساط المسلمة من الجمهور في وسائل ربوية .
- ٣ - التأمين الغربي ضرب من ضروب القمار ، والمراهنة ، إذ يفقد فيه صاحب المال ماله لصالح طرف آخر .
- ٤ - يتم تحرير وثائق التأمين الغربية بحيث تشكل عقودا غير محددة المدة مما يتعارض مع التوكل على الله جل شأنه .

تقوم شركة التكافل الاسلامى بالادارة والخدمات الادارية التى تتطلبها مضاربة التكافل . ولا تحصل إلا على المصاريف المباشرة . مضافا إليها نصيب متفق عليه في أرباح الاستثمار ، وشركة التكافل الاسلامى لا تستفيد ولا تخسر من جراء موت المكنتبين أو إصابتهم نتيجة لحوادث وغيرها من أنواع المخاطر .

ولا تتضمن شروط المضاربة التى تنشأ بموجبها مضاربة التكافل أية شروط ربوية . وتتم الاستثمارات التى تديرها شركة التكافل الاسلامى بوصفها مضاربا في إطار أحكام الشريعة الفراء . ويتفق المشتركون في مضاربة التكافل فيما بينهم على توزيع ما قد يرزق الله به من ربح - إن وجد - ( فضلا عن الأصول في بعض الأحوال ) ، على أساس من رضا نفس وطيب خساطر لأعضاء مضاربة التكافل الذين يتعرضون لكوارث محددة ، وذلك كإسهام جزئى منهم .

(٥) هيكل « دار المال الاسلامى » :

(١) الشكل القانونى لتنظيم « دار المال الاسلامى » :

تكونت « دار المال الاسلامى » كشخصية قانونية مستقلة في صورة مؤسسة قسابة طبقا لقوانين كومونولث جزر البهامس ، متمتعة بكافة الاعفاءات الضريبية التى تتيحها تلك القوانين . وتدار أعمال « دار المال الاسلامى » بواسطة مجلس المشرفين مكون من ثمانية عشر عضوا ، وتستمر العضوية في هذا المجلس لمدة ست سنوات ، ويتم إنتخاب الأعضاء بواسطة حاملى شهادات الوحدات السهمية بصفة دورية متجددة بحيث يتم تغيير ثلاثة أعضاء كل سنة ، وذلك على أن يجرى الانتخاب في الاجتماع السنوى المنعقد للنظر في اعتماد ميزانية السنة المالية السابقة .

وجميع الوحدات السهمية متساوية بالنسبة لحق التصويت وحق الحصول على الأرباح . والغرض الأساسى من إنشاء « دار المال الاسلامى » هو تكوين مؤسسات مالية إسلامية مملوكة لها ملكية كلية أو جزئية . ويكون عمل « دار المال الاسلامى » هو إنشاء مثل هذه المؤسسات والمساهمة فيها .

ونظرا لأن الاتحاد السويسرى يوفر تسهيلات و ضمانات كبيرة للمؤسسات المالية ، فإن عقد تأسيس « دار المال الاسلامى » ينص على أن جميع أعمالها ستتم بواسطة إدارتها تحت إشراف مجلس المشرفين بواسطة « دار المال الاسلامى » ، شركة مساهمة « ( د.م.إ.ش.م ) » تؤسس طبقا لقوانين مقاطعة جنيف بسويسرا ، وتكون مملوكة بالكامل لـ « دار المال الاسلامى » .

وتعتمد « د.م.إ. » كذلك شراء جميع أسهم شركة خدمات الاستثمار الشرعى ( ش.م ) بإعتبارها جزءا من الأصول المبدئية العاملة المشتراة من « ش.إ.إ. » - التى تقوم بواسطة جهاز خبرائها المتخصصين بإدارة خدمات الاستثمار الدولية مستعينة في ذلك بخدمات الحاسب الآلى الموجود بمكاتبها في جنيف . وسيتم إجراء التكامل بين العمليات التى تقوم بها « د.م.إ.ش.م » ، وتلك التى تقوم بها شركة خدمات الاستثمار الشرعى « ش.م » .

وقد وضع هذا الهيكل في صورة تكفل تخفيض ضرائب التأسيس ووجود قاعدة إدارية راسخة في سويسرا ، كما أنها تحمى الأصول المنشئة للدخل من الضرائب السويسرية التى تفرضها على الأرباح لدى الحصول عليها أو عند إعادة توزيعه كأرباح . وتجدر الإشارة بأن جزر البهامس لا تفرض أى ضرائب على الأرباح المحققة أو الموزعة . وفي النهاية فإن هذا الهيكل قد إتخذ من أجل ضمان أكبر قدر ممكن من الأمن في مواجهة الأخطار السياسية . وفي حالة حدوث اضطرابات سياسية في جزر البهامس ، فإن مجلس المشرفين له سلطة إعادة إدراج الأصول المنشئة للدخل في عقد تأسيس جديد في ظل قوانين دولة أخرى تعفى الدخول والأرباح من الضرائب .

ولا تستدعى هذه العملية أى تدخل سياسى من جانب حكومة جزر البهامس أو محكمة من محاكمها وبالمثل فإن عقد التأسيس ينص على إمكانية إحلال شركة جديدة - بدلا من الشركة السويسرية - في ظل قوانين بلد آخر في حالة حدوث حرب أو تطورات سياسية غير ملائمة في سويسرا ، ومن ناحية أخرى يمكن أن تجرى هذه العملية دون خشية تدخل أية جهة حكومية أو قضائية في سويسرا أو جزر البهامس . وينص عقد تأسيس « دار المال الاسلامى » على أن تقوم شركة إس.إف.إى. بـك أند ترست ،

« بهامس » ليمتد بدور المؤتمن الذي يحتفظ بأصول تلك الدار تحت الاشراف والادارة الكاملة لمجلس المشرفين وذلك طبقاً لأحكام وقوانين جزر البهامس . ويجوز لمجلس المشرفين أن يعين في أى وقت مؤتمن بديل يكون بنكاً أو شركة ترست .  
ولقد وضع هذا الهيكل على أساس التوصيات التي تم تلقيها من مكاتب قانونية ذات مكانة دولية معترف بها .

وبالرغم من أن « دار المال الاسلامى » قد تأسست في ظل قوانين غير إسلامية وذلك ليتحقق لها الحيدة والأمن السياسى ، هذا وعمل « دار المال الاسلامى » سيمثل في إنشاء شركات عاملة في الدول الاسلامية وغيرها من الدول ، ومن المنتظر أن تقوم « دار المال الاسلامى » بوظيفة الشركة القابضة التي تقوم بإدارة العمل من خلال شركة عاملة فرعية بينما تضطلع بنفسها بمهمة الادارة الشاملة والتنسيق وإستثمار الاموال التي لم يتم إستخدامها من قبل الشركات الفرعية العاملة .  
إن « دار المال الاسلامى » قد تأسست في ظل قوانين ليست بقوانين دولة إسلامية ، وذلك على مضض منا للظروف التي أوضاعناها ، إلا أنه تأكيداً للطابع الاسلامى لهذا المشروع ونهوضاً بوحدة الأمة الاسلامية فإن رغبة المؤسسين الصادقة هي أن يتعكفوا في نهاية المطاف من إعادة تشكيل « دار المال الاسلامى » في ظل قوانين دولة إسلامية ، كمؤسسة إسلامية شاملة يكون مقرها الرئيسى ( مكة ) بمجرد أن يصبح تحقيق هذا الامر ممكناً دون أن يترتب على ذلك أى أثار تمس المصالح الاقتصادية لحاملى شهادات الوحدات السهمية في « دار المال الاسلامى » .

#### (ب) الوحدات السهمية وشهادات الوحدات السهمية :

مصرح لـ « دار المال الاسلامى » بإصدار ١٠ ملايين وحدة سهمية كحد أقصى . وتصدر كل وحدة سهمية بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ دولار أمريكى بالإضافة إلى علاوة عالة ومعقولة يقوم بتحديددها مجلس المشرفين في وقت الإصدار .. وهذه العلاوة يجب ألا تقل عن خمسة دولارات أمريكية اعتباراً من أول أغسطس ١٩٨١ .

وقد تم إصدار وحدات سهمية بما لا يقل عن مليون وما لا يزيد عن ٢,٥ مليون وحدة سهمية لمجموعة صغيرة من كبار المستثمرين الذين اشتروها عند تأسيس « د . م . إ » بقيمة إسمية قدرها ١٠٠ دولار أمريكى للوحدة نون تحميلها بعلاوة وإنما أضيف رسم إصدار قدرة خمسة دولارات أمريكية . واستخدم هذا الرسم في سداد مصاريف الإكتتاب الخاص والمرحلة الأولى للاكتتاب العام هذه ، وتم حجز ٦٠٠ ألف وحدة سهمية لإصدارها لـ « ش . إ . إ » سداداً لقيمة الأصول المبدئية العاملة التي ستؤول لـ « د . م . إ » في أول يناير ١٩٨٢ . ( انظر التفاصيل بالباب السابع من هذا الدليل ) وإتمام المرحلة الأولى للاكتتاب العام بنجاح مستهدف سيسفر عن وجود ما بين ٤,٩٠٠,٠٠٠ و ٦,٤٠٠,٠٠٠ وحدة سهمية مصرح بها ولكن غير مصدرة . ويعتزم مجلس المشرفين إصدار وحدات منها من وقت لآخر مع إضافة العلاوة المناسبة ، وذلك لسد الحاجة إلى رأس المال اللازم لتمويل خطة التنمية الخمسية . ويحتفظ مجلس المشرفين لنفسه بالحق في قبول اكتتابات أزيد من المقرر لهذه المرحلة الأولى للاكتتاب العام .

والوحدات السهمية لـ « دار المال الاسلامى » متساوية في الأرباح وحقوق التصويت . وسيكون لحاملى شهادات الوحدات السهمية عدد من الأصوات معادل لعدد الوحدات التي تمثلها هذه الشهادات ، عند إنعقاد الاجتماع السنوى أو غير العادى لحملة الوحدات السهمية .

وحق التصويت الذى تخوله شهادات الوحدات السهمية يقتصر على أى حال على أفراد المسلمين ، وحكومات الدول الإسلامية والشركات أو الشخصيات المعنوية التي يسيطر عليها مسلمون . وعلى جميع الأشخاص الذين يمارسون حق التصويت في أى اجتماع بأشخاصهم أو بالتوكيل أن يقرروا أنهم مسلمون وأن لمجلس المشرفين الحق أن يطلب إلى أى شخص إثبات صحة إقراره .

★ سيعلن الرقم الفعلى بالصحف نظراً لعدم توفره عند الطبع .

وبناء على شروط عقد التأسيس ، فإن حملة شهادات الوحدات السهمية سيكون لهم حق التصويت في الاجتماع السنوى لـ « دار المال الإسلامى » الذى يعقد خلال ستة أشهر من إنتهاء كل سنة مالية ، للنظر في الموضوعات التالية فقط :

- ١ - انتخاب أعضاء مجلس المشرفين الذين سوف يحلون محل الثلاثة أعضاء الذين ستنتهى مدة عضويتهم بحلول كل اجتماع سنوى لحملة شهادات الوحدات السهمية .
  - ٢ - التصديق على مكافأة العضوية في مجلس المشرفين .
  - ٣ - الموافقة على تعيين مراقب حسابات « دار المال الإسلامى » ، الذى حدده مجلس المشرفين .
  - ٤ - التصديق على توزيع جزء من الدخل الصافى لـ « دار المال الإسلامى » على حملة شهادات الوحدات السهمية بناء على أسس موحدة تظهر كدخل غير موزع في الموازنة التى تمت مراجعتها عن السنة المالية المنتهية . وذلك على ألا يتعدى التوزيع المبلغ الذى أوصى به مجلس المشرفين .
- ويحتفظ مجلس المشرفين بحقه في أن يعلن ويوزع أرباحاً مؤقتة لحملة شهادات الوحدات السهمية القائمة في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ، وذلك من صافى الأرباح المؤقتة للحسابات المعدة من طرف الإدارة في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ، وتكون هذه الأرباح المؤقتة للمكاتبين الأوائل الذين انضموا عند تأسيس « د . م . إ . » . وستحسب تلك الأرباح لتمثل الدخل الذى حققته أموالهم منذ اصدار شهاداتهم وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨١ .
- إلا أن عقد التأسيس الذى أنشئت بموجبه « دار المال الإسلامى » لا يمكن تعديله إلا إذا اقترح مجلس المشرفين إجراء تعديل ما وتم التصديق على ذلك في إجتماع غير عادى لحملة شهادات الوحدات السهمية الذين يمثلون ما لا يقل عن ٦٦٪ من جميع الوحدات السهمية الحاضرة والمشاركة في التصويت . ولا يجوز بأى حال من الأحوال إجراء أى تعديل يغير من الطبيعة الإسلامية لـ « دار المال الإسلامى » .
- وتصدر شهادات الوحدات السهمية في الوقت الحالى فقط في شكل شهادات لحاملها ملحق بها قسائم تخول حقا في دخل - إذا ماتم تحقيقه - يوزع طبقا لما سبق .
- ولضمان السلامة ، فإن المؤتمر فقط هو الذى يصدر شهادات الوحدات السهمية ، ويقوم بتوزيع الأرباح مقابل تسليم القسائم .

ومن المنتظر بعد الانتهاء من طرح الاكتتاب العام أن يكون توزيع الأرباح بموجب القسائم الملحقة بشهادات الوحدات السهمية من المصارف التى سيحددها مجلس المشرفين في مختلف أنحاء العالم ، وتنشر الدعاوى لحضور اجتماعات حملة شهادات الوحدات السهمية ، متضمنة التعليمات الخاصة بطريقة التصويت والتوكيل في جميع البلاد التى يقيم بها عدد ملحوظ من حملة هذه الشهادات .

#### (٦) التنظيم الإدارى لـ « دار المال الإسلامى » :

##### (١) مجلس المشرفين :

يتألف مجلس المشرفين الرسمى من ثمانية عشر عضواً ، ويتألف حالياً من الأعضاء الإثنى عشر التالية أسماؤهم ، وتنتهى مدة عضويتهم في الاجتماع السنوى لحملة شهادات الوحدات السهمية التالى لانتهاء السنة المالية المبينة قرين إسم كل منهم :

#### إسم العضو انتهاء مدة العضوية في الاجتماع السنوى التالى للسنة المالية المنتهية في :

- ١ ( صاحب السمو الملكى الامير محمد الفيصل آل سعود . ٣٠ يونية ١٩٨٧ )
- ٢ ( صاحب السمو الملكى الأمير سعود العبد الله الفيصل آل سعود . ٣٠ يونية ١٩٨٧ )
- ٣ ( دكتور إبراهيم مصطفى كامل . ٣٠ يونية ١٩٨٧ )
- ٤ ( دكتور يوسف فاضل الصباح . ٣٠ يونية ١٩٨٦ )
- ٥ ( دكتور حسن الترابى . ٣٠ يونية ١٩٨٦ )
- ٦ ( دكتور عبد العزيز الفدا . ٣٠ يونية ١٩٨٦ )
- ٧ ( معالى الصديق الصديق المهدي . ٣٠ يونية ١٩٨٥ )

- ٨ ( معالى معظم على .  
 ٩ ( دكتور عمر عبد الرحمن عزام .  
 ١٠ ( سعادة الشيخ إبراهيم خليفة الخليفة .  
 ١١ ( سعادة الشيخ أحمد يوسف زينل على رضا .  
 ١٢ ( سعادة الشيخ حامد بن محمد سعيدان .  
 ٣٠ يونية ١٩٨٥  
 ٣٠ يونية ١٩٨٥  
 ٣٠ يونية ١٩٨٤  
 ٣٠ يونية ١٩٨٤  
 ٣٠ يونية ١٩٨٤

وسيتم شغل الستة أماكن الباقية من بين المكتتبين في الإكتتاب الخاص ، بواسطة الأعضاء الحاصلين .  
 والمدة العادية لعضوية المجلس هي ست سنوات ، على أن يتم تغيير أعضائه جزئيا بحيث ينتخب حاملو  
 الشهادات ثلاثة أعضاء في كل اجتماع سنوى .

#### (ب) هيئة الرقابة الشرعية :

تخضع جميع عمليات « دار المال الإسلامى » لرقابة هيئة الرقابة الشرعية ، التى تتكون من خمسة  
 أعضاء على الأقل من بين كبار علماء الفقه الإسلامى المعروفين بخبرتهم وعمق فهمهم لأحكام الشريعة  
 الغراء ويعينون من قبل مجلس المشرفين .

#### وفيما يلي أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية :

العميد السابق لكلية الشريعة  
 بجامعة الأزهر ، وعضو مجمع  
 البحوث الإسلامية بالأزهر ( هيئة  
 كبار العلماء )

رئيس المجلس الإسلامى بالشارقة  
 دولة الامارات العربية المتحدة .  
 مفتى مصر السابق وعضو مجمع  
 البحوث الإسلامية بالأزهر ( هيئة  
 كبار العلماء )

الامين العام لرابطة العالم  
 الإسلامى

عميد كلية الشريعة والقانون  
 بجامعة قطر .  
 عضو المحكمة الشرعية الإسلامية  
 بباكستان .

استاذ الشريعة بكلية الحقوق  
 جامعة الخرطوم .

وعلى مجلس المشرفين أن يتخذ الإجراءات التنفيذية التى من شأنها أن تكفل عدم القيام بأى شكل من  
 أشكال الاستثمار أو النشاط مالم تقره مقدما هيئة الرقابة الشرعية . وعلى الادارة أن تقدم بصفة دورية  
 تقريرا إلى هيئة الرقابة الشرعية يشهد بأن ما تجريه من استثمارات وأنشطة تتفق تماما وما وافقت عليه  
 مسبقا هيئة الرقابة الشرعية .

#### (ج) موظفو التنظيم الإدارى :

في سبيل إيجاد موظفين للادارة تتوافر لديهم الخبرة والمعرفة بأمور النظام المالى الإسلامى فقد شرعت  
 « دار المال الإسلامى » في إبرام عقود توظيف مع مجموعة من كبار الموظفين الذين تتوافر لديهم الخبرة في  
 هذا المجال ، وهذه العقود لمدة خمسة أعوام تبدأ من أول يناير ١٩٨٢ . هؤلاء الموظفون هم جزء من جهاز  
 الادارة الذى تكسيه « د . م . إ » ضمن الأصول العاملة المبدئية التابعة لـ « ش . إ . إ » .

## ( ٧ ) الأصول العاملة المبدئية لـ « دار المال الاسلامى » :

ستحصل « د . م . إ . » طبقاً لعقد أبرمته ، على جميع الأصول والخصوم ( فيما عدا الديون ) الخاصة بـ « ش . إ . إ . » في أول يناير ١٩٨٢ . وستتلقى « ش . إ . إ . » مقابل تلك شهادات وحدات سهمية في رأس مال « د . م . إ . » فقط وستتمتع هذه الوحدات السهمية بذات الحقوق في التصويت والأرباح التى تتمتع بها الوحدات المعروضة في هذا الاكتتاب .  
والقيمة المتفق عليها بين « د . م . إ . » و « ش . إ . إ . » حددت بستمائة ألف وحدة من وحدات رأس مال « د . م . إ . » .

وتتكون الأصول العاملة المبدئية التى يتم تحصيلها على هذا النحو بمعرفة « دار المال الاسلامى » من « ش . إ . إ . » في أول يناير ١٩٨٢ ، مما يلى :

( ١ ) خبرة خاصة منبثقة عن أعوام من البحث المكثف والتجربة في مجالات عمليات الاستثمار والتكافل الاسلامى ، والعمليات المصرفية الاسلامية .

( ٢ ) المحررات والوسائل والاجراءات التنفيذية الاستثمارية التى ثبت جدواها من الناحية المالية ، والتى وافق عليها صفوة من علماء الشريعة من ذوى الاختصاص الذى لا شبهة فيه بوصفها مطابقة لاحكام الشريعة الاسلامية .

( ٣ ) البراءات والعلامات والأسماء التجارية ، وحقوق المؤلف التى وضحت قيمتها التجارية ، وتقبل الجمهور لها .

( ٤ ) فريق مشهود له بتجربته في شئون التنظيم والادارة قادرة على توفير القاعدة المطلوبة التى يقام على أساسها القدرات الادارية الأخرى اللازمة لـ « دار المال الاسلامى » .

( ٥ ) إجراءات تركز على استخدام الحاسب الآلى وبرامج خاصة لتطبيق المبادئ الاسلامية على ممارسة الأعمال المالية في العالم المعاصر .

( ٦ ) الهياكل العامة لمكاتب الشركات والفروع القائمة والتى تتمتع بموافقة السلطات الحكومية بما يتيح إدارة الأعمال المالية الاسلامية في بعض البلاد وكذلك يكفل إجراء المفاوضات المتقدمة مع السلطات الحكومية في عدد من البلاد الأخرى .

( ٧ ) قدر ملموس من حسن النية يتمثل في قبول آلاف العملاء لاصداراتها المالية الاسلامية في الاسواق في حوالى ثمانى عشرة دولة .

( ٨ ) شبكة من العلاقات المستقرة مع عدد من المؤسسات والشخصيات المالية الدولية .

( ٩ ) شركات قائمة ( من خلال الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي ) تضطلع بمهمة إدارة أموال الآخرين طبقاً للمبادئ الاسلامية والتى تمت تحت إدارتها هذه الأموال واستثمرت في النمو بمعدل سريع .

( ١٠ ) مبلغ نقدى يساوى الزيادة - إن وجدت - في الخصوم قصيرة الأجل ، عن الأصول قصيرة الأجل لـ « ش . إ . إ . » - مع استبعاد النقدية - في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ كنصر موازنة .

إن أموال المضاربات التى تقوم بإدارتها الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي تكفل دخلاً إجمالياً في شكل مصاريف مستردة أو في شكل المشاركة في الربح يبلغ معدله في عام ١٩٨٠ حوالى مليون ونصف دولار . وفي حالة استمرار نمو هذه الأصول التى تدار خلال عام ١٩٨١ بنفس المعدل الأخير ، فإن المساهمة في الدخل الإجمالى ستصل إلى مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ دولار عن عام ١٩٨١ ، ومع افتراض زيادة الدخل بذات المعدل السنوى فستصل قيمته إلى مبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى اعتباراً من ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ، وهذه المساهمة الاجمالية في الدخل لا يدخل في حسابها تكاليف توفير الخدمات الادارية .  
وتثبت هذه المقارنات الخاصة بالنمو السريع للدخل أن « د . م . إ . » ستقتنى أعمال المضاربات السريعة الاتساع ، كجزء من الأصول العاملة .

والهدف من شراء الأصول العاملة أساساً لا يقتصر على الحصول على مورد إجمالى فحسب توفره الفروع العاملة وذلك لأن الغرض الأول والأكثر أهمية هو التوصل إلى السمعة الطيبة والنظم والخبرة والادارة التى تنهض بمصالح « دار المال الاسلامى » بحيث يتاح تطبيق موارد رأس المال المتزايدة لـ « دار المال الاسلامى » على الأصول العاملة الأساسية مما يمكن أيضاً من تحقيق مستوى أعلى من الربح للعمليات يفوق المستوى الذى يتحقق بفضل « ش . إ . إ . » ولعل أكثر الأهداف أهمية يتمثل في السماح



لـ « د . م . إ » في الشروع فورا في العمل على أساس من الأصول العاملة التي توفرها « ش . إ . إ . م » مع استخدام القاعدة العاملة بالتنظيم الإداري والإدارة ، الأمر الذي يسمح بتنفيذ برنامج السنوات الخمس للتوسع السريع .

والأصول العاملة التي يتم حصول « د . م . إ » عليها غير ملموسة بحكم طبيعتها .  
ويساهم بعض أعضاء مجلس المشرفين في « ش . إ . إ . م » أولهم مصالح بها وخلال الفترة مابين تكوين « د . م . إ » والحصول على الأصول المبدئية العاملة في أول يناير سنة ١٩٨٢ - فإن « ش . إ . إ . م » سوف تقوم بتقديم الخدمات الحسابية والإدارية وكذا العمليات الخاصة بالاكتتابات التي تطلبها « د . م . إ » طبقا لاتفاق الخدمات ، وذلك مقابل تعويض « ش . إ . إ . م » عن خدماتها على أساس التكلفة وتخضع شهادات الوحدات السهمية التي تصدرها « د . م . إ » لصالح « ش . إ . إ . م » لشرط عدم بيعها أو نقل حيازتها بأي شكل كان خلال فترة ثلاثة أعوام اعتبارا من أول يناير ١٩٨٢ ، وبذلك وافقت « ش . إ . إ . م » على هذا الشرط ، وأن تبقى أسهمها لتتمتع بما تحققه « د . م . إ » من نجاح في المستقبل إن شاء الله .

#### ( ٨ ) خطة التنمية الخمسية :

##### ( ١ ) الهيكل التنظيمي لخطة التنمية الخمسية :

تبدأ « دار المال الإسلامي » أعمالها بالأصول المبدئية فور إتمام طرح الاكتتاب الخاص بنجاح ، وخطة التنمية الخمسية هي برنامج تنمية رأس المال في مواجهة الأنشطة المتسعة والمتشعبة التي سوف تقوم بها الدار .

وضعت الخطة على أساس افتراض أن « دار المال الإسلامي » سيكون لديها رأس مال تبلغ قيمته ألف مليون دولار أمريكي من رأس المال المدفوع في مراحل الاكتتاب العام المتتالية أو الأرباح المتراكمة خلال فترة الخمس سنوات المذكورة .

وترتكز الخطة على أنشطة الاستثمار والمصارف والتكافل الإسلامية ، وهي معروضة بصورة موجزة ، وفيما يلي العناصر التي تساعد على فهم هذا العرض :

##### ١ - أنشطة شركة الاستثمار ( ١٥٠ مليون دولار ) :

تنطلق التنمية في ظل توجيه المجموعة المختصة بشركة الاستثمار التابعة لـ « دار المال الإسلامي » وتوجه النية إلى إنشاء ثلاث شركات في العام الأول ، وأربع في العام الثاني ، وخمس في العام الثالث ، وست في العام الرابع ، وسبع في العام الخامس ، وتعمل كل منها برأس مال قدره ١٠ ملايين دولار وبحيث تمتلك « دار المال الإسلامي » ٥١٪ والشركاء المحليين ٤٩٪ منه مع الاحتفاظ بالباقي وقدره ثلاثون مليون دولار لأغراض التنمية الإضافية غير المحددة .

##### ٢ - أنشطة شركة التكافل ( ١٥٠ مليون دولار ) :

تجرى التنمية تحت إشراف مجموعة التكافل التابعة لـ « دار المال الإسلامي » وترتكز الجهود في العام الأول على أنشطة التكافل المستمدة من « المؤسسة القائمة » . واعتبارا من العام الثاني تنشأ أربع شركات تكافل ، وست شركات في العام الثالث وثمانى في العام الرابع ، وشركتان في العام الخامس ويحدد رأس مال كل منها بـ ١٠ ملايين دولار ، وتوفر منه « دار المال الإسلامي » ٥١٪ وتستخدم الـ ٥٠ مليون دولار الباقية في العام الخامس لتمويل شركة لاعادة التكافل تعمل في مجال التكافل الإسلامي ( ولا يزال أمر هذه الشركة تحت الدراسة والبحث حتى يتم التأكد من مطابقته لأحكام الشريعة الفراء ) .

##### ٣ - الأنشطة المصرفية الإسلامية ( ٤٠٠ مليون دولار ) :

تنشأ مجموعة مصرفية تابعة لـ « دار المال الإسلامي » ويقسم أول مصرف إسلامي في العام الأول وتكتتب « دار المال الإسلامي » فيه بمبلغ ٥٠ مليون دولار .  
وفي العام الثاني تنشأ أربعة مصارف إسلامية محلية في دول إسلامية تبلغ قيمة رأس مال كل منها ٢٠

مليون دولار تكتتب « دار المال الاسلامى » فيها بنسبة ٥١٪ وفى العام الثالث تنشأ ستة مصارف اسلامية محلية مشابهة وأول مصرف اسلامى امريكى وتكتتب « دار المال الاسلامى » فيها بمبلغ ٥٠ مليون دولار ، وفى العام الرابع تقام ستة مصارف محلية مشابهة فى دول إسلامية وبالإضافة إلى ذلك ينشأ مصرف إسلامى إقليمى ضخمة تكتتب فى أسهمه « دار المال الاسلامى » بمبلغ ٣٠ مليون دولار . وفى عام ١٩٨٥ تقام ثمانية مصارف إسلامية محلية مشابهة بالإضافة إلى مصرف إسلامى للشرق الأقصى تكتتب فى رأس ماله « دار المال الاسلامى » بمبلغ ١٥ مليون دولار تكتتب المصارف الإسلامية المحلية بـ ٣٥ مليون دولار ويستوفى الباقي من الشركاء المحليين .

#### ٤ - أنشطة أخرى ( ٢٣٠ مليون دولار ) :

##### ( ١ ) دراسات :

يخصص مبلغ ٢ مليون دولار سنوياً للدراسات والتخطيط للمشروعات الجديدة ويبلغ مجموع متطلبات الدراسات خلال خمس سنوات ١٠ ملايين دولار .

##### ( ب ) خدمات وأنشطة الانتاج :

العام الأول : بدء الدراسات للعمليات الفعالة .

العام الثانى : إنشاء شركة تأجير إسلامية برأس مال ٤٠ مليون دولار .

العام الثالث : إنشاء شركة تجارية برأس مال ٤٠ مليون دولار وإنشاء شركة مقاولات إسلامية برأس مال ٤٠ مليون دولار وإنشاء شركة استشارات إسلامية برأس مال ٢ مليون دولار .

العام الرابع : إنشاء شركة تعدين إسلامية برأس مال ٥٠ مليون دولار .

العام الخامس : إنشاء شركة ملاحية إسلامية برأس مال ٥٠ مليون دولار .

**خطة الاستثمار الخمسية لدار المال الإسلامي**  
**[ رأس مال ألف مليون دولار أمريكي ]**

سنة	مجموعة قطاع الاستثمار الإسلامي	مجموعة قطاع التكافل الإسلامي	مجموعة القطاع المصرفي الإسلامي	مجموعة قطاع الأعمال الإسلامية
١٩٨١ / ٨٢	شركة إسلامية للاستثمار قابضة برأس مال ١٥٠ دولارا ثلاث شركات للاستثمار	شركة تكافل قابضة برأس مال قدره ١٥٠ دولارا ١٥	شركة مصرفية قابضة برأس مال قدره ٤٠٠ دولار + مصرف إسلامي أوروبي	شركة إستشارية إسلامية - إنشاء شركة فرعية برأس مال قدره ٢٢٠ دولارا ٥٠
١٩٨٢ / ٨٣	أربع شركات للاستثمار	أربع شركات للتكافل	أربعة مصارف إسلامية	شركة تاجير إسلامية
١٩٨٣ / ٨٤	خمس شركات للاستثمار	ست شركات للتكافل	سنة مصارف إسلامية	شركة تجارية إسلامية
١٩٨٤ / ٨٥	سبع شركات للاستثمار	ثمانى شركات تكافل	سنة مصارف إسلامية المصرف الإسلامي للشرق الأوسط	شركة تعدين إسلامية
١٩٨٥ / ٨٦	سبع شركات للاستثمار	ثلاث شركات تكافل + إعادة تكافل	ثمانى مصارف إسلامية المصرف الإسلامي للشرق الأوسط	شركة ملاحية إسلامية
إجمالي	٢٦ شركة للاستثمار	١٣٠ عشرون شركة تكافل إسلامي + شركة إعادة تكافل	١٥٠ عشرون مصرفا إسلاميا أربعة مصارف إسلامية بولية	٢٨٥ ست شركات

★ جميع الأرقام بملايين الدولارات الأمريكية .  
 ★ يبلغ إجمالي المبالغ المخصصة ٨٨٥ دولارا أمريكيا ، والباقي لمواجهة اغراض التنمية غير المحددة .

## (ب) ملاحظات مالية :

## ١ - شركات الاستثمار :

لا تتطلب شركات الاستثمار رأس مال كبير لمباشرة نشاطها ، وفي حالة ما يكون لديها رأس مال يفيض عن متطلبات هذا النشاط وهذا الفائض ، سوف يتم استثماره استثماراً منتجاً لصالح « دار المال الإسلامي » ، وسيكون من الطبيعي أن تسترد شركة الاستثمار التي تقوم بعمل ( المضارب ) مصروفاتها الفعلية نظير ما تقدمه من خدمات ، وربما كان ذلك مشروطاً ببعض القيود فيما يختص بالحد الأقصى للمصروفات الممكن استردادها بالنسبة للأصول التي تديرها ( ١ - ٢٪ في السنة ) وعادة ما تسكون المضاربات العامة بهدف استثمار الأموال بأقل قدر من المخاطر التجارية .

ويكون نصيب المضارب في الأرباح المحققة ما بين ١٠ و ٢٠٪ ، وعائد الأرباح لـ « دار المال الإسلامي » من نشاط شركات الاستثمار التابعة لها يتوقف أولاً على مستوى الأرباح التي تحققها تلك الشركات للأموال التي تديرها كمضارب .

وثانياً وهو الأهم على حجم تلك الأصول .

وإذا استردت كافة مصروفات الإدارة وتحقق نصيباً في الربح بنسبة ١٠٪ ، وكان متوسط الدخل من الاستثمار بنسبة ١٢٪ ، فمن الواضح أن صافي دخل شركة الاستثمار التابعة لـ « دار المال الإسلامي » يكون معادلاً لنسبة ١٢٪ من الأصول التي تديرها . ولذلك فمن الواضح أن مستوى الربحية من نشاطات الشركة الإسلامية للاستثمار ، هو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلاقة بين حجم الأموال المدارة ورأس مال الشركة .

## ٢ - أنشطة شركات التكافل :

كما سبق ذكره من قبل فإن المشاركة المالية لشركة التكافل في المضاربة التي تقوم فيها بدور المضارب تكون محدودة باسترداد مصروفات الاستثمار والنسبة الثوية في الأرباح . ونتيجة لذلك فإن كل الملاحظات الخاصة بمدى ربحية استثمارات « دار المال الإسلامي » في شركات الاستثمار تنطبق على مدى ربحيتها من الاستثمار في شركات التكافل ، والفرق في أعمال شركة إسلامية للاستثمار ، وأعمال شركة إسلامية للتكافل ، هو أن الأخيرة عليها عبء أكبر في الإعلان والاعلام والتسويق .

إذ أن منتجات شركة الاستثمار أقرب إلى الفهم لدى الجمهور .  
وجدير بالذكر أن الحاجة الاجتماعية لأنشطة التكافل الإسلامي أكبر من الحاجة الاجتماعية لأنشطة الشركة الإسلامية للاستثمار ، ومن ثم فمن المنتظر على المدى الطويل أن تصبح الأموال المدارة في نشاط التكافل أكبر بالنسبة لرأس المال بمعدل يزيد كثيراً عن معدل زيادة الأموال المدارة في شركات الاستثمار بالنسبة لرأس مالها .

إلا أنه من المتوقع أن يكون نمو أموال التكافل أبطأ من نمو الأموال التي تديرها شركات الاستثمار .

## ٣ - أنشطة مصرفية إسلامية :

وهذا القطاع من نشاط « دار المال الإسلامي » يحتاج لقدر أكبر من الكثافة الرأسمالية عن القطاعات الأخرى ، إذ أن إنشاء مصرف إسلامي يتطلب عدداً كبيراً من العاملين وإستثمارات مرتفعة لمقر المصرف والآلات والمعدات والحاسبات الإلكترونية اللازمة لبدء العمليات ، ومصروفات التشغيل يصعب التنبؤ بها وهي لا تحصل من العملاء .

وربحية « دار المال الإسلامي » من الأنشطة المصرفية تتوقف على مدى نمو الأموال المودعة في الحسابات الإسلامية الجارية ، وعلى حجم الحسابات الشخصية وعدد العمليات السنوية بها .  
ودخل « دار المال الإسلامي » من المصارف التابعة لها من عمليات الحسابات الاستثمارية يتوقف أساساً على معدل نمو إستثمارات الأموال المودعة في تلك الحسابات .

وبفرض بقاء كافة العوامل على حالها ، فإن ربحية « دار المال الإسلامي » من استثمارات القطاع المصرفي ستزداد بارتفاع نسبة الأموال المودعة في الحسابات الإسلامية الجارية والاستثمارية إلى رأس المال المستثمر في قطاع المصارف الإسلامية .

## ٤ - أنشطة مالية أخرى :

تتضمن « دار المال الاسلامى » المساهمة فى القطاعات المتخصصة الأخرى ، مثل الخدمات الاستشارية ، وتأجير المعدات ، والتجارة والمقاولات والتعدين ، والنقل البحرى مفترضين أن عائد رأس المال المستثمر فى هذه القطاعات لن يقل عن عائد الاستثمارات فى القطاعات الثلاثة سالفة الذكر . إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن تمويل التجارة والمشروعات ، وخاصة التعدين والنقل البحرى محفوف بمخاطر قد تؤدى إلى خسائر تفوق مثيلاتها فى القطاعات المالية الأخرى وكذلك فإن أرباحها قد تكون أكبر .

## (٩) سوق التجارة لشهادات الوحدات السهمية :

ينبغى أن يدرك المكتتبون فى الإكتتاب الخاص أنه لن يتسنى توفير سوق ملائمة للمال من أجل إعادة بيع شهادات الوحدات السهمية ، إذا لم يتم إستكمال طرح الإكتتاب العام بنجاح يفى بهدفه المعلن أو يقترب منه ، وهذا ما نرجوه . إن شاء الله . وعلى أية حال لا بد من التسليم بأن أسواق تجارة الأسهم فى الدول الإسلامية أقل تطوراً من مثيلاتها فى المراكز المالية الدولية الرئيسية مثل لندن أو نيويورك . لذلك ينبغى على « دار المال الاسلامى » أن تبدل قصارى الجهد من أجل إنشاء سوق دولية لشهادات الوحدات السهمية .

وفى إطار هذه الجهود تقترح « دار المال الاسلامى » دفع الشركات العاملة التابعة لها للاشتراك فى سوق تجمع العديد من المصارف بوصفها منشئة لسوق شهادات الوحدات السهمية . وفى إطار مشاركتها هذه يجوز لهذه الشركات الفرعية العاملة أن تشتري شهادات الوحدات السهمية لحسابها الخاص ، مع تحمل المخاطر التى تصحب إعادة بيعها بصورة مجزية ، غير أنه لا يحق للشركات الفرعية التابعة لـ « دار المال الاسلامى » فى أى وقت كان أن تشتري شهادات الوحدات السهمية ، إذا كان الهدف من المشتري هو زيادة عدد شهادات الوحدات السهمية التى تملكها شركات فرعية بأكثر من ٥٪ من قيمة الوحدات السهمية القائمة .

## (١٠) التقارير المالية والزكاة :

تنتهى السنة المالية لـ « دار المال الاسلامى » فى ٣٠ يونية من كل عام ميلادى . وقد تم تعيين السادة ، برايس ووتر هاوس وشركاه مراجعين ماليين لـ « دار المال الاسلامى » ، لمراجعة التقارير المالية الخاصة بالدار والتى ستنتشر فى صحف واسعة الانتشار . وعلى المكتتبين بوحدة سهمية أن يتذكروا إلزامهم الشخصى بسداد الزكاة ، ولهذا الغرض فإن جميع التقارير ستكون مصحوبة بحساب قيمة شهادات الوحدات السهمية .

## (١١) الإكتتاب فى شهادات الوحدات السهمية :

الحد الأدنى للاشتراك فى الإكتتاب الخاص المطروح هو عشر وحدات سهمية ، وسعر الإكتتاب للوحدة ١٠٥ دولارات أمريكية ، مضافاً إليه رسم قدره خمسة دولارات للوحدة ، مما يعنى الإلتزام بتسديد حد أدنى لإكتتاب إجمالى قيمته ألف ومائة دولار أمريكى . وعلى الأشخاص الذين يرغبون فى الإكتتاب فى وحدات سهمية أن يقوموا باستكمال إستمارة الإكتتاب الرسمى وإرسالها بشيك مصرفى أو مقبول الدفع بالدولار الأمريكى لصالح « دار المال الاسلامى » قبل ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ إلى أى مكتب محلى من مكاتب الشركة الإسلامية للاستثمار المحدودة ، أو أى مصرف أو مؤسسة مالية معتمدة ومعلن عنها بالصحف المحلية ، أو بأية طريقة أخرى معلن عنها فى الاعلانات الواردة بهذه الصحف .

مالم يكن ذلك محظوراً طبقاً للقوانين أو لوائح الرقابة على النقد ، فإن الأشخاص المكتتبين والذين يقومون بالسداد قبل أول نوفمبر ١٩٨١ يمكنهم أن يأخذوا لـ « دار المال الاسلامى » بأن تستثمر هذه الأموال استثمارات إسلامية لحساب المكتتب حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨١ ، وأن تضع الأرباح - إن وجدت - فى حساب يفتح باسمه فى المضاربة الإسلامية الرابعة وشروط المضاربة الإسلامية الرابعة مطبوعة فى نشرة منفصلة .

وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ عند انتهاء المرحلة الأولى للاكتتاب ، فإن الأموال المكتتب بها التي تكون في حيازة « دار المال الاسلامي » ستستخدم في إصدار وحدات سهمية لـ « د.م.إ. » في أول يناير ١٩٨٢ . وتسلم شهادات الوحدات السهمية للمكتتبين في مقابل تقديم صورة إستمارة الاكتتاب للمكتب الذي تم فيه الاكتتاب أو في أى مكان آخر يحدد ويعلن عنه في الصحف المحلية قبل أول مايو ١٩٨٢ .

وشهادات الوحدات السهمية لـ « د.م.إ. » غير قابلة للبيع أو التنازل عنها إلى أشخاص مقيمين في البهامس أو في أى مكان آخر حيثما كان ذلك محظورا قانونا لأسباب تتعلق بالرقابة على النقد . وعلى كل من يرغب في الاكتتاب أن يستعلم عن الآتى :

١ ( ) الاشتراطات القانونية المطلوبة في بلده بشأن شراء شهادات الوحدات السهمية .

ب ( ) قيود الرقابة على النقد التي قد يواجهها .

ج ( ) الاعتبارات الضريبية المتعلقة بهذه الشهادات .

إن شهادات الوحدات السهمية لا تعرض إلا على أساس البيانات الموضحة في هذا الدليل ولا يجوز لشخص ما إعطاء أو تقديم أية بيانات خاصة بـ « د.م.إ. » غير تلك الواردة بهذا الدليل وإي اكتتاب يتم إجراؤه بمعرفة أى شخص بناء على معلومات أو بيانات لم يتضمنها هذا الدليل أو مخالفة لما ورد به سيكون على مسئولية المكتب وحده .

والله ولي التوفيق

\* \* \* \* \*

سُحُفٌ

رق ١٠٨



(٢٧١)

محمّد قنم

المفاتيح



( يكتب على الورق الخاص بالعميل )

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٠٢ هـ

تحريرا في

١٩٨ م

الموافق

الى : مصرف فيصل الاسلامي في .....  
العنوان :من : ( اسم العميل )  
العنوان :

الموضوع : المضاربة ( مشروع مشترك ) في التمويل

السيد /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

فقد علمنا انكم ترغبون في استخدام أموالكم بطريقة مربحة طبقا  
للشريعة الاسلامية . ونرغب في الحصول على بعض التمويل لاستثماره فيما  
أباحته الشريعة الاسلامية الفراء وطبق أحكامها .

وقد اطلعنا على نشرتم المعنونة " التمويل الاسلامي " ( النشرة )  
المشتملة على عقودكم النمطية ، ونقر كل ما جاء بالنشرة ونلتزم بتنفيذ  
في كل معاملتنا المقترحة معكم .

ولهذا فاننا نطلب منكم تقديم مبلغ اجمالي قدره ..... على  
أساس " المضاربة " في ..... ( المشروع ) ، وعلى أن يستخدم من هذا  
المبلغ الاجمالي مبلغ .... لشراء الأصول الرأسمالية للمشروع ( تمويل رأس  
المال ) ، ومبلغ ..... لمتطلبات تشغيل الأعمال ( رأس المال  
العامل ) \* \* \* \* \* وسأقوم بتنفيذ المشروع وإدارته طبقا لأحكام الشريعة  
الاسلامية الفراء .

\* يوضح المشروع المراد تمويله .

\* \* \* \* \* تشطب أي العبارتين على حسب الأحوال فيما لو كان أحد الطرفين  
سيقدم فقط تمويل رأس المال أو تمويل رأس المال العامل .

واننا نقدم طى هذه الرسالة نسخا من الوثائق التالية للاطلاع عليها ، وهي مطابقة للتعليمات والشروط الواردة بالنشرة . كما نقر بأن هذه الوثائق صحيحة ، وهذه الوثائق هي :

- ١ - استمارة معلومات عن العميل (المضارب) - مستكملة .
- ٢ - استمارة معلومات عن المشروع - مستكملة .
- ٣ - بيانات ميزانية العميل (المضارب) وبيانات الربح والخسارة لفترة الثلاث سنوات المالية السابقة \* .
- ٤ - تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله .
- ٥ - تخطيط لسيولة العميل (المضارب) النقدية ، لتعزيز امكانياته المالية المدعمة لقدرة العميل (المضارب) على الوفاء بالتزاماته للمشروع \* .

ونبعث طى هذه الرسالة شيكا لحسابكم بمبلغ ..... ، وفقا لجدول الرسوم النمطية لخدماتكم ونفقاتكم بشأن النظر فى هذا الطلب .

ونأمل انكم ستظفرون فى هذا الطلب وملحقاته فى وقت قصير ، ونحن على استعداد لتقديم أية معلومات اضافية متى اقتضت الضرورة ذلك .

ونرجو اخطارنا بقراركم فى خلال — يوما من تاريخ تسليمكم لهذه الرسالة .

وفى حالة قبولكم لطلبنا ، سنقوم فورا بمفاوضتكم وتنفيذ العقد التهاى بشكل يتفق والنصوص الواردة فى النشرة .

وفقنا الله سبحانه وتعالى فى جهودنا المشتركة وفق ما أمر الله به .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا ايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"

صدق الله العظيم

### عقد مضاربة (مشروع مشترك) في التمويل

انه في يوم ..... ١٤ هـ ، الموافق ..... ١٩ م .

بين :

- ..... ، شركة ..... (المؤسسة / رب المال) مكونة طبقا لقوانين ..... ، مقرها المسجل في ..... ، ويمثلها السيد / ..... بصفته ..... والسيد / ..... بصفته ..... وهما مخولان حق التوقيع عن المؤسسة حسب البيان الموضح بالملحق (أ) المرافق .

وبين :

- ..... (العميل / المضارب) ، ..... الجنسية ، ومحلته المختار ..... ، جواز سفر رقم ..... صادر من ..... بتاريخ ..... \* .

إذا كانت شركة يكتب : شركة ..... (العميل / المضارب) ، مكونة طبقا لقوانين ..... ومقرها المسجل في ..... ، ويمثلها السيد / ..... بصفته ..... والسيد / ..... بصفته ..... ولهما حق التوقيع بموجب التفويض الموضح بالملحق (ب) المرافق \* .

### تمهيد

حيث ان العميل (المضارب) قد قدم للمؤسسة بتاريخ ..... هـ الموافق ..... م طلبا لتمويل ..... على أساس المضاربة (مشروع مشترك) .

وحيث أن المؤسسة قد وافقت بتاريخ ..... هـ الموافق ..... م على طلب العميل (المضارب) بعد الاطلاع على البيانات التي أرفقها بطلبه .

\* تحذف العبارة غير المطلوبة

فقد اتفق الطرفان على الآتى :

#### ١ - التمهيد

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد .

#### ٢ - تعريفات

اتفق الطرفان على أن يكون للاصطلاحات المبينة فى هذا العقد المعانى الآتية :

" استثمار معلومات عن العميل (المضارب) " :

تعنى الاستثمار التى تضمنها الملحق (ج) المرافق المعبه بمعبرنة العميل (المضارب) ، وهى تحوى بيانات خاصة بالعميل (المضارب) .

" استثمار معلومات عن المشروع " : تعنى الاستثمار المعبه بمعبرنة العميل (المضارب) التى تضمنها الملحق (د) المرافق ، وهى تحوى الغرض التجارى الذى سيتم التمويل من أجله فى هذا العقد .

" النشرة " : تعنى النشرة الخاصة بالمؤسسة المعنونة "التمويل الاسلامى" التى تلم العميل (المضارب) نسخة منها وأقر بإطلاعها عليها .

" المشروع " : يعنى الغرض التجارى من تقديم التمويل طبقاً لهذا العقد ، على الوجه الموضح بالملحق (د) المرافق .

" الحساب الجارى " : يعنى الحساب الجارى الاسلامى

" الحساب الجارى "

المفتوح لدى المؤسسة باسم العميل  
(المضارب) برقم ..... لأغراض  
مشروع .....

"الحساب الاستثماري"  
يعنى الحساب الاستثماري الاسلامي  
المفتوح لدى المؤسسة باسم العميل  
(المضارب) برقم ..... لأغراض  
مشروع ....

"تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله" :

يعنى التخطيط المالي للمشروع  
المعد بمعرفة العميل (المضارب)  
الذي تضمنه الملحق (هـ) المرافق \*

"بيانات العميل (المضارب) المالية" :

تعنى ميزانية العميل (المضارب)  
وبيان دخله المعد بمعرفة  
العميل (المضارب) لفترة الثلاث  
سنوات الاخيرة والمراجعة بواسطة  
مراقب حسابات مستقل \* -  
والتي تضمنها الملحق (و) المرافق

"تمويل أصول رأس المال"  
يعنى المبلغ الذي قدر العميل  
(المضارب) لزومه لشراء الأصول  
الرأسمالية المطلوبة للمشروع  
على الوجه الموضح في استمارة  
المعلومات عن المشروع وفي  
تخطيط السيولة النقدية للمشروع  
ودخله \*\* \*

تمويل رأس المال العامل"  
يعنى المبلغ الذي قدر العميل  
(المضارب) لزومه لأغراض العمليات  
قصيرة الأجل الموضحة في استمارة

\* مالم يتم تعديلها بموافقة المؤسسة .

\*\* تحذف إحدى العبارتين في حالة عدم انطباقها .

المعلومات عن المشروع وفي  
تخطيط السيولة النقدية للمشروع  
ودخله \* \* \*

"مواعد التمويل"  
: تعنى التواريخ المحددة بالملحق  
(ز) المرافق ، التي التزمت  
المؤسسة عند حلولها بتوفير  
تمويل أصول رأس المال ورأس  
المال العامل ، أو أحدهما بتيده  
في الحساب الجارى على الوجه  
وبالشروط المحددة سلفا بالملحق  
(ز) .

"خدمات الإدارة"  
: تعنى الخدمات الادارية والاشرافيه  
المطلوبة لتأمين نجاح المشروع  
التي تضمنها الملحق (ح) المرافق.

"خدمات التشغيل"  
: تعنى الخدمات والمهام التي  
يؤديها العميل (المضارب) للمشروع  
- غير خدمات الإدارة - وهي  
مبينة بالملحق (ط) المرافق .

"أصول المشروع"  
: تعنى جميع تمويل أصول رأس  
المال وتمويل الأصول العاملة ،  
فضلا عن كافة الأشياء التي يتم  
شراءها بهذا التمويل وعائدها  
وأرباحها لحين توزيعها بين  
العميل (المضارب) والمؤسسة طبقا  
لشروط هذا العقد .

"الدخل القابل للتوزيع" : يعنى ما يرزق الله به من عائد اسلامي لتوزيعه بين العميل (المضارب) والمؤسسة أو أحدهما طبقا لهذا العقد - محويا طبقا لقواعد تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله .

"يوم الانتهاء" : هو اليوم الذي سينتهى فيه هذا العقد طبقا لاحكامه .

## ٢ - المشاركة في الاستثمار

اتفق الطرفان على أن يتم التمويل المطلوب للمشروع - بمعرفة المؤسسة طبقا لما قدره العميل (المضارب) في استمارة المعلومات عن المشروع - على الوجه الآتى :

أ - يبلغ اجمالي تمويل أصول رأس المال ..... .

ب - يبلغ اجمالي تمويل رأس المال العامل ..... .  
على أن تودع المبالغ الموضحة بالفقرتين (أ) و (ب) طبقا لمواعيد التمويل في كل من الحساب الاستثماري والحساب الجاري حسب الحالة .

## ٤ - الادارة والرقابة

في حدود نصوص هذا العقد يظلع العميل (المضارب) بالمسئولية الكاملة عن ادارة المشروع ورقابته .

## ٥ - تعهدات العميل (المضارب)

يقر العميل (المضارب) للمؤسسة في تاريخ هذا العقد بما يلي :

أ - \* (بديل في حالة ما اذا كان العميل (المضارب) شركة) أنه

\* يحذف البديل الذي لن يستخدم .

شركة مكونة طبقا لقوانين ..... ، وأنه قد سلم المؤسسة صور طبق الأصل من مستندات تأسيس شركته بعد توقيعها عليها . كما أنه يملك كافة الصلاحيات والتراخيص اللازمة لإدارة أعمالها الحالية والمشروع .

أ - \* (بديل في حالة ما إذا كان العميل (المضارب) شركة أشخاص) أنه شركة مكونة طبقا لقوانين ..... ، وأنه قد سلم المؤسسة صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة موقع عليها منه . كما أن العميل (المضارب) يملك كافة الصلاحيات والتراخيص اللازمة لإدارة أعمالها الحالية وأعمال المشروع .

أ - \* (بديل في حالة ما إذا كان العميل (المضارب) منشأة فردية) أنه يدير العمل بصفته المالك الوحيد للمنشأة التي تحمل اسم ..... ، والعمل (المضارب) يملك كافة الصلاحيات والتراخيص اللازمة لإدارة العمل الحالي والمشروع .

ب - أن استمارة المعلومات عن العميل (المضارب) حقيقية وصحيحة .

ج - أن العميل (المضارب) خبير بالمشروع وعلى دراية كاملة بكافة الأعمال المتعلقة به .

د - أن العميل (المضارب) قد توخى منتهى الحرص الذي تتطلبه الشرة - لدى اعداده استمارة المعلومات عن المشروع واستمارة تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله ، حيث كان هذا الاعداد مبنيًا على خبرته ومعرفته وما قام به من تحريات معقولة للاطمئنان الى أن ماتضمنته هاتين الاستثمارتين يمثل الواقع ويكشف عن كافة العناصر التي تساعد المؤسسة على تقييم المشروع .

هـ - أن البيانات المالية للعميل (المضارب) مطابقة للأصول المحاسبية المقبولة عموما ، فهي تمثل الحالة المالية للعميل (المضارب) في التواريخ الموضحة بها وربحه وخسارته خلال الفترات المبينه وعدم وجود ديون أو مطالبات ثابتة أو محتملة في تلك الفترة - غير ماهو ظاهر في بيانات العميل (المضارب) المالية .

\* يحذف البديل الذي لن يستخدم .



و - أنه لم يواجه تغييرات مادية تؤثر على العمليات التي يقوم بها أو على مركزه المالي - منذ تاريخ آخر ميزانية تضمنتها بيانات العمل (المضارب) المالية .

٦ - تعهدات المؤسسة

تعهدت المؤسسة للعمل (المضارب) في تاريخ هذا العقد بما يلي :

أ - أن المؤسسة شركة مكونة طبقا لقوانين ..... واتها تملك كافة الصلاحيات والترخيص اللازمة لإدارة أعمالها وتمويل المشروع على الوجه الموضح بهذا العقد .

ب - أن المؤسسة لديها الآن وسيكون لديها في مواعيد التمويل المبالغ المطلوب منها سدادها طبقا لهذا العقد .

٧ - الالتزامات العامة للعمل (المضارب)

يتعهد العمل (المضارب) للمؤسسة بالقيام بمايلي :

أ - إبلاغ المؤسسة فورا عن أي تغيير في بيانات استثمار المعلومات عن العمل (المضارب) .

ب - توخي اليقظة والحرص المتوقعين من رجل الأعمال الخبير في عمله لأداء خدمات الإدارة وخدمات التشغيل بالشكل اللازم لنجاح المشروع على الوجه الموضح باستثمار المعلومات عن المشروع وتخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله .

ج - استخدام أصول المشروع لأغراض المشروع فقط على الوجه الموضح في تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله .

د - خصم أية مدفوعات خاصة بالمشروع من الحساب الجاري فقط .

بموجب شيك أو تحويل مصرفي • على أن يحتفظ العميل  
(المضارب) بالفواتير المؤيدة لهذا الخصم ليسهل اطلاع  
مندوبوا المؤسسة عليها •

هـ - - تحصيل جميع عائد المشروع أو مقابل التنازل عن أصول من  
الغير في الحساب الجارى للمشروع فقط مؤيدة بالفواتير أو  
غيرها من مستندات التحصيل من الغير التى تطالبه بالمداد  
مباشرة في الحساب الجارى •

و - - المحافظة على جميع أصول المشروع باسم العميل (المضارب) ، مع  
التمييز بينها وبين الأصول الأخرى الخاصة بالعمل  
(المضارب) \* \* ، ودون تعريضها لى رهن أو حجز فيما  
عدا ما يكون عليها من ديون أو التزامات لصالح المؤسسة أو  
كان ذلك مسموحا به طبقا للملحق (ى) المرافق •

ز - - تقديم البيانات التالية التى تعد حسب التعليمات الواردة  
بالنشرة وذلك فى أجل لايتجاوز ٣٠ يوما من نهاية كل  
ثلاثة أشهر هجرية / ميلادية :

(١) بيان عن السيولة النقدية للمشروع ودخله عن ربع السنة  
المنقضى ، يتم اعداده طبقا للمبادئ التى اتبعت فى  
الملحق (هـ) المرافق ، مع اعطاء تفسير واضح لكل تغيير  
يحدث بالنسبة لاحتياجات السيولة النقدية الواردة فى  
الملحق (هـ) •

(٢) كشف للميزانية وبيان الدخل السنوى للعميل (للمضارب) الذين  
يتم اعدادهما طبقا للمبادئ التى اتبعت فى البيانات  
المالية للعميل (المضارب) • ويتم مراجعة كشف الميزانية  
السنوى وبيان الدخل السنوى بواسطة شركة مراجعين مستقلة

\* \* يجوز تعديله اذ لا كانت المضاربة مكونة طبقا للقانون المدنى وليست  
معتبرة مجرد شركة محاصة •

مستقلة تعترف بها المؤسسة ، على ان تقدم هذه الوثائق  
المراجعة الى المؤسسة خلال مائة وعشرين يوما من نهاية السنة  
المالية للعميل (للمضارب) .

ح - امساك سجلات محاسبة صحيحة ومنظمة بشأن المشروع وبشأن  
وضعه المالي . بما في ذلك جميع الفواتير والسجلات والعقود  
ورأى وثائق أخرى وحفظها بالعنوان التالي : .....

ط - أن يقدم للمؤسسة - متى طلب منه ذلك - أية معلومات أو  
وثائق أو مستندات تتعلق بالمشروع أو بوضع العميل  
(المضارب) المالي . كما يسمح العميل (المضارب) للمؤسسة أو  
لأي ممثل تعينه لفحص السجلات المتعلقة بالمشروع أو بوضع  
العميل (المضارب) المالي .

ي - ابلاغ المؤسسة فوراً وكتابة عن أية تطورات تجارية تسترعى  
انتباهه ويكون من شأنها التأثير على نجاح المشروع .

ك - ألا يقوم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمدد هذا المشروع  
بأية عمليات تتعلق بالمشروع ، يكون للعميل (للمضارب) أو  
أي من أقاربه أو المساهمين فيه (ان كانت شركة) مصلحة  
مباشرة أو غير مباشرة ، وذلك ما لم توافق المؤسسة على  
ذلك .

ل - ألا يقوم بعمليات لصالح الغير يستفيد منه علي حساب  
المشروع ( بصورة مباشرة أو غير مباشرة ) . وعليه في كل ما  
سبق أن يستشير المؤسسة بشأن السياسة الواجب اتباعها لضمان  
دوام الاتفاق بين الطرفين . وذلك دون الاخلال بأي التزام  
يعطى للعميل (للمضارب) حقا من الحقوق طبقا لهذا العقد .

م - يتحمل المسؤولية الكاملة عن ادارة المشروع دون مخالفة  
أحكام القوانين المدنية والجنائية المعمول بها .

ن - ادارة المشروع طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية الفراء .

## ٨ - الالتزامات العامة للمؤسسة

تتعهد المؤسسة للعميل (المضارب) أن تقوم بمايلي :

أ - سداد جميع المبالغ اللازمة لتمويل أصول رأس المال وتمويل رأس المال العامل المطلوب من المؤسسة سدادها في الحساب الجارى في مواعيد التمويل طبقا لهذا العقد .

ب - استشارة العميل (المضارب) كلما اقتضت الظروف ذلك في أى أمر لتحديد السياسة الواجب اتباعها لضمان سلامة تطبيق هذا العقد . وذلك دون الاخلال بأى التزام يعطى للمؤسسة حقا من الحقوق طبقا لهذا العقد .

ج - الوفاء بالتزاماتها طبقا لهذا العقد وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء .

## ٩ - مكانة العميل (المضارب)

يلتزم العميل (المضارب) بتوفير خدمات الادارة (الفنيه) والنفقات الخاصة بها الموضحة بالملحق (ح) المرافق ، كل ذلك في مقابل نصيب في الدخل القابل للتوزيع على الوجه الموضح بالبند (١٠) من هذا العقد ، ولا يكون للعميل (المضارب) الحق في صرف أية مبالغ أخرى بالنسبة لخدمات الادارة أو نفقاتها . كما يلتزم العميل (المضارب) أيضا بتوفير خدمات التشغيل والنفقات الخاصة بها وذلك في مقابل المبلغ الموضح بالملحق (ط) المرافق فقط والتي تعتبر من مصروفات المشروع ، ولا يكون للعميل (المضارب) الحق في صرف أية مبالغ أخرى فيما يتعلق بخدمات التشغيل أو نفقاتها . ويلتزم العميل (المضارب) بالألا يرجع بخصوص خدمات الادارة والتشغيل الا على أصول المشروع ، وليس له أن يرجع على المؤسسة بشيء من ذلك .

## ١٠ - المشاركة في الدخل القابل للتوزيع

مايرزق الله به من دخل قابل للتوزيع - ان وجد - يتم توزيعه

- في دفاتر المشروع بالنسبة لأي ربع سنة على الوجه الآتي :
- ..... % لحساب العميل (المضارب) عن خدمات الإدارة (المشار إليها في البند (٩) من هذا العقد .
  - ..... % تخصص لرأس المال العامل .
  - ..... % تخصص لأصول رأس المال .

## ١١ - الخسارة

تكون الخسارة - لأقدر الله - على النحو التالي :

- (١) ١٠٠ % من الخسارة المالية على المؤسسة بمفتها رب المال .
  - (٢) يخسر المضارب ثمرة جهده وعمله .
- وإذا كانت الخسارة نتيجة لاخلال العميل (المضارب) بالتزاماته أو مخالفته لما اشترطته عليه المؤسسة أو تقصيره في الحفظ ، الزم بضمان المال في هذه الحالة .

## ١٢ - المبالغ الإضافية

عند احتياج المشروع لمبالغ تتجاوز ما نص عليه البند (٣) من هذا العقد ، لتمويل أصول رأس المال وتمويل رأس المال العامل - فلا يتم ذلك إلا بموافقة المؤسسة ، إذ هي صاحبة حق إنهاء المضاربة شرعا عندما تجد أن السير فيها لا يجدي اقتصاديا .

## ١٣ - الزكاة

يتحمل كل طرف منفردا مسئولية الزكاة فيما يتعلق برأس ماله في المشروع والربح الذي يحققه من هذا المشروع .

## ١٤ - الضرائب

اتفق الطرفان على أن تدفع كافة ضرائب الدخل والرسوم الجمركية وغيرها على النحو الآتي :

(أ) ما أدرج منها في تخطيط السيولة للمشروع ودخله يتحمله المشروع .

(ب) ما قد يستجد منها ويفرض بالتالى على المشروع أثناء تنفيذه يتحمله المشروع .

(ج) يتحمل الطرفان كل طرف على حده الضرائب المفروضة على نصيبه في دخل المضاربة حسب القوانين السارية .

#### ١٥ - الحساب الجارى والحساب الاستثمارى

يكون المفوضون بالتوقيع على الحساب الجارى وحساب المشروع حسبا هو موضح بالملحق (ك) المرافق .  
والأصول النقدية للمشروع الزائدة عن متطلباته الجارية ، لا تحفظ الا في الحساب الاستثمارى مع الأرباح لصالح المشروع .

ورغم أن الحسابين الجارى والاستثمارى باسم العميل (المضارب) الا أنهما لدى المؤسسة - لا يحق له التصرف فيها - لتقتصر استخدامهما على أغراض المشروع ولتضمن وفاء العميل (المضارب) بالتزاماته للمؤسسة طبقا لهذا العقد . وللمؤسسة الحق في وقف صرف أى شيك أو تحويل أى مبالغ من الحساب الجارى أو الحساب الاستثمارى اذا اتضح للمؤسسة أن هذه المبالغ غير واردة في تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله .

#### ١٦ - مدة المشروع

ينتهى المشروع على أى حال في اليوم (يوم الانتهاء) الذى تتحقق فيه أهداف المشروع على الوجه الموضح باستمارة المعلومات عن المشروع وتخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله . ويكون تاريخ الانتهاء قبل ذلك اذا وقع أى من الاحداث الآتية \* :

\* يمكن حذفها كليا أو جزئيا مع التوقيع على الحذف بالاحرف الاولى .

- (أ) في يوم ..... سنة ١٩ م .
- (ب) عند انقضاء ..... شهرا من يوم .....
- (ج) عندما يقدم أحد الطرفين إخطارا للطرف الآخر يقرر فيه استحالة تحقيق أهداف المشروع ، ففي هذه الحالة يبقى المضارب لتصفية المضاربة ، وتسليم رأس المال للمؤسسة . وإن ظهر ربح أخذ نصيبه المقرر فيه ، وإن ظهرت خساره طبق بشأنها ما جاء بالبند (١١) من هذا العقد .

## ١٢ - الضمانات

- (أ) من المقرر شرعا أن العميل (المضارب) يضمن رأس مال المضاربة إذا ثبت أنه خالف شروط المضاربة أو قصر في حفظ المال .

- (ب) يلتزم العميل (المضارب) عند وجوب الضمان شرعا عليه أن يقدم للمؤسسة الضمانات الإضافية أو الشانوية الموضحة بالملحق (ل) المرافق - كضمان للتنفيذ الكامل والسريع للالتزاماته . ولتلتزم المؤسسة بتقديم أية أموال طبقا لهذا العقد إلا بعد تسليمها الوثائق المستكملة والمقبولة للمؤسسة شكلا ومضمونا بشأن تنفيذ الصفقة الموضحة بالملحق (ل) .

## ١٨ - التعويض

مع عدم الإخلال بما جاء بالبند (١١) من هذا العقد بشأن خسارة رأس المال - يلتزم أى طسرف يخل بأحد التزاماته الماليه الأخرى بهذا العقد بتعويض الطرف الآخر عن الأضرار الفعلية التي ألتمت به نتيجة لهذا الإخلال ، ما لم يكن هذا الإخلال بفعل قوة قاهرة أو بسبب وقوع حرب أو اضطرابات مدنيه مما يعفى الطرف الذي أخل بالتزامه عن أداء هذا الالتزام .

ويقدر التعويض عن الأضرار - الذي يدفع لأى من الطرفين على النحو التالي :

أ) إذا كان التعويض بسبب تأخر أى طرف فى سداد المبالغ المطلوب منه سدادها فيقدر على أساس متوسط أرباح حسابات الاستثمار بالمؤسسة خلال فترة-التأخر فى السداد ، فإن لم يكن هناك عائد فى حسابات الاستثمار فى هذه المدة ، فلا ضرر بشأن تأخير السداد ولتعويض بشأنه . وقد اتفق الطرفان على تنفيذ هذا البند لمصلحة أى منهما من واقع الحسابين الجارى والاستثمارى للمشروع .

ب) إذا كان التعويض عن أضرار أخرى فعليه ألتمت بأى طرف بسبب الطرف الآخر ، فيقدر التعويض عنها بواسطة هيئة التحكيم على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية .

ج) يشتمل التعويض على أتعاب المحامين وأية مصاريف تحصل أخرى .

#### ١٩ - بنيران القانون المدنى والتفسير \*

دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية الفراء يحكم هذا العقد الاسلامى فى جميع العلاقات التى تنشأ مع الغير - قواعدين البطلان التى تكونت المؤسسة فى ظلها ، وذلك باعتباره عقدا تجاريا مدنيا بشأن مشروع مشترك تتم إدارته باسم العميل (المضارب) لحسن سمعته . ولن يعتبر هذا العقد منشأ لشركة أشخاص أو شركة أموال فلا يملك العميل (المضارب) بأى حال من الأحوال أن يزج بالمؤسسة فى ارتباط من هذا القبيل . ويلتزم العميل (المضارب) عند التعاقد لأغراض المشروع أن يتعاقد باسمه ، ولن تكون المؤسسة مسئولة بأى حال عن ديون العميل (المضارب) والتزاماته سواء لأغراض المشروع أو لغير ذلك فيما عدا ما قد ينص عليه فى هذا العقد وملاحقه ، وذلك كله فيما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية الفراء التى قبلها العميل (المضارب) أساسا لتعامله مع المؤسسة . وقد التزم العميل (المضارب) بإخطار الغير بذلك .

#### ٢٠ - التحكيم

فى حالة نشوب أى نزاع بين الطرفين - لم يتمكن من حله وديا -

\* سيكون محل تعديل كبير فى كل بلد .



(د) تم توقيع هذا الاتفاق من نسختين مماثلتين وأصليتين : وعلى كل صفحة من صفحاته ، وكذلك تم التوقيع بالأحرف الأولى على كل صفحة من صفحات الملاحق المرفقة .

العميل (المضارب)

المؤسسة

(الختم)

(الختم)

(التوقيع)

بواسطة .....

بواسطة : .....

بواسطة .....

بواسطة : .....

التاريخ الهجرى :

التاريخ الميلادى :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"المسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا"

مدق رسول الله

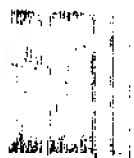
## المضاربة

## مشروع مشترك في الربح والخسارة

الوصف	الملحق
جدول بأسماء المفوضين بالتوقيع عن المؤسسة .	أ
مستند بالمفوضين بالتوقيع عن العميل (المضارب) .	ب
استمارة معلومات عن العميل (المضارب) ، تعطى فيها	ج
تفاصيل تتعلق بهوية العميل (المضارب) وتاريخه .	
استمارة معلومات عن المشروع ، يعطى فيها وصف	د
المشروع .	
تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله .	هـ
بيانات مالية مراجعة للعميل (المضارب) ، عن الثلاث	و
سنوات السابقة .	
مواعيد التمويل والشروط المسبقة المتعلقة بها .	ز
وصف لخدمات الإدارة التي سيقدمها العميل (المضارب)	ح
وصف لخدمات التشغيل التي سيقدمها العميل (المضارب)	ط
مع وصف المكافآت مقابل ذلك .	
حقوق الامتياز المصرح بها .	ي
المفوضون بالتوقيع على حساب المشروع .	ك
وصف للضمانات الاضافية والثانوية .	ل

سُحُف

رق ١١٨



بسم الله الرحمن الرحيم



## قرارات مؤتمر

### المعروف الاسلامي

( ٢٩٠ )

المنعقد في دبي  
في الفترة من

٢٣ الى ٢٥ جمادى الثانية ١٤٣٩ هـ  
الموافق من ٢٠ الى ٢٢ مايو ١٩٧٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

## بيان

خلال المدة من ٢٣ جمادى الثانية الى ٢٥ جمادى الثانية عام ١٣٩٩ هجرية ( الموافق من ٢٠ الى ٢٢ مايو سنة ١٩٧٩ م ) عقد في مقر بنك دبي الاسلامي مؤتمر مصرفي تناولت بالبحث بعض المواضيع المتصلة بممارسة الاعمال المصرفية والاستثمارية .

وقد تناول في هذه المواضيع اصحاب الفضيحة العلماء والسادة رجال القانون والاقتصاد والمؤتمرون المواضيع المطروحة عليهم واتخذوا في شأنها التوصيات المبينة رفق هذا للاستهداء بها في ممارسة الاعمال المصرفية بما يتفق واحكام الشريعة الاسلامية .

( ١ ٦ ٤ )

## المقرر /

د . غريب الجمال

٢٥ جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ

٢٢ مايو سنة ١٩٧٩ م

## أولاً : الحسابات الجارية

يقع المصرف حسابات جارية يودع بها عملاء المصرف المبالغ التي يريدون إيداعها بها محافظة عليها بما ييسر لهم سحبها بالقدر الذي يحتاجون إليه وفي أي وقت يشاءون .

ولا يدفع المصرف أية فوائد عن المبالغ الودعة في تلك الحسابات كما لا يحمل الودعين أية نفقات أو مصاريف نظير حفظها .

وحسب لا تظل هذه المبالغ مكتنزة يسمى البنك إلى تحريكها مع مراعاة مقتضيات السيولة ومع الالتزام بوضع المبالغ تحت تصرف عميل البنك في أي وقت يطلبها .

ويوصي المؤتمر بإضافة النصوص الثلاثة الآتية إلى الطلب المقدم من عميل البنك لفتح الحساب الجاري :

١ - بأن العميل للبنك في المصرف في الودعة الودعة بهذا الحساب والمختلفة بأموال البنك وأموال عملائه الآخرين مع التزام البنك وإثباتها بالنفع عند الطلب . ويكون هذا التصرف تحت مسئولية المصرف ولحسابه .

ب - يجوز للبنك تحميل حساب العميل بالمصاريف الضرورية بما فيها أجرة البريد والبرق والتلفونات والدمية وخلافها .

ج - علم استحقاق الحساب الجاري لأي نصيب في أرباح الاستثمار .

## ثانياً حسابات التوفير أو الودائع الادخارية

يقع المصرف لعملائه حسابات التوفير « الودائع الادخارية » تشجيعاً لثمار المدخرين وحثاً لهم على أن ينفقوا لسبقيل أيامهم ولصالح ذويهم .

وقد رأى المؤتمر عدم اعطاء ارباح على أرصدة الحسابات المذكورة ومماثلتها بمعاملة الحسابات الجارية إلا في الحالة التي ينص فيها في طلب فتح الحساب على أن المعاملة بين الودع والمصرف تأخذ حكم المضاربة .

## ثالثاً : ودائع الاستثمار

يودع عملاء المصرف مبالغ في حسابات ودائع مع التفويض بالاستثمار . وتتفرع هذه الودائع حسب مدة الرديعة والغرض منها .

وتستثمر المبالغ الودعة في هذه الحسابات على أساس المضاربة الشرعية . ويرى المؤتمر ضرورة النص على بيان نصيب كل من الودع « صاحب رأس المال » والبنك « المستثمر » وأن يكون النصيب نسبة شائعة في الربح لكي تصح المضاربة .

وفيما يتعلق بموضوع الاحتياطي والجانب يتعين أن يكون استقطاعه من حقوق المساهمين دون حصص أصحاب الودائع الاستثمارية .

## رابعاً : السحب على المكشوف

يسمح البنك لبعض العملاء بالموصول على قروض تتجاوز قيمة أرصدة حساباتهم الجارية بحيث يصبح حسابهم مكشوفاً « حسب التعبير المصرفي » ويتم ذلك لمدة قصيرة مع تحديد حد أقصى بقيمة المبالغ المسحوبة . ولا يتقاضى البنك عن ذلك أية مصاريف أو فوائد .

ويرى المؤتمر أن هذا التعامل جائز شرعاً ولا يوجد ماخذ عليه بل هو نوع من القرض الحسن الذي تستحقه الشريعة الإسلامية لمن يحتاجون إليه .

## خامساً : تمويل المشروعات

يتم تمويل المشروعات بمعرفة المصرف الإسلامي واستثمار أمواله في هذه المشروعات وفقاً لما تقتضي به

## ج - الشركة الثابتة برأس مال مشترك :

يقوم المصرف بنشاطه الاستثماري عن طريق اشتراكه في رأس مال المشروع التجساري أو الصناعي أو غيره الذي يقدم به عميل المصرف . وتعني الشركة الثابتة ان يبقى لكل طرف من الاطراف من حصصه الثابتة في المشروع الى حين انتهاء الشركة . وقد رأى المؤتمرون ان هذه المشاركة تقرها الشريعة الاسلامية اذا ما كان نشاطها حلالا ، وما يوزق الله به من ربح يوزع بين الشريكين او الشركاء بنسبة رأس مال كل منهم وان تكون الخسارة كذلك بنفس النسبة ان الغنم بالفرم . فاذا كان احد الشركاء قائما بادارة الشركة فتخصص له نسبة من صافي الربح يتفق عليها على ان يوزع باقي الربح بعد ذلك فيما بين الشركاء كل حسب حصته في رأس المال .

## د - الشركة المتناقصة والنتيية بالتعليك :

في هذه الشركة يعطي المصرف الحق لعميله في الحصول محله في الملكية سواء على دفعة واحدة او دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية حيث يقوم العميل بشراء حصص المصرف بعد مدة معينة . وقد رأى المؤتمرون ان المشاركات النتيية بالتعليك والتي يربط المصرف استثمار امواله فيها ان تكون على احدى الصور الاتية :

### المصورة الاولى :

يتفق المصرف مع عميله على تحديد حصة كل منهما في رأس مال المشاركة وشروطها . وقد رأى المؤتمرون ان يكون بيع حصص المصرف الى العميل بعد

احكام الشريعة الاسلامية عن طريق المشاركة فسي الاستثمارات التي يستطيع المصرف عن طريقها القيام باداء رسالته .

ومن صور التمويل التي اقروها المؤتمرون :

### ١ - الوكالة بالشراء بايجور :

يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة يحدد جميع اوصافها كما يحدد ثمنها ويوقعه العميل الى المصرف مضافا اليه اجرا معينا مقابل قيام المصرف بهذا العمل .

ويرى المؤتمرون ان هذا المصرف يعتبر توكيلا بالشراء وهو وكالة باجر شرعا ويراعى ان يكون الاجر الذي يحصل عليه المصرف في حدود اجر المثل من غير زيادة او نقصان . ويقدر المصرف هذا الاجر بمراجعة خبرته وامانتة .

### ب - الوعد بالشراء مراجعة :

يطلب العميل من المصرف شراء سلعة معينة يحدد جميع اوصافها ويحدد مع المصرف الثمن الذي سيشتريها به العميل بعد اضافة الربح الذي يتفق عليه بينهما . وهذا التعامل يتضمن وعدا من عميل المصرف بالشراء في حدود الشروط المتروكة عنها وعدا اخر من المصرف باتمام هذا البيع بعد الشراء طبقا لثبات الشروط . ومثل هذا الوعد ملزم للطرفين قضاء طبقا لاحكام المذهب المالكي . وملزم للطرفين بديانة طبقا لاحكام المذاهب الاخرى . وما يلزم بديانة يمكن الالتزام به قضاء اذا اقتضت المصلحة ذلك ، ويمكن للقضاء الترخيل فيه . وتحتاج صيغة العقود في هذا التعامل الى دقة شرعية فنية وقد يحتاج الالتزام القانوني بها في بعض الدول الاسلامية الى اصدار قانون بذلك .

ويكون اجر الوكالة مراعى فيه حجم التكاليف التي يتحملها المصرف في سبيل ارائه لا يقرن باصدار خطاب الضمان عادة من اعمسال يقوم بها المصرف حسب العرف المصرفي . وتشمل هذه الاعمال برجه خاص لجميع المعلومات ودراسة المشروع الذي سيتم بخصومه خطاب الضمان ، كما يشمل ما يهد به العميل الى المصرف من خدمات مصرفية متعلقة بهذا المشروع مثل تحصيل المستحقات من اصحاب المشروع .

وتقدير ذلك الاجر مقرون للمصرف بما ييسر على الناس شئون معاملاتهم وفقا لما جرى عليه العرف التجارى .

### سابعا : الاعتمادات المستندية

تناول حالات فتح الاعتمادات المستندية ما ياتي :

### الحالة الاولى :

ان يكون للعميل رصيد لدى المصرف يغطي كامل القيمة . ويأخذ المصرف اجرا على رساقته فيما بين العميل وبين المصدر فهو وكيل باجر .

ويؤى المؤتمر ان هذا لا يبار عليه من الناحية الشرعية ، ويراعى ان يكون اجر فتسح الاعتمادات مراعى فيه التخفيف عن الناس ومراعى فيه ايضا ما هو متبع حسب العرف التجارى .

### الحالة الثانية :

ان يكون العميل له رصيد في المصرف لا يغطي القيمة كلها والمصرف في هذه الحالة يكون شريكا في هذه الصفقة .

ريتم بيع البضاعة مرفوع المشاركة لحساب الشريكين . » المصرف وعمله ، ويحصل كل منهما على نصيبه فيما يوزق الله به من ربح بنسبة رأس مال كل منهما .

انعام المشاركة بمقد مستقل بحيث يكون للعميل شريك المصرف حرية التصرف ، ولا يلزم بأن يبيع حصصه للبنك خاصة بل يكون له الحق في بيعها للمصرف او لغيره ، وكذلك يكون الامر بالنسبة للمصرف بأن تكون له حرية بيع حصصه للعميل شريكه او لغيره .

### المصورة الثانية :

يتفق المصرف مع عميله على المشاركة في التمويل الكلي او الجزئي ، لمشروع ذي دخل متوقع ، وذلك على اساس اتفاق المصرف مع الشريك الاخر لحصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلا مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقى من الايراد او اى قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصا لتسديد اصل ما قدمه المصرف من تمويل .

### المصورة الثالثة :

يحدد نصيب كل من المصرف وشريكه في الشركة في صورة اسهم تمثل مجموع قيمة الشيء موضوع المشاركة ( فقياس مثلا ) يحصل كل من الشريكين « المصرف والشريك » على نصيبه من الايراد المتحقق من المقاسر . »

والشريك اذا شاء ان يقتني من هذه الاسهم المملوكة للمصرف عددا معيناً كل سنة بحيث تكون الاسهم الموجودة في حيازة المصرف متناقصة الى ان يتم تملك شريك المصرف الاسهم بكاملها فتصبح له الملكية المفردة للمقاسر دون شريك اخر .

### سابعا : خطابات الضمان والكفالات

خطاب الضمان يتضمن امرين : وكالة وكفالة . ولا يجوز اخذ اجر على الكفالة . ويجوز اخذ اجر على الوكالة .



## حادى عشر : بيع المسلم

تناول المؤتمر موضوع المسلم على ضوء ما اشترطه الفقهاء من شروط في هذا البيع بوصفه بيع اجل بجاهل ، اي بيع يحدد فيه الثمن ويدفع بالفعل مقدما وقت التعاقد يؤجل تسليم البيع الى وقت معين ، كما يحدد ايضا مكان التسليم ونقائه ومواصفات البيع وغير ذلك من الشروط .

ويرى المؤتمر ضرورة اتباع قواعد بيع المسلم بشروطه المقررة شرعا ومراعاة ذلك في كافة عقود المسلم .

## ثاني عشر : هيئة الرقابة الشرعية

وقد رأى المؤتمر ان يكون للبنك الاسلامي هيئة للرقابة الشرعية تشكل من بعض علماء الشريعة والقانون المقارب ورجال الاقتصاد وتختص بين ما تختص به بالنظر في اعمال البنك الاسلامي واستشاراته ومطابقتها لاحكام الشريعة الخراء .

## ثالث عشر : التنظيمات المالية والمحاسبية

عرض على المؤتمر بعض مقترحات اعدتها لجنة من الخبراء تتعلق بالتنظيمات المالية والمحاسبية التي في المصارف الاسلامية . وقد رأى ان توضع هذه المقترحات موضع الدراسة لانتقاء انسبها واصلاحها للتطبيق .

## الحالة الثالثة :

ان لا يكون للميل رصيد فيشتري المصرف البضاعة لنفسه مع تعهد العميل ان يشتريها من المصرف متى وصلت الى ميناء الوصول او متى ما وصل ما يدل على استلام المصرف للراسل في الخارج " وكيل المصرف الاسلامي " مستندات ملكية البضاعة .

وتكون العميل في هذه الحالة منفذا لورده بشراء البضاعة بعد استلامها سواء في ميناء الشحن او في ميناء الوصول " حسب الاتفاق مع المصدر " على اساس بيع الراجحة بشروطه المقررة شرعا .

## ثامنا : اصدار الشيكات

اجراء التحاويل الخارجية ( من والى الخارج ) :

الاستمرار في المعاملة الخاصة باصدار الشيكات واجراء التحاويل الخارجية من والى الخارج وذلك على الصورة المشرحة في بيان اعمال البنك . باعتبار ان هذه المعاملة لا يوجد مانع شرعي فيها .

## تاسعا : تحصيل المستندات من والى الخارج

الاستمرار فسي المعاملة الخاصة بتحصيل المستندات من والى الخارج ، وذلك على الصور المشرحة في بيان اعمال البنك . باعتبار ان هذه المعاملة لا يوجد مانع شرعي فيها .

## عاشرا : بيع وشراء العملات

الاستمرار في المعاملة الخاصة ببيع وشراء العملات وذلك على الصورة المشرحة والوضحة في بيان اعمال البنك لانها من قبيل المصارفة وتطبق عليها احكام الصرف المحددة في فقه الشريعة الاسلامية .

سُحُفٌ

رَقْمٌ ١٢

(٣٩٦)

مردم

ملک / تم

المراجعه

بسم الله الرحمن الرحيم

١٤٠٣ هـ

تحريرا في

١٩٨ م

الموافق

الى : مصرف فيصل الاسلامي في .....  
العنوان :

من : (اسم العميل)  
العنوان :

الموضوع : التمويل بطريق بيع المراجعة (شراء سلع وبيعها) .

السيد /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد ،

فقد علمنا انكم ترغبون في استخدام أموالكم بطريقة مربحة طبقا  
للشريعة الاسلامية . ونرغب في الحصول على بعض التمويل لاستثماره فيما  
أباحته الشريعة الاسلامية وطبق أحكامها .

وقد اطلعنا على نشرتم المعنونة "التمويل الاسلامي" (النشرة)  
المشتملة على عقودكم النمطية ، ونقر كل ما جاء بالنشرة ونلتزم بتنفيذه  
في كل معاملتنا المقترحة معكم .

ولهذا فاننا نطلب منكم أن تشتروا الأضاف المبينة بعد ومقدار  
معلوماتنا أن ثمنها السائد وتكلفتها التقريبية هي الموضحة بعد ، وسنقوم  
بشراؤها منكم بالشروط التالية وبالثمن المبين بعد :

ثمن الشراء والتكلفة		ثمن البيع		تواريخ الاستحقاق
بما فيها مصاريف	الاستيراد			
الصف				

وعلى أن تنقلوا ملكية هذه الأضاف إلينا عند ورودها أو ورود مستنداتنا  
القابلية للتحويل لنا . علما بأن الثمن المشار اليه يشمل التسليم في .....  
مع استعدادنا لتحمل الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من رسوم بيع ونقل  
ملكية . وسنقوم بتنفيذ المشروع وإدارته طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية  
الفراء .

واننا نقدم طى هذه الرسالة نسخا من الوثائق التالية للاطلاع عليها ، وهي مطابقة للتعليمات والشروط الواردة بالشرة \* كما نقر بأن هذه الوثائق صحيحة ، وهذه الوثائق هي :

- ١ - وصف تفصيلي للأصناف المطلوب شراؤها \*
- ٢ - استمارة معلومات عن العمل - مستكملة \*
- ٣ - استمارة معلومات عن المشروع - مستكملة \*
- ٤ - بيانات ميزانية العمل وبيانات الربح والخسارة لفترة الثلاث سنوات المالية السابقة \*
- ٥ - تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله \*

ونبعث طى هذه الرسالة شيكا لحسابكم بمبلغ \* ، وفقا لجدول الرسوم النمطية لخدماتكم ونفقاتكم بشأن النظر في هذا الطلب \*

ونأمل انكم ستنظرون في هذا الطلب وملحقاته في وقت قصير ، ونحن على استعداد لتقديم أية معلومات اضافية متى اقتضت الضرورة ذلك \*

ونرجو اخطارنا بقراركم في خلال — يوما من تاريخ تسليمكم لهذه الرسالة \*

وفي حالة قبولكم لطلبنا ، سنقوم فورا بمفاوضتكم وتنفيذ العقد النهائي بشكل يتفق والنصوص الواردة في الشرة \*

وفقنا الله سبحانه وتعالى في جهودنا المشتركة وفق ما أمر الله به \*

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

\* يجوز للمؤسسة حذفه متى اقتضت الظروف ذلك \*

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا ايها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"  
صدق الله العظيم

عقد

التمويل بطريق بيع المراجعة

انه في يوم ..... ١٤ هـ الموافق ..... ١٩ م .

بين :

..... شركة ..... (المؤسسة) مكونة طبقا لقوانين .....  
مقرها المسجل في ..... ويمثلها السيد / ..... بصفته .....  
والسيد / ..... بصفته ..... وهما مخولان حق التوقيع عن المؤسسة  
حسب البيان الموضح بالملحق (أ) المرافق .

وبين :

..... (العميل) ..... الجنسية ..... ومحلته المختار ..... جواز  
سفر رقم ..... صادر من ..... بتاريخ ..... \* .

إذا كانت شركة يكتب : شركة ..... (العميل) ..... مكونة طبقا  
لقوانين ..... ومقرها المسجل في ..... ويمثلها السيد / .....  
بصفته ..... والسيد / ..... بصفته ..... ولهما حق التوقيع بموجب  
التفويض الموضح بالملحق (ب) المرافق \* .

تمهيد

حيث أن العميل قد قدم للمؤسسة بتاريخ ..... هـ الموافق ..... م  
طلبها لتمويل شراء ..... على أساس بيعها له مراجعة .

وحيث أن المؤسسة قد وافقت بتاريخ ..... هـ الموافق ..... م على  
طلب العميل بعد الاطلاع على البيانات التي أرفقها بطلبه .

\* تحذف العبارة غير المطلوبة

فقد اتفق الطرفان على الآتى :

#### ١ - التمهيد

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد .

#### ٢ - تعريفات

اتفق الطرفان على أن يكون للاصطلاحات المبينة فى هذا العقد المعانى الآتية :

"استمارة معلومات عن العميل" : تعنى الاستمارة التى تضمنها الملحق (ج) المرافق المصعد بمعرفة العميل ، وهى تحوى بيانات خاصة بالعميل .

"استمارة معلومات عن المشروع" : تعنى الاستمارة المصعد بمعرفة العميل التى تضمنها الملحق (د) المرافق ، وهى تحوى الغرض التجارى الذى سيتم التمويل من أجله فى هذا العقد .

#### "النشرة"

: تعنى النشرة الخاصة بالمؤسسة المصنوعة "التمويل الاسلامى" التى تسلم العميل نسخة منها وأقر باطلاعه عليها .

#### "السلع"

: تعنى الاصناف التى يلتزم العميل بشرائها طبقاً لهذا العقد بالكميات والأوصاف المحددة بعقد التوريد .

#### "عقد التوريد"

: يعنى العقد أو أمر الشراء الموضح

بالملاحق (هـ) المرافق ، الذى  
ستشترى المؤسسة بموجبه - السلع  
لبيعها الى العميل .

المشروع\*  
يعنى القرض التجارى الذى يستخدم  
السلع من أجله طبقا لهذا العقد،  
على الوجه الموضح بالملاحق  
(د) المرافق .

الحساب الجارى\*  
يعنى الحساب الجارى الاسلامى  
المفتوح لدى المؤسسة باسم العميل  
برقم ..... لأغراض مشروع  
.....

الحساب الاستثمارى\*  
يعنى الحساب الاستثمارى الاسلامى  
المفتوح لدى المؤسسة باسم العميل  
برقم ..... لأغراض مشروع  
.....

تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله\*  
يعنى التخطيط المالى للمشروع  
المعد بمعرفة العميل الذى تضمنه  
الملاحق (هـ) المرافق .

بيانات العميل المالية\*  
تعنى - ميزانية العميل وبيان  
دخله المخطط بمعرفة العميل  
لفترة الثلاث سنوات الأخيرة  
والمراجعة بواسطة مراقب  
حسابات مستقبل \* - - -  
تضمنها الملاحق (و) المرافق .

سعر شراء\*  
يعنى سعر شراء السلع بمواصفاتها

مالم يتم تعديلها بموافقة المؤسسة \*



الموضحة بالملحق (ج) المرافق -  
الذى يتعين على العميل دفعه  
للمؤسسة طبقا للسعر الحقيقي  
الذى دفعته طبقا لعقد التوريد  
مضافا اليه كل ما تكبدته  
المؤسسة من مصاريف فعلية  
وزرائب ورسوم جمركية بشأنها  
حتى مكان التسليم المحدد في عقد  
التوريد ، مضافا اليه ما تفاوض  
واتفق عليه الطرفان من ربح  
للمؤسسة .

"تواريخ الاستحقاق" : تعنى التواريخ التى يستحق فيها  
سداد أى جزء من ثمن الشراء  
بمعرفة العميل للمؤسسة طبقا  
للجدول الذى تضمنه الملحق (ط)  
المرافق .

#### \* الأيداع ضمانا لتنفيذ الالتزامات :

يعنى المبالغ التى أودعها العميل  
فى الحساب الاستثمارى ضمانا  
لتنفيذ التزامه بسداد ثمن  
الشراء فى مواعيد الاستحقاق .

#### ٣ - اتفاق شراء وبيع :

التزم العميل بأن يشتري السلع عند استلامه اخطارا بوصولها الى مكان  
الوصول المحدد بعقد التوريد . والتزمت المؤسسة بتسليمه حينئذ السلع أو  
مستندات ملكيتها .

#### ٤ - طريقة السداد :

(١) ( بديل للعملاء الذين يشترون السلع لاستعمالهم الخاص ) يلتزم  
العميل بسداد ثمن الشراء فى تواريخ الاستحقاق أو قبلها فى  
الحساب الجارى ، وتلتزم المؤسسة بنهم الثمن من هذا الحساب فى  
تواريخ الاستحقاق .

(أ) (بديل للعملاء الذين يشترون السلع للاتجار فيها) يلتزم العميل بسداد ثمن الشراء في تواريخ الاستحقاق أو قبلها في الحساب الجاري . وعلى أن تقيد كل حصة الاتجار في السلع في الحساب الجاري ، مع التزام العميل بأن يوضح على فواتير مبيعات السلع بأن حصة البيع لا تدفع الا في الحساب الجاري . وتلتزم المؤسسة بالاستمرار في تحويل نسبة ..... % من هذه الحصة للحساب الاستثماري الى أن يعادل رصيد هذا الحساب (المبلغ وعائده) الالتزامات المستحقة على العميل طبقا لهذا العقد .

(ب) سدد العميل عند التوقيع على هذا العقد مبلغا قدره ..... في الحساب الاستثماري لصالحه ، على أن يظل هذا الحساب مجمدا لصالح المؤسسة ضمانا لتنفيذ التزامات العميل طبقا لهذا العقد .

٥ - تعهدات العميل :

يقر العميل للمؤسسة في تاريخ هذا العقد بما يلي :

(أ) \* (بديل في حالة ما اذا كان العميل شركة) أنه شركة مكونة طبقا لقوانين ..... ، وأنه قد سلم المؤسسة صور طبق الأصل من مستندات تأسيس شركته بعد توقيعه عليها . كما أنه يملك كافة الصلاحيات والتراخيص اللازمة لإدارة أعمالها الحالية والمشروع .

(أ) \* (بديل في حالة ما اذا كان العميل شركة أشخاص) أنه شركة مكونة طبقا لقوانين ..... ، وأنه قد سلم المؤسسة صورة طبق الأصل من عقد تأسيس الشركة موقع عليها منه . كما أن العميل يملك كافة الصلاحيات والتراخيص اللازمة لإدارة أعمالها الحالية وأعمال المشروع .

\* يحذف البديل الذي لن يستخدم .

أ - \* (بديل في حالة ما إذا كان العميل منشأة فردية) انه يدير العمل بصفته المالك الوحيد للمنشأة التي تحمل اسم ..... ، والعميل يملك كافة الملاحيات والتراخيص اللازمة لإدارة العمل الحالي والمشروع .

ب - ان استمارة المعلومات عن العميل حقيقية وصحيحة .

ج - انه خبير بالمشروع وعلى دراية كاملة بكافة الأعمال المتعلقة به .

د - انه قد توخى منتهى الحرص الذى تتطلبه الشرة - لدى إعداد استمارة المعلومات عن المشروع واستمارة تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله \* ، حيث كان هذا الإعداد مبنيًا على خبرته ومعرفته ومآقام به من تحريات معقولة للاطمئنان الى أن ماتضمنته هاتين الاستمارتين يمثل الواقع ويكشف عن كافة العناصر التي تساعد المؤسسة على اتخاذ قرارها بإبرام هذا العقد .

هـ - ان البيانات المالية للعميل مطابقة للأصول المحاسبية المقبولة عموماً ، فهي تمثل الحالة المالية للعميل في التواريخ الموضحة بها وربحه وخسارته خلال الفترات المبينة وعدم وجود ديون أو مطالبات شايته أو محتملة في تلك الفترة - غير ماهو ظاهر في بيانات العميل المالية .

و - أنه لم يواجه تغيرات مادية تؤثر على العمليات التي يقوم بها أو على مركزه المالي - منذ تاريخ آخر ميزانية تضمنتها بيانات العميل المالية .

#### ٦ - تعهدات المؤسسة

تعهدت المؤسسة للعميل في تاريخ هذا العقد بما يلي :

أ - أن المؤسسة شركة مكونة طبقاً لقوانين ..... ، وأنها تملك

\* يحذف البديل الذى لن يستخدم .

\* تحذف اذا لم تطلبها المؤسسة .

كافة الملاحظات والتراخيص اللازمة لإدارة أعمالها وشراء السلع موضوع عقد التوريد وبيعها بالتالى للعميل .

ب - أن المؤسسة لديها الآن المبالغ المطلوب منها جادها طبقا لهذا العقد .

ج - أن المؤسسة ستشتري السلع بالأسعار السائدة ، وفي حدود الثمن الذى بينه العميل فى الطلب .

#### ٧ - الالتزامات العامة للعميل

يتعهد العميل للمؤسسة بالقيام بمايلى :

أ - إبلاغ المؤسسة فوراً عن أى تغيير فى بيانات استثمار المعلومات عن العميل .

ب - سداد جميع المبالغ المطلوبة لسداد ثمن الشراء فى تواريخ مستحقة الاستحقاق .

ج - استخدام السلع على الوجه الموضح فى استثمار المعلومات عن المشروع .

د - المحافظة على السلع وجميع الأصول الخاصة بالعمل بعيداً عن أى رهن أو حجز فيما عدا ما يكون عليها من ديون أو التزامات لمالك المؤسسة أو كان ذلك مسموحاً به طبقاً للملحق (ى) المرافق .

هـ - تقديم البيانات التالية التى تعد حسب التعليمات الواردة بالبنشرة وذلك فى أجل لا يتجاوز ثلاثين يوماً من نهاية كل ثلاثة أشهر هجرية / ميلادية :

(١) بيان عن السيولة النقدية للمشروع ودخله عن ربع السنه المنقضى ، يتم اعداده طبقاً للمبادئ التى اتبعت فى الملحق

(و) المرافق ، مع اعطاء تفسير واضح لكل تغيير يحدث بالنسبة لاحتياجات السيولة النقدية الواردة في الملحق (و) \*

(٢) كشف للميزانية وبيان الدخل السنوي للعميل اللذين يتم اعدادهما طبقا للمبادئ التي اتبعت في البيانات المالية للعميل . ويتم مراجعة كشف الميزانية السنوي وبيان الدخل السنوي بواسطة شركة مراجعين مستقلة تعترف بها المؤسسة ، على ان تقدم هذه الوثائق المراجعة الى المؤسسة خلال مائة وعشرين يوما من نهاية السنة المالية للعميل .

و - امساك سجلات محاسبة صحيحة ومنظمة بشأن المشروع وبشأن وضعه المالي . بما في ذلك جميع الفواتير والسجلات والعقود وأى وثائق أخرى وحفظها بالعنوان التالي : .....

ز - ان يقدم للمؤسسة - متى طلب منه ذلك - أية معلومات أو وثائق أو مستندات تتعلق بالمشروع أو بوضع العميل المالي . كما يسمح العميل للمؤسسة أو لأي ممثل تعينه لفحص السجلات المتعلقة بالمشروع أو بوضع العميل المالي .

ح - ابلاغ المؤسسة فورا وكتابة عن أية تطورات تجارية تسترعى انتباهه ويكون من شأنها التأثير على قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته طبقا لهذا العقد .

ط - ألا يقوم بعمليات لصالح الغير يستفيد منه على حساب المشروع (بمبورة مباشرة أو غير مباشرة) . وعليه في كل ما سبق أن يستشير المؤسسة بشأن السياسة الواجب اتباعها لضمان دوام الاتفاق بين الطرفين . وذلك دون الاخلال بأي التزام يعطى للعميل حقا من الحقوق طبقا لهذا العقد .

ي - تحمل كافة الضرائب والمصاريف المترتبة على انتقال ملكية السلع من

\* تحذف اذا لم تطلبها المؤسسة .

المؤسسة الى العميل ، بالإضافة الى مصاريف التسليم من مكان الوصول  
المبين في عقد التوريد (بما في ذلك الرسوم الجمركية أن وجدت) .

(ك) يتحمل المسؤولية الكاملة عن ادارة المشروع دون مخالفة أحكام  
القوانين المدنية والجنائية المعمول بها .

(ل) ادارة المشروع طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية الغراء .

#### ٨ - الالتزامات العامة للمؤسسة :

تتعهد المؤسسة للعميل أن تقوم بمايلي :

أ - بيع وتسليم السلع للعميل طبقا لشروط هذا العقد .

ب - الا تسلم الورثة أية مبالغ الا مقابل مستندات شحن السلع  
بالمواصفات المطلوبة خالية من أي عيب حسب شهادة صادرة من  
شركة اشراف دولية متخصصة ومعينة من قبل المؤسسة باعتبار تعتبر  
من تكاليف السلعة .

ج - استشارة العميل كلما اقتضت الظروف ذلك في أي أمر لتحديد  
السياسة الواجب اتباعها لضمان سلامة تطبيق هذا العقد . وذلك  
دون الاخلال بأي التزام يعطى للمؤسسة حقا من الحقوق طبقا لهذا  
العقد .

د - الوفاء بالتزاماتها طبقا لهذا العقد وطبقا لأحكام الشريعة  
الاسلامية الغراء .

#### ٩ - ضمانات المؤسسة :

وافق العميل على جميع الشروط التي تضمنها عقد التوريد ، وتنازلت  
المؤسسة - نتيجة لذلك - للعميل عن كافة حقوقها بشأن الضمانات تجاه  
المورد في عقد التوريد . ولا تكون المؤسسة مسئولة قبل العميل بعد

ذلك وبعد قيامها بالتزاماتها على النحو الموضح بالبند (٨) من هذا العقد - عن أية سلعة مطلوبة بعد تسليم العميل لمستنداتها .  
ومن حق العميل الرجوع على المورد بما قد يراه بشأن السلع .

#### ١٠ - الضمانات الإضافية :

يلتزم العميل بأن يقدم للمؤسسة الضمانات الإضافية أو الثمانية الموضحة بالملحق (ك) المرافق - كضمان للتنفيذ الكامل والسريع للالتزامات . ولا يلتزم المؤسسة بتقديم أية أموال طبقاً لهذا العقد إلا بعد تسليمها الوثائق المستكملة والمقبولة للمؤسسة شكلاً ومضموناً بشأن تنفيذ الصفقة الموضحة بالملحق (ك) .

#### ١١ - مخاطر الفقد :

يلتزم العميل بمخاطر فقد السلع منذ إخطاره بوصولها إلى مكان الوصول الموضح بعقد التوريد .

#### ١٢ - التكافل الاسلامي :

الترزم العميل بأن يقدم للمؤسسة بصورة مرضية لها ما يفيده حصوله على تغطية كافية للسلع ضد مخاطر الفقد أو الهلاك أو التلف - بعمل مك أو أو وثيقة تكافل اسلامي على نفقته الخاصة لصالح المؤسسة . فان لم توجد شركة تكافل اسلامي جان له - حتى يوجد التكافل - أن يتخذ بديلاً مؤقتاً . وتوضع حصيلة التكافل أو بديله في الحساب الاستثماري لمواجهة التزامات العميل طبقاً لهذا العقد .

#### ١٣ - التعويض

يلتزم أي طرف يخل بأحد التزاماته المالية بهذا العقد بتعويض الطرف الآخر عن الأضرار الفعلية التي ألحق بها نتيجة لهذا الاخلال .  
مالم يكن هذا الاخلال بفعل قوة قاهرة أو بسبب وقوع حرب أو اضطرابات مدنية مما يعفى الطرف الذي أخل بالتزامه عن أداء هذا الالتزام .

ويقدر التعويض عن الأضرار - الذي يدفع لأي من الطرفين على النحو التالي :

( أ ) إذا كان التعويض بسبب تأخر أي طرف في سداد المبالغ المطلوب منه سدادها فيقدر على أساس متوسط أرباح حسابات الاستثمار بالمؤسسة خلال فترة التأخر في السداد ، فإن لم يكن هناك عائد في حسابات الاستثمار في هذه المدة ، فلا ضرر بشأن تأخير السداد ولاتعويض بشأنه . وقد اتفق الطرفان على تنفيذ هذا البند لمصلحة أي منهما من واقع الحسابين الجارى والاستثمارى للمشروع .

( ب ) إذا كان التعويض عن أضرار أخرى فعليه ألتمت بأى طرف بسبب الطرف الآخر ، فيقدر التعويض عنها بواسطة هيئة التحكيم على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية .

( ج ) يشتمل التعويض على أتعاب المحامين وأية مصاريف تحصيل أخرى .

١٤ - التحكيم

في حالة نشوب أي نزاع بين الطرفين - لم يتمكن من حله وديا - بشأن هذا الاتفاق أو تنفيذه يتم إخطار أي طرف للآخر ببسبب النزاع ، ويتم عرض النزاع على التحكيم طبقا للقوانين المعمول بها في ..... ، بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ، ويعين كل طرف محكما عنه ويعين الحكمان المختاران حكما ثالثا . فإذا لم يعين الحكمان الحكم الثالث ، أو لم يعين أحد الطرفين حكمه في المدة المقررة باللائحة ، قامت هيئة الرقابة الشرعية لدار المال الاسلامى بالتعيين ، وذلك في نطاق المدد والإجراءات المنصوص عليها في لائحة التحكيم الخاصة بمجموعة دار المال الاسلامى . ويكون حكم هيئة التحكيم نهائيا وملزما للطرفين ، ويجوز لمن حكم لصالحه أن ينشر الحكم وينفذه .

١٥ - المقاصة

يجوز للمؤسسة أن تجري مقاصة على أرصدة أى حساب من حسابات العميل لدى المؤسسة أو على أى التزام من المؤسسة تجاه العميل مقابل أى التزام من العميل تجاه المؤسسة فيما يتعلق بهذا الاتفاق .

\* سيكون محل تعديل كبير في كل بلد .



## ١٦ - التعجيل بالاداء

لما كان التمويل الاسلامى يتطلب الثقة المتبادلة والصدق فى المواعيد، لذا فانه فى حالة اخلال العميل بآى التزام خاص بسداد أى مبلغ فى تاريخ استحقاقه طبقا لهذا العقد أو أى عقد أو اتفاق آخر بين المؤسسة والعميل ، جاز للمؤسسة بموجب اخطار يوجه للعميل ، أن تعلن أن كل المبالغ الواجبة الدفع بموجب هذا العقد تصبح مستحقة وواجبة الدفع فورا .

## ١٧ - أحكام عامة

أ) اتفق الطرفان على اعتبار أى طرف منهما قد تسلم اخطار الطرف الآخر أو أى وسيلة اتصال أخرى يسمح بها العقد بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ ارسال الاخطار فى البريد المسجل يعلم الوصول ، موجها لعنوان الطرف الآخر الموضح بالاتفاق أو حسب آخر عنوان له أخسطر به الطرف الآخر كتابة بهذا العنوان ، أو بعد يوم من تاريخ تسليم الاخطار فعلى لهذا العنوان .

ب) لايجوز تعديل أى نص من نصوص هذا الاتفاق أو حذف أية عبارة أو شرط الا باتفاق كتابى وبواسطة شخص مفوض بذلك .

ج) تعتبر الملاحق المرفقة بهذا العقد جزءا لايتجزأ منه .

د) تم توقيع هذا الاتفاق من نسختين معاشلتين وأصليتين ، وعلى كل صفحة من صفحاته ، وكذلك تم التوقيع بالأحرف الأولى على كل صفحة من صفحات الملاحق المرفقة .

العميل :

(الختم)

الموالة

(الختم)

(التوقيع)

بواسطة .....

بواسطة : .....

بواسطة .....

بواسطة : .....

التاريخ الهجري :

التاريخ الميلادي :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"المسلمون عند شروطهم الا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا"

مدق رسول الله

## بيع المراجعة

الوصف	الملحق
جدول بأسماء المفوضين بالتوقيع عن المؤسسة .	أ
مستند بالمفوضين بالتوقيع عن العميل .	ب
استمارة معلومات عن العميل ، تعطى فيها تفاصيل تتعلق بهوية العميل وتاريخه .	ج
استمارة معلومات عن المشروع ، يعطى فيها وصف المشروع .	د
عقد التوريد .	هـ
تخطيط السيولة النقدية للمشروع ودخله .	و
بيانات مالية مراجعة للعميل عن الثلاث سنوات السابقة .	ز
شحن الشراء .	ح
مواعيد التمويل .	ط
حقوق الامتياز المصرح بها .	ي
وصف للخصائص الإضافية والثانوية .	ك

ساجد

رق ١٣٨



بسم الله الرحمن الرحيم

# البنك المركزي المصري (٤١٣)

المركز الرئيسي  
الرقابة على البنوك

القاهرة في ١٩ / ١١ / ١٩٨٤

رجل

الرجاء عند الرد ذكر رقم  
٨٧/١٨٤٢

السيد/ محمد رضوان المارديني  
مكة المكرمة ب. ب. ٢٧٩٠  
المملكة العربية السعودية

تحية طيبة وبعد ،

نشير الى خطابكم الى السيد نائب المحافظ بشأن الاستفسار عن علاقة البنك المركزي المصري بالبنوك الاسلامية وكيفية مراقبة نشاط تلك البنوك ، ونرجو الا حاطة أن البنك المركزي المصري يقوم بمتابعة نشاط كافة البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية - بما فيها البنوك الاسلامية - من واقع بيانات شهرية عن مركزها المالي تقدمها تلك البنوك للبنك المركزي المصري ، وكذا التفتيش على سجلاتها للتحقق من سلامة مركزها المالي ومدى التزامها بتشريعات البنوك والا ثمان والقرارات الصادرة من البنك المركزي وكذا مدى التزامها بالغرض الذي انشئت من اجله على النحو الوارد بنظمها الأساسية .

ونرفق مع هذا نسخة من قانون البنوك والا ثمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن البنك المركزي والجهاز المصرفي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مدير عام الرقابة على البنوك

قرار رئيس الجمهورية  
بالتانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧  
بإصدار قانون البنوك والائتمان\*

باسم الأمة  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مركزي للدولة :

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ببعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ؛  
وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ؛  
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ؛  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن البنوك والائتمان .

مادة ٢ - على كل منشأة خاضعة لأحكام القانون المرافق والتي تزاول نشاطها وقت صدوره أن تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بأحكامه طلبا بتسجيلها في السجل المعد لهذا الغرض بالبنك المركزي وفقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في المواد ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ .

وتعفى المنشآت المذكورة من الشروط المنصوص عليها في المادة ٢١ ، على أن تستوفي هذه الشروط خلال المواقف وطبقا للشروط والأوضاع المنصوص عليها في القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك .

\* نشر في العدد ٥٣ مكرر دة غير اعتيادي من الوقائع المصرية الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٧ .

ويشطب تسجيل المنشأة اذا لم تستوف الشروط المنصوص عليها  
في هذه المادة خلال المدة المحددة لذلك .

مادة ٣ - لوزير المالية والاقتصاد ان يستثنى أى بنك من البنوك  
القائمة بالعمل وقت صدور هذا القانون من تطبيق الفقرة ( د ) من المادة  
٣٩ وذلك لفترة يحددها في قراره وبالشروط التى يفرضها لذلك .

مادة ٤ - يباشر وزير المالية والاقتصاد الاختصاصات المخولة  
للمؤسسة الاقتصادية بمقتضى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ وذلك بالنسبة  
للأمور التى تتعلق بالبنك المركزى .

مادة ٥ - يسرى حكم المادة ١٧ على أوراق النقد التى أصدرها البنك  
الاهلى المصرى قبل العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٦ - يلغى القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ بإنشاء بنك مرتضى  
للدولة ، كما يلغى كل ما يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٧ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة  
القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

يصمم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٦ ( ١٣ يوليئ سنة ١٩٥٧ )

جمال عبد الناصر

## الباب الاول

### البنوك والرقابة عليها

#### الفصل الاول - البنك المركزى

#### الفرع الاول - نظام البنك واغراضه

مادة ١ - يكون البنك الاهلى المصرى البنك المركزى للدولة ، ويقوم بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطط العامة للدولة ، وبما يساعد على دعم الاقتصاد القومى واستقرار النقد المصرى .

ويتخذ البنك فى سبيل تحقيق اغراضه الوسائل الآتية :

( أ ) التأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحى النشاط التجارى والصناعى والزراعى .

( ب ) اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية او المالية العامة والمحلية .

( ج ) مراقبة الهيئات المصرفية بما يكفل سلامة مركزها المالى .

( د ) ادارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الاجنبى .

مادة ٢ - يكون للبنك المركزى مجلس ادارة يباشر السلطات المخولة للبنك طبقا لاحكام هذا القانون .

ويشكل المجلس من محافظ يرأس المجلس ، ونائب محافظ وعدد من الاعضاء لا يقل عن ٣ ولا يجاوز ٧ ومندوبين عن وزارة المالية والاقتصاد يكون لهما ما لسائر الاعضاء من صلاحيات وحقوق .

مادة ٣ - يكون تعيين المحافظ ونائبه بقرار من رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد . ويشترط فيهما النفرغ لاعمالهما .

ويكون تعيين مندوبى وزارة المالية والاقتصاد بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

وتنتخب الجمعية العمومية باقى اعضاء المجلس لمدة خمس سنوات .



مادة ٤ - يشترط في المحافظ ونائبيه وأعضاء المجلس :

(أ) أن يكونوا جميعا مصريين مولدا .

(ب) ألا يكون لهم مصالح جديدة في أى بنك من البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون .

(ج) أن يكونوا متمتعين بجميع حقوقهم المدنية والسياسية .

مادة ٥ - يصدر رئيس الجمهورية قرارا بنظام البنك المركزى .

مادة ٦ - يباشر مجلس الادارة السلطات المخولة للبنك بمقتضى هذا القانون .

مادة ٧ - يجتمع مجلس الادارة برئاسة على دعوة المحافظ للنظر فى المسائل المعروضة عليه .

ويجتمع كذلك بناء على طلب مقدم من نصف عدد الأعضاء أو بناء على طلب مندوبى وزارة المالية والاقتصاد .

ويجب أن يجتمع المجلس مرتين على الأقل كل شهر .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره نصف عدد أعضائه على الأقل من بينهم أحد مندوبى وزارة المالية والاقتصاد .

وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة ، وفى حالة التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٨ - يدير المحافظ جميع شئون البنك وفقا لقرارات مجلس الادارة .

مادة ٩ - يعد البنك المركزى بيانا أسبوعيا عن مركزه المالي مقارنة بمركزه خلال الأسبوع السابق وذلك طبقا للنموذج الذى يقرره مجلس ادارته بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد .

وينشر هذا البيان فى الجريدة الرسمية وترسل نسخة منه موفعا عليها من المحافظ الى وزير المالية والاقتصاد .

مادة ١٠ - يعيد بمراجعة حسابات البنك سنويا الى مراقبين يعيّنهما وزير المالية والاقتصاد .

وعلى البنك أن يضع تحت تصرف المراقبين جميع الدفاتر والأوراق والبيانات التى يريانها ضرورية للقيام بوظيفتهما .

مادة ١١ - يوزع صافي الأرباح الناشئة عن عملية إصدار أوراق النقد بعد خصم الشروقات المعتمدة بمعرفة مراقبي الحسابات بين الحكومة والبنك بنسبة ٨٥ ٪ للحكومة و ١٥ ٪ للبنك ، وتؤول للحكومة كل زيادة ناشئة عن إعادة تقويم الرصيد الذهبي الموجود في غطاء الإصدار .

مادة ١٢ - يخصص صافي أرباح البنك السنوية بعد الترحيل للاحتياطات والأرباح المرحلة التي يقررها مجلس الإدارة لدفع ربح سنوي للمساهمين في حدود ٢٠ ٪ من قيمة السهم الاسمية .

### الفرع الثاني - علاقة البنك مع الحكومة

مادة ١٣ - يقوم البنك بأعمال مصرف الحكومة ولا يتقاضى أى أجر عن الخدمات التي يؤديها لها .

ويجوز للبنك - بعد موافقة مجلس إدارته - أن يقوم بالاعمال المصرفية للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى بالشروط ذاتها .

مادة ١٤ - ينوب البنك عن الحكومة في إدارة الدين العام وإصداره والقيام بخدماته واستهلاكه .

ويعطى البنك المشورة للحكومة قبل عقد قروض محلية أو خارجية .

مادة ١٥ - يجوز للبنك ان يقدم قروضا للحكومة لتغطية ما قد يكون في الميزانية العامة من عجز موسمي بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠ ٪ من متوسط إيرادات الميزانية العامة في خلال السنوات الثلاث السابقة وتكون هذه القروض لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد لثلاثة اشهر أخرى وهكذا على أن تؤدي خلال اثني عشر شهرا على الأكثر من تاريخ تقديمها .

وتعين الشروط الخاصة بهذه القروض بالاتفاق بين الحكومة والبنك وذلك وفقا لحالة النقد والائتمان السائدة وقت تقديمها .

### الفرع الثالث - إصدار أوراق النقد

مادة ١٦ - يكون للبنك المركزي وحده امتياز إصدار أوراق النقد ، ويحدد وزير المالية والاقتصاد - بعد أخذ رأى البنك - فئات أوراق النقد التي يجوز إصدارها واتساعها ورسمتها وغير ذلك من المواصفات . ويجب أن تحمل هذه الأوراق توقيع محافظ البنك المركزي .

مادة ١٧ - يكون لاوراق النقد التي يصدرها البنك المركزي قوة ابراء غير محدودة .

مادة ١٨ - يجب أن يقابل أوراق النقد المتداول بصفة دائمة وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبي وصكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وسندات مصرية تضمنتها الحكومة المصرية وأوراق تجارية قابلة للخصم .

ويحدد مقدار الذهب اللازم لغطاء الاصدار بقرار من رئيس الجمهورية ،  
وتحدد أنواع ونسب الاصول الأخرى بقرار من وزير المالية والاقتصاد  
بعد أخذ رأى البنك .

### الفصل الثاني - البنوك

#### الفرع الاول - أحكام عامة

مادة ١٩ - يحظر على أى فرد أو هيئة أو منشأة غير مسجلة طبقاً لأحكام هذا القانون أن تباشر بصفة أساسية وعلى وجه الاعتياد أى عمل من أعمال البنوك .

ويستثنى من ذلك :

( أ ) المؤسسات العامة التي تباشر عملاً من هذه الاعمال في حدود القرار الصادر بإنشائها .

( ب ) البيوت المشغلة بتسليف النقود على رهونات .

( ج ) الشركات العقارية وغيرها من الهيئات التي تقوم بتقسيم الاراضى أو باقامة المباني وبيعها بالأجل .

مادة ٢٠ - يقدم طلب التسجيل الى البنك المركزي وفقاً للشروط والاضاع التي تقررها اللائحة التنفيذية . وبعد تسديد الرسم الذي تحدده هذه اللائحة في حدود مائة جنيه عن المركز الرئيسى وخمسين جنيهاً عن كل فرع أو وكالة ، وتودع حصيلته في الحساب الخاص برسم الرقابة والاعتراف .

مادة ٢١ - يتم التسجيل فى سجل خاص يعد لذلك فى البنك المركزى وفقا للشروط الآتية :

( أ ) ان تكون المؤسسة متخذة شكل شركة مساهمة مصرية أو شركة مساهمة مصرية تحت التأسيس وأن تكون أسهمها جميعها اسمية وملوكة لمصريين دائما .

( ب ) أن يكون رأس مالها المدفوع لا يقل عن خمسمائة ألف جنيه مصرى .

( ج ) أن يكون أعضاء مجلس إدارتها والمسئولون عن الإدارة فيها مصريين .

( د ) أن يوافق مجلس إدارة البنك المركزى على تسجيلها .

مادة ٢٢ - يجوز لمجلس إدارة البنك المركزى - بعد اعتماد وزير المالية والاقتصاد - ان يرفض طلب التسجيل استنادا الى أحد الأسباب الآتية .

( أ ) مخالفة أى حكم من أحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو غيره من القوانين واللوائح .

( ب ) اذا كان وجود البنك لا يتفق والمصلحة الاقتصادية العامة أو الظروف الخاصة بالجهة المطلوب تأسيس البنك فيها .

( ج ) اذا كان الاسم التجارى الذى يتخذه البنك مماثلا أو مشابها الى درجة تدعو الى اللبس لاسم بنك آخر أو منشأة أخرى .

ويخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب موصى عليه مضحوب بعلم وصول .

واذا لم يقدم الطالب باستيفاء الطلب ومرفقاته أو تنفيذ ما طلبه مجلس الإدارة من الاشتراطات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ اخطاؤه اعتبر متنازلا عن طلبه .

وفى جميع هذه الاحوال لا يكون للطالب الحق فى استرداد الرسوم المؤداة .

وتنشر فى الجريدة الرسمية القرارات الصادرة من مجلس الإدارة بقبول طلبات التسجيل .

مادة ٢٣ - يحظر على أية منشأة غير مسجلة طبقا لاحكام هذا القانون أن تستعمل كلمة « بنك » ومرادفاتها أو أى تعبير يماثلها فى أى لغة سواء فى تسميتها الخاصة أو فى عنوانها التجارى أو فى دعايتها .

مادة ٢٤ - يجب اخطار البنك المركزي عن كل تعديل يراد اجراؤه في العقد التأسيسي للشركة أو في نظامها ، كما يجب الاخطار عن كل تعديل في البيانات التي قدمت عند طلب التسجيل .

ويقدم الاخطار طبقا للأوضاع المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ويصدر في شأن هذا الاخطار قرار من محافظ البنك المركزي وفقا للشروط الموضوعة للقرارات الخاصة بطلبات التسجيل .  
ولا يجوز أن يعمل بهذه التعديلات الا بعد التأشير بها في هامش السجل .

مادة ٢٥ - يتولى مراجعة حسابات البنك مراقبان للحسابات ، ولا يجوز للمراقب الواحد أن يراجع حسابات أكثر من بنكين في وقت واحد ، كما لا يجوز له أن يحصل على قروض بضمان أو بغير ضمان من البنك الذي يراجع حساباته .

مادة ٢٦ - على مراقب الحسابات أن يحظر البنك كتابة عن أى نقص أو خطأ أو أية مخالفة تستوجب الاعتراض عليها .  
ويجب أن يتضمن تقرير المراقب السنوى بيان الوسائل التي توصل بها للتحقق من وجود الأصول وطرق تقويمها وكيفية تقدير التعهدات القائمة .

وعليه أن يوضح في التقرير أيضا ما اذا كانت العمليات التي قام بمراجعتها تخالف أى حكم من أحكام هذا القانون أو اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

وعليه أن يرسل صورة من هذا التقرير الى محافظ البنك المركزي .

مادة ٢٧ - على البنوك أن تقدم الى البنك المركزي بيانات شهرية عن مركزها المالى في المواعيد وطبقا للنماذج التي ينص عليها في اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٨ - على كل بنك أن يقدم للبنك المركزي صورة من كل تقرير يقدم الى المساهمين عن أعماله وذلك خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ تقديمه . وصورة من محضر كل جمعية عمومية للمساهمين خلال ثلاثين يوما من تاريخ انعقاد الجمعية .

مادة ٢٩ - على كل بنك أن يقدم الى البنك المركزي كافة ما يطلبه من بيانات وايضاحات عن العمليات التي يباشرها .

وللبنك المركزي - عند الاقتضاء وبعد موافقة وزير المالية والاقتصاد - أن يندب موظفا أو أكثر من قائمة معتمدة من وزير المالية والاقتصاد للاطلاع على دفاتر وسجلات البنك ، ويحصل هذا الاطلاع في مقر البنك .

مادة ٣٠ - يجب أن تكون للبنك أموال في مصر تعادل قيمتها على الأقل مقدار التزاماته المستحقة الأداء في مصر قبل دائنيه علاوة على مبلغ لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع .

وفي تطبيق هذا الحكم يدخل في حساب الاموال الموجودة في مصر الاموال التي يسمح للبنك بالاحتفاظ بها في الخارج .

مادة ٣١ - يجوز للبنك أن تكون فيما بيننا اتحادا أو أكثر على أن يعتمد نظامه مجلس ادارة البنك المركزي .

وتكون مهمة الاتحاد الاتفاق على أسعار الخدمات المصرفية أو على اتباع نظم واجراءات موحدة والتشاور في المسائل المشتركة وغيرها من المسائل التي تهم الاعضاء .

ويكون لكل بنك حق الانضمام الى الاتحاد على أن يلتزم بسراعاة نظامه ويعين محافظ البنك المركزي مندوبا لدى الاتحاد يكون له الحق في حضور جلساته والاشتراك في مناقشاته دون أن يكون له صوت مفرد في المداولات .

وتعرض قرارات الاتحاد المتعلقة بأسعار الخدمات المصرفية على مجلس ادارة البنك المركزي وله ان يقرها أو يرفضها أو يعدلها ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

مادة ٣٢ - لا يجوز لأي بنك الاندماج في بنك آخر الا بترخيص سابق من مجلس ادارة البنك المركزي .

وتحدد اللائحة التنفيذية الاجراءات الواجب اتباعها في هذه الحالة .

مادة ٣٣ - لا يجوز لأي بنك وقف مسيخته الا بترخيص سابق من مجلس ادارة البنك المركزي .

ويصدر الترخيص بعد التثبت من انه أبرأ ذمته نهائيا من التزاماته قبل أصحاب الودائع وغيرهم من الدائنين وفقا للشروط والاجراءات التي تعينها اللائحة التنفيذية .

مادة ٣٤ - يجوز شطب تسجيل البنك في الأحوال الآتية :

( أ ) إذا تبين أنه يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة تنفيذا له ، ولم يتم بإزالة المخالفة في خلال المدة وبالشروط التي يعينها مجلس إدارة البنك المركزي .

( ب ) إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بالمصلحة الاقتصادية العامة .

( ج ) إذا توقف عن مزاولة أعماله .

( د ) إذا أشهر إفلاسه أو تقرر تصفيته .

( هـ ) إذا اندمج في بنك آخر .

( و ) إذا تبين أن التسجيل تم على أساس بيانات خاطئة قدمها البنك . ويتم الشطب بقرار من مجلس إدارة البنك المركزي بأغلبية ثلثي الأصوات وبعد موافقة وزير المالية والاقتصاد .

وينشر القرار في الجريدة الرسمية خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

وفي الأحوال المشار إليها في الفقرات أ ، ب ، و ، لا يصدر قرار الشطب إلا بعد إعلان البنك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول ليقدّم أوجه دفاعه كتابة خلال أسبوعين من تاريخ الإعلان .

مادة ٣٥ - يتوجب على القرار الصادر بشطب التسجيل وقف البنك عن مباشرة العمل . وفي هذه الحالة يجوز لمجلس إدارة البنك المركزي إما أن يقرر تصفية أعمال البنك فوراً أو أن يرخص له بمباشرة العمليات القائمة وقت الشطب بالشروط التي يحددها لذلك .

مادة ٣٦ - يحصل من كل بنك تجارى سجل طبقاً لأحكام هذا القانون رسم سنوي بنسبة عشرة مليمات عن كل مائة جنيه من جلة الودائع في ٣١ ديسمبر من كل سنة . أما بالنسبة للبنوك الأخرى فيكون الرسم بواقع عشرين مليماً عن كل مائة جنيه من مجموع القروض التي يكون البنك قد حصل عليها خلال السنة المالية .

ويجب أداء هذا الرسم خلال شهر يناير من كل عام وذلك عن الاثنى عشر شهراً السابقة .

ويتولى البنك المركزي تحصيل هذا الرسم في حساب خاص ، ولا يجوز الاتفاق منه إلا في الوجود التي يتفق عليها مع وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٣٧ - يضع مجلس ادارة البنك المركزى قواعد عامة للرقابة والاشراف على البنوك طبقا لاحكام هذا القانون تتناول بوجه خاص تنظيم المسائل الآتية :

- ( ا ) انشاء وتنظيم ادارة للرقابة على البنوك .
- ( ب ) الطريقة التى تتبع فى تقدير الانواع المختلفة لأصول البنك .
- ( ج ) تحديد النسب الواجب مراعاتها بين قيمة السلف والقيمة التسييفية للضمان وتحديد نوع الضمان ، وتحديد آجال الاستحقاق .
- ( د ) تحديد الحد الأقصى لسعر الفائدة الدائنة والمدينة وفوائد التأخير .
- ( هـ ) تعيين البيانات الواجب نشرها وكيفية النشر .

#### الفرع الثانى - أحكام خاصة بالرقابة على البنوك التجارية

مادة ٣٨ - يعتبر بنكا تجاريا كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يجاوز سنة .

مادة ٣٩ - يحظر على البنك التجارى أن يباشر العمليات الآتية :

( ا ) التعامل فى المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة فيما عدا :

- ١ - العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو للترفيه عن موظفيه .
- ٢ - المنقول أو العقار الذى تؤول ملكيته الى البنك وفاء لدين له قبل الغير على أن يقدم البنك بتصفيته خلال سنة من تاريخ ايلولة الملكية بالنسبة للمنقول وخمس سنوات بالنسبة للعقار ، ويجوز لمجلس ادارة البنك المركزى مد هذه المدة عند الاقتضاء .

( ب ) اصدار اذون قابلة للدفع لحاملها وقت الطلب .

( ج ) قبول الأسهم التى يتكون منها رأس مال البنك بصفة ضمان لقرض أو التعامل فى هذه الأسهم أو امتلاكها ما لم تكن هذه الأسهم قد آلت ملكيتها الى البنك وفاء لدين له قبل الغير على أن يقوم البنك ببيع هذه الاسهم خلال سنة من تاريخ ايلولة الملكية .



( د ) امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته عن ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع للشركة وبشرط أن لا تتجاوز القيمة الاسمية للأسهم التي يملكها البنك في هذه الشركات مقدار رأس ماله المدفوع واحتياطياته . ويجوز لوزير المالية والاقتصاد زيادة الحدين المذكورين عند الاقتضاء .

مادة ٣٩ مكرر\* - وكذلك يحظر على البنوك التجارية- اعطاء قروض أو مبالغ تحت الحساب أو تسهيلات ائتمانية أو ضمان من أى نوع لأعضاء مجلس إدارة البنك أو لاية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارته شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية .

مادة ٤٠ - لمجلس إدارة البنك المركزى أن يفسح قواعد عامة تتبع فى الرقابة على البنوك التجارية ، ويجوز وفقاً لمقتضيات حالة الايمان أن تتناول هذه القواعد تنظيم المسائل الآتية :

( أ ) تجديد نسبة ونسوع الاموال السائلة التى يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية .

( ب ) تعيين الوجوه التى يتمتع على البنوك التجارية استثمار الاموال فيها وتحديد الاحتياطيات الواجب توافرها لمقابلة الاصول المرصدة لتقلبات شديدة فى قيمتها وتعيين الحد الاقصى لقروض البنوك التجارية واستثماراتها بالنسبة لأنواع معينة من القروض والاستثمارات .

مادة ٤١ - على كل بنك تجارى أن يحتفظ بالبنك المركزى وبدون فائدة برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع يعينها البنك المركزى .

ويتعين على البنك المركزى فى حالة زيادة هذه النسبة أن يعطى البنوك التجارية مهلة مقدارها ثلاثون يوماً على الاقل من تاريخ ابلغها بقرار الزيادة .

مادة ٤٢ - اذا نقص رصيد البنك التجارى فى البنك المركزى عما يجب ان يكون عليه طبقاً لاحكام المادة السابقة ، جاز للبنك المركزى أن يقرر خصم مبلغ من رصيد البنك التجارى لا يتجاوز ١/٢ ٪ ( ربع فى المائة ) من المجر ، ويضاف هذا المبلغ الى الحساب الخاص بالرقابة على البنوك التجارية .

\* اضيفت هذه المادة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المنسود فى العدد ٩٦ من الجريدة الرسمية الصادر فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ .

واذا جاوز المعجز ٥ ٪ مما يجب أن يكون عليه الرصيد أو اذا استمر المعجز لمدة تجاوز شهرا جاز لمجلس ادارة البنك المركزى أن يفرض على البنك التجارى عدم اعطاء قروض جديدة حتى يتم استيفاء النقص .

ويتعين على البنك التجارى أن يقدم للبنك المركزى البيانات الخاصة بتطبيق هذه المادة وفقا للنماذج وفى المواعيد التى يحددها مجلس ادارة البنك المركزى .

### الفرع الثالث - احكام خاصة بالرقابة على البنوك غير التجارية

مادة ٤٣ - يقصد بالبنوك غير التجارية ، بنوك التى يكون عملها الرئيسى التمويل العقارى أو الزراعى أو الصناعى والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من توجه نشاطها الاساسية .

مادة ٤٤ - يضع مجلس ادارة البنك المركزى قواعد خاصة للرقابة على كل نوع من البنوك غير التجارية ، وتتناول هذه القواعد بوجه خاص ما يأتى :

(أ) شروط قبول الودائع .

(ب) القواعد الخاصة بالاشتراك فى تأسيس منشآت أخرى لمؤسسيها .

(ج) الحد الاقصى لقيمة السندات التى يجوز لها إصدارها وشروط هذا الإصدار .

مادة ٤٥ - لا يجوز للبنوك العقارية شراء العقارات المرهونة لصالحها إلا فى حالات التنفيذ على هذه العقارات بالتطبيق لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وعلى البنوك أن تبيع هذه العقارات خلال خمس سنوات من تاريخ إبادة ملكيتها اليها ويجوز اطالة هذه المدة بقرار من البنك المركزى .

مادة ٤٦ - لا يجوز للبنوك العقارية أن تمقد سلفيات تجاوز مدتها ثلاثين سنة .

مادة ٤٧ - السلف التى تقدمها البنوك الصناعية يكون لها امتياز على المحال الصناعية والتجارية ، وكذلك السدد والآلات المستغلة فى النشاط الصناعى والتجارى .

ويجب أن يقيد هذا الامتياز ، وتكون مرتبته من وقت التيد .

مادة ٤٧ مكررة - وكذلك لا يجوز للبنوك المقارية أو للبنوك الصناعية أن تقدم سلفيات من أى نوع لآى عضو من أعضاء مجلس إدارتها أو لآية منشأة يكون أعضاء مجلس إدارة البنك شركاء فيها أو أعضاء فى مجالس إدارتها وذلك بصفتهم الشخصية .

## الباب الثالث تنظيم الائتمان

### الفصل الأول - وسائل تنظيم الائتمان

مادة ٤٨ - يقوم البنك المركزى بمقد عمليات ائتمان مع البنوك الخاضعة لاحكام هذا القانون طبقا للشروط والاضاع التى يحددها مجلس إدارة البنك .

ويحدد المجلس أسعار الخصم وأسعار الفائدة حسب طبيعة هذه العمليات وآجالها ومقدار الحاجة اليها وفقا لسياسة النقد والائتمان .  
وتعلن هذه الاسعار بالكيفية التى يعينها المجلس .

مادة ٤٩ - يحدد وزير المالية والاقتصاد بالاتفاق مع مجلس إدارة البنك المركزى العمليات التجارية العادية التى يجوز للبنك مبادرتها .

مادة ٥٠ - يجوز للبنك المركزى فى حالة نشوء اضطراب مالى أو طارئ آخر يؤثر فى ثبات حالة الائتمان أو يدعو الى مواجهة احتياجات ضرورية فى السوق المالية أن يقدم للبنوك قروضا استثنائية بضمان أى أصل من أصولها يعينه مجلس إدارة البنك أن تخضع هذه القروض من حيث آجال استحقاقها والشروط الاخرى للقواعد التى يقررها المجلس المذكور .

مادة ٥١ - يجوز للبنك أن يتعامل بالشراء أو البيع فى السوق المفتوحة فى الأوراق الحكومية المعيرة والأوراق المقسومة من الحكومة والسندات التى يعينها مجلس إدارته والكمبيالات والسندات الاذنية وغيرها من الأوراق التجارية وتعد هذه العمليات بعمد زيادة أو نقصان الاموال التى تتداولها البنوك التجارية أو غيرها وفقا لسياسة النقد والائتمان .

• اشيدت هذه المادة بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٠ المنشور فى العدد ٩٦ من الجريدة الرسمية الصادر من ٢٨ أبريل سنة ١٩٦٠ .

مادة ٥٢ - يجوز للبنك أن يقوم بضمان القروض والاستثمارات التي تعقد مع هيئات أو منشآت مصرية أو أجنبية أو دولية وفقا للشروط والاضاع التي يتفق عليها مع وزير المالية والاقتصاد .

### الفصل الثاني - احصائيات الائتمان

مادة ٥٣ - تنشأ في البنك المركزي ادارة مركزية لتجميع احصائيات الائتمان المصرفي .

مادة ٥٤ - يتعين على البنوك وكذلك المنشآت الأخرى التي يصدر بتعيينها قرار من وزير المالية والاقتصاد أن تبلغ هذه الادارة ببيان عن مركز كل عميل يتمتع بتسهيلات ائتمانية تجاوز القيمة التي يصدر بتحديد قرار من مجلس ادارة البنك المركزي .

مادة ٥٥ - تعد الادارة المركزية لتجميع احصائيات الائتمان المصرفي بيانا مجمعا عن التسهيلات التي تمنحها البنوك والمنشآت لكل عميل دون ذكر أسماء تلك البنوك أو المنشآت .

ويجوز لأي بنك أو منشأة أن يطلع على البيان المجمع الخاص بأي عميل يطلب منه تسهيلات ائتمانية أو أن يطلب مستخرجا من هذا البيان نسخ من تلك النسخ للاطلاع والتفويض التي يصدر بها قرار من مجلس الادارة البنك المركزي .

### الباب الثاني

#### العقوبات

مادة ٥٦ - كل من خالف أحكام المادتين ١٩ و ٢٣ من هذا القانون يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود يحكم بالحبس والغرامة معا .

وفي جميع الأحوال تقضى المحكمة بنشر مخصص الحكم الصادر بالادانة في جريدة أو أكثر أو بشهره بأي طريق آخر وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٥٧ - يعاقب على عدم تقديم البيانات المشار إليها في المسود ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ من هذا القانون في المواعيد المحددة لذلك بغرامة لا تزيد على ألف جنيه .

ويقضى بالعقوبة ذاتها في حالة الامتناع عن تقديم الدفاتر والسجلات والاوراق والمستندات للمندوبين الذين لهم حق الاطلاع - فضلا عن الحكم بتسليمها .

ويجوز الحكم في الحالتين السابقتين بغرامات تهيديية .

مادة ٥٨ - كل من تعمد يقصد الفش ذكر وقائع غير صحيحة او اخفى بعض الوقائع في البيانات او في المحاضر او في الاوراق الاخرى التي تقدم الى البنك المركزي بالتطبيق لاحكام هذا القانون يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من خالف احكام المواد ٢٤ و ٢٣ و ٢٩ من هذا القانون .

مادة ٦٠ - كل من خالف احكام الالتزام او المظفر الواردة في هذا القانون او اللوائح والقرارات التي تصدر تنفيذا له يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة جنيه .

مادة ٦١ - يكون المسئول عن المخالفة في حالة صدورها عن شركة او جمعية الشريك المسئول او المدير او عضو مجلس الادارة المنتخب او رئيس مجلس الادارة على حسب الاحوال .

مادة ٦٢ - يكون لموظفي البنك المركزي الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على طلب محافظ البنك المركزي صفة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ احكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٦٣ - مع عدم الاخلال بالعقوبات الاشد المنصوص عليها في القوانين الاخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل موظف من الموظفين المكلفين بتنفيذ احكام هذا القانون اذا افشى اية بيانات او معلومات حصل عليها بحكم وظيفته .

مادة ٦٤ - يجوز بالنسبة للجرائم المنصوص عليها في هذا الباب ان تأمر المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالادانة في جريدة او اكثر او بشهرة باى طريق آخر وذلك على نفقة المحكوم عليه .

مادة ٦٥ - لا يجوز رفع الدعوى المصومية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على اذن من وزير المالية والاقتصاد او من يتدبه لذلك .

قرار رئيس الجمهورية  
باللائحة التنفيذية

لقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧\*

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٣٨ من الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك  
والائتمان ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة المرافقة والنماذج الملحقة بها في شأن  
تنفيذ القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والائتمان  
النسار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ  
نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧٧ ( ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧ ) .

جمال عبد الناصر

\* نشر في العدد ٨٨ - تابع - من الوقائع المصرية الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

## اللائحة التنفيذية لقانون البنوك والائتمان

مادة ١ - يعد في البنك المركزي ( البنك الاهلى المصرى ) سجل للبنوك  
تفرد فيه محتائف كافية لكل بنك يتقرر تسجيله . وتفيد في هذا السجل  
البيانات الآتية :

- ١ - رقم التسجيل وتاريخه .
- ٢ - اسم البنك .
- ٣ - نوع النشاط ( تجارى / غير تجارى ) .
- ٤ - التشكيل القانونى للبنك .
- ٥ - تاريخ التأسيس ( أو تاريخ مباشرة العمل فى مصر بالنسبة  
للبنوك الأجنبية ) .
- ٦ - مدة البنك .
- ٧ - المهلة الممنوحة للبنك ( طبقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض  
الأحكام الخاصة بمزاولة عمليات البنوك ) .
- ٨ - رأس المال :
  - ( أ ) المصرح به
  - ( ب ) المدفوع
  - ( ج ) المخصص للعمل فى مصر ( بالنسبة للبنوك الأجنبية )
- ٩ - الاحتياطى :
  - ( أ ) القانونى والنظامى
  - ( ب ) احتياطيات أخرى ( غير تخصيصية )
  - ( ج ) احتياطيات مخصصة للعمل فى مصر ( بالنسبة  
للبنوك الأجنبية )

١٠- السندات : ( ١ ) المصرح بإصدارها

( ب ) المصدرة

١١- عنوان المركز الرئيسى ( أو عنوان المركز المشرف على العمل  
في مصر بالنسبة للبنوك الأجنبية ) .

١٢- المرسوم : ( ١ ) فى مصر

( ب ) فى الخارج ( بالنسبة للبنوك المصرية )

١٣- أسماء أعضاء مجلس الإدارة ( أو أسماء ووظائف ممثلى البنوك  
الخاصة فى مصر المسئولين عن الإدارة فيها ، أو أسماء الشركاء المتضامنين  
للبانك شكل شركة تضامن أو توصية ) .

١٤- أسماء مراقبى الحسابات .

١٥- تاريخ بداية ونهاية السنة المالية للبنك .

١٦- رقم وتاريخ عدد الجريدة الرسمية التى نشر فيها قرار مجلس  
إدارة البنك المركزى بقبول التسجيل .

١٧- كل ما يطرأ على البيانات السابقة من تعديل .

مادة ٢- يكون رسم التسجيل بالنسبة للمركز الرئيسى أو المركز  
المشرف على العمل فى مصر بالنسبة للبنوك الأجنبية مائة جنيه وبالنسبة  
لكل فرع أو وكالة فى القاهرة أو الاسكندرية خمسون جنيها وفى عواصم  
المديريات والمحافظات الاخرى خمسة وعشرون جنيها وفى الأقاليم  
غيره جنيهاً .

مادة ٣- يقدم طلب التسجيل الى إدارة الرقابة على البنوك بالبنك  
الاهلى المصرى على النموذج رقم ( ١ ) بنوك واثنان الملحق بكتاب موسى  
عنه منسوب بعلم وصول وترفق بالطلب الأوراق الآتية :

١- صورة من عقد التأسيس ونظام الشركة .

٢- صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنتين  
السابقتين مرفقا بها شهادة وتقرير مراقبى الحسابات .



٣- صورة من محضر جلسة آخر جمعية عمومية صدق فيها على تعيين  
نفسه مجلس الادارة الحاليين أو القرارات الصادرة بتعيين الممثلين المستولين  
تتوكل اليهم ادارة اعمال البنوك الأجنبية في مصر .

٤- صورة شهادة وزارة المالية والاقتصاد الخاصة بالمهلة المنوحة  
تسبك ونفا لاحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة  
بإزالة عمليات البنوك .

٥- شيك لأمر البنك الاهلى المصرى ( ادارة الرقابة على البنوك )  
بقبلة رسم التسجيل المشار اليه فى المادة الثانية من هذه اللائحة .

مادة ٤- ينشر القرار الصادر من مجلس ادارة البنك المركزى بقبول  
طلب التسجيل فى الجريدة الرسمية خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره  
ويخطر البنك الطالب بهذا القرار فى ذات الميعاد .

وفى حالة رفض الطالب يخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب  
موصى عليه مصحوب بعلم وصول خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٥- يقدم طلب التعديل المراد ادخاله على العقد التأسيسى  
للمشركة أو نظامها أو البيانات الأخرى المشار اليها فى المادة الأولى من هذه  
اللائحة الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك الاهلى المصرى على النموذج رقم  
( ٢ ) بنوك واثنان الملحق بكتاب موصى عليه .. محوب بعلم وصول وتفرق  
به المستندات الدالة على هذا التعديل .

وإذا تضمن التعديل اضافة فروع أو وكالات جديدة الى البنك فيرفق  
بالطلب شيكاً لأمر البنك الاهلى المصرى ( ادارة الرقابة على البنوك ) بقيمة  
رسم التسجيل المشار اليه فى المادة الثانية من هذه اللائحة بحسب الحال ،  
ويخطر البنك طالب التعديل بالقرار الصادر من محافظ البنك المركزى فى  
شأن طلب التعديل خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٦- تقدم بيانات المركز المالى الشهرى المنصوص عليها فى المادة  
٢٧ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ باصدار قانون البنوك والاثنان  
المشار اليه الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك الاهلى المصرى من نسختين  
على الساذج (٣) أو (٤) أو (٥) أو (٦) بنوك واثنان الملحق بحسب الحال  
وذلك خلال فترة لا تتجاوز نهاية الشهر التالى لتاريخ المركز المالى الشهرى  
المشار اليه .

مادة ٧- اذا رغب بنك او أكثر فى الاندماج فى بنك آخر فعل كل منهما تقديم طلب الرغبة فى الاندماج الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك الاعلى المصرى ، وترفق به الاوراق الآتية :

١- صورة محضر الجمعية العمومية غير العادية التى صدر فيها قرار الاندماج .

٢- صورة من ميزانية كل من البنك طالب الاندماج والبنك المطلوب الاندماج فيه فى التاريخ الذى يسبق قرار الاندماج مباشرة ، على أن يرفق بكل منها شهادة من مراقبى الحسابات بصحة البيانات الواردة فيها .

٣- صورة عقد الاندماج .

٤- بيان أساس تقويم أصول البنك طالب الاندماج وكيفية تحديد حقوق مساهمية .

٥- بيان طريقة الوفاء بحقوق مساهمى البنك طالب الاندماج .

٦- بيان أصول وخصوم البنك طالب الاندماج التى تؤول الى البنك المطلوب الاندماج فيه .

٧- بيان خصوم البنك طالب الاندماج التى لا تؤول الى البنك المطلوب الاندماج فيه وكيفية الوفاء بقيمتها .

ويصدق على البيانات المشار اليها من مراقبى الحسابات .

مادة ٨- يصدر مجلس ادارة البنك المركزى قرارا فى شأن طلب الاندماج المشار اليه فى المادة السابقة ويبلغ هذا القرار الى كل من البنكين طالب الاندماج والمطلوب الاندماج فيه خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٩- يقدم طلب وقف العمليات الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك الاعلى المصرى مبينا به الاسباب الداعية اليه ويرفق بالطلب الاوراق الآتية :

١- شهادة من البنك الطالب بأنه أبرأ ذمته نهائيا قبل إسحباب التوديع وغيرهم من الدائنين موقعا عليها من رئيس مجلس ادارة البنك أو العضو المنتدب ومصدقا عليها من مراقبى الحسابات .

٢- بيان المركز المالي للبنك بعد الوفاء بالتزاماته قبل المودعين وغيرهم من الدائنين مصدقا عليه من مراقبي الحسابات .

٣- ما يدل على نشر اعلان مرتين على الأقل في جريدتين احدهما باللغة العربية تصدران في المدينة الكائن بها المركز الرئيسي للبنك في مصر او المركز المشرف على اعمال البنك الاجنبي في مصر ، ويجب أن تملأ خمسة عشر يوما على الأقل بين الاعلانيين ، ويذكر في الاعلان اعتزام البنك تقديم طلب الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك الاهلى المصرى بوقف عملياته في مصر وتاريخ تقديم هذا الطلب ، ويجب أن يتضمن الاعلان دعوة المودعين والدائنين الآخرين الى تقديم بيان الى ادارة الرقابة على البنوك بالبنك الاهلى المصرى في موعد لا يتجاوز تاريخ تقديم طلب وقف العمليات مبينا به حقوقهم التى لم يقم البنك بالوفاء بها اذا وجدت .

ويجب أن تمر ثلاثة اشهر على الأقل بين تاريخ آخر اعلان وتاريخ تقديم طلب وقف العمليات الى ادارة الرقابة على البنوك المشار اليها .

مادة ١٠- يصدر مجلس ادارة البنك المركزى قرارا فى شأن طلب وقف العمليات المشار اليه فى المادة السابقة ويبلغ هذا القرار الى البنك الغالب خلال عشرة ايام من تاريخ صدوره .

ناتج رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥  
في شأن البنك المركزي والجهاد المصرفي

المجلس التشريعي

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

الفصل الأول  
في البنك المركزي

مادة ١ - البنك المركزي المصري شخصية اعتبارية عامة مستقلة يقدم بتقديمها  
التقديم والالتزامات والمصرفية والأشراك على تنفيذها وفقا للخطة العامة للدولة بما يخدم  
تنمية الاقتصاد القومي ودفعه واستقرار النقد المصري . صلاحيات السلطات والاختصاصات المنوطة  
له بالقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون البنوك والائتمان وفقا للأحكام والقوانين  
المنظمة جارية فيهم بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢ - يكون مركز البنك وسطه القانوني طبقا للقانون .

مجاز للبنك أن يفتح له فروع في جمهورية مصر العربية أو في الخارج كما يجوز أن يكون  
فيه فروع في الخارج وكلاء ومراسلون وفقا لما تقتضيه حالة العمل .

مادة ٣ - يتولى البنك مزاولة السليمة المصرفية المائدة للحكومة والأشخاص الاعتبارية  
تتضمن الأخرى والتسهيلات الائتمانية والمصارف وخدمات الائتمان مع البنوك طبقا لأحكام القوانين  
المنظمة ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه ، ويتبع عليه مزاولة هذه الصلاحيات لتغير الهيئات المذكورة .  
يجوز للبنك أن يسمح لبعض الأشخاص للائتمان الائتمانية السليمة المشار اليها في القانون السابقة  
لتتسار مع البنوك الأخرى .

مادة ٤ - تعتبر أموال البنك أموال خاضعة :

مادة ٥ - يتبع البنك أساليب الإدارة وفقا لما يجرى عليه العمل في المنشآت التي يرأسها  
دون التقيد بالنظم والقوانين الإدارية والمالية الشصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها  
في الحكومة والقطاع العام .

مادة ٦ - يكون للبنك مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتي :

- رئيسا لمجلس الإدارة
- نائب لرئيس مجلس الإدارة
- رئيسا لمجالس إدارة بنوك القطاع العام التجارية
- ممثل لكل من وزارتي المالية والاقتصاد والتعاون
- الاقتصادي من بينهما الوزير المختص
- ثلاثة من كبار الشخصيات في الشؤون الاقتصادية والمالية والقانونية

محدد بتعيين المحافظ ونائب المحافظ والأعضاء الشخصيين وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم  
وكفالتهم قرار من رئيس الجمهورية ويكون تسعنيهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد .  
ولا يجوز عزل المحافظ خلال مدة تسعنه الأصلية أو السجدة .

مادة ٧ - مجلس إدارة البنك هو السلطة المختصة بتصرفات شؤنه والسياسة على تنظيم  
السياسة النقدية والائتمانية والاسرفية والارافعار تنفيذها وإصدار القرارات بالنظم التي يراها  
كفيلة بتحقيق العايات والأقرار التي يخدم على تنفيذها وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧  
المشار اليه في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة  
للدولة ، والمجلس هو سبيل ذات اتخاذ الماثل الآتية :

( أ ) التأشير في توجيه الائتمان من حيث كميته ووجهه وسعره بما يكفل مقابلة الحاجات  
الحقيقية لمختلف نواحي النشاط الاقتصادي .

( ب ) المساعدة في تدبير الائتمان الخارجي للوفاء بمتطلبات خطط التنمية ودعم الاقتصاد  
القمي .

( ج ) اتخاذ التدابير المناسبة لكافة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية .

( د ) تحديد أسعار اأخدم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العايات الضرورية حسب  
طبيعة هذه العمليات وأجالها ومقدار الحاجة إليها وفقا لسياسة النقد والائتمان  
دون التقيد بالحدود المحددة عليها في أن تشريع آخر .

( هـ ) مراقبة البنوك بما يكفل سلامة مركزها المالي سواء أكانت مملوكة للدولة أو مشتركة  
أو فرعا لبنوك أجنبية .

( و ) إدارة احتياطات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي وتنظيم حركة النقد الأجنبي  
بين البنك المركزي والبنوك الأخرى .

( ز ) الاشراف في أعداد الجائزة النقدية للدولة وتنفيذها في إطار انسياسة العامة التي  
تقدمها وزارة المالية وذلك بالاتفاق مع وزارات الاقتصاد والتعاون الاقتصادي والتجارة  
والتخطيط والتسعين والبنك المركزي .

( ح ) اجراء التنسيق بين اللوائح والقرارات المشار إليها في الفقرة ( ج ) من المادة ( ١ )  
واعتادها وذلك دون اخلال بحكم المادة ( ٢١ ) من هذا القانون .

( ط ) المراقبة على حساب الأرباح والخسائر والميزانية والتقرير الذي يعدة البنك من مركزه  
المالي بأعماله المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذا القانون .

( ي ) اعتماد الهيكل التنظيمي للبنك بناء على اقتراح المحافظ

( ك ) إصدار اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم والمكافآت والمزايا والهدلات  
الخاصة وتحديد فئات بدل السفر لهم في الدخول والمغادر .

- ٣ -

ولا يتقدم مجلس الإدارة في إصداره من قرارات طبقاً للبندين (ي) و (ك) بالنظام  
التراكمي السد وجر عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار <sup>نظام</sup> المصارف المالية المدنية  
بالدولة ، والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام المصارف بالتقاطع العام .

مادة ٨ - يدير المحافظ جميع شئون البنك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة .

مادة ٩ - للبنك المركز حق الاطلاع في أي وقت على دفاتر وسجلات البنوك بما يكفل  
الحصول على البيانات والأرصعات التي يرى أنها تحقق أغراضه . وحيل هذا الاطلاع في مقبر  
كل منها يقدم به مقرر البنك وبما يوثق الذين يندبهم محافظ البنك المركزي لهذا الغرض  
من لجنة مستدة من وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي - يبلغ البنك المركزي نتائج التفتيش  
ودرساته في شأنها إلى وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي .

مادة ١٠ - تبدأ السنة المالية للبنك بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهاءها .

مادة ١١ - يجهد بمراجعة حسابات البنك منها إلى مراقبين للحسابات معتمدين  
أعمالها الجهاز المركزي للمحاسبة وتقدم هذه المراجعة قائم مراقبة الجهاز .  
على البنك أن يخضع تحت تصرف المراقبين ما ينهاه ضررها للقيام بهذه المراجعة من الأوراق  
والدفاتر والبيانات .

مادة ١٢ - يقدم البنك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انقضاء السنة المالية ما يأتي :

( أ ) حساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية طبقاً للقواعد المتبعة في المنشآت  
الدولة .

( ب ) ميزانية الدخل طبقاً لقواعد المحاسبة المالية في المنشآت الدفترية وفقاً عليها من  
محاسبة البنك ومراقبي الحسابات .

( ج ) تقريراً عن مركز البنك المالي وأعماله خلال السنة المالية المنتهية يتناول بوجه خاص  
فرش الأصول الآتية الأوعية النقدية والدفترية في مصر .

يقدم حساب الأرباح والخسائر والميزانية والتقرير سالفة الذكر إلى وزير الاقتصاد  
والتعاون الاقتصادي خلال أسبوع من تاريخ اعتمادها من مجلس إدارة البنك .

مادة ١٣ - يقدم البنك تقريراً سنوياً لمجلس الشعب من الأوضاع القدرية والمالية  
التي هي حيز المبرمة خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية

مادة ١٤ - يحدد بمراسلات الأساس للبنك قرار من رئيس الجمهورية . والر أن يصدر هذا  
النظام مستقر العمل بالنظام الأساس الحاكم الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٦ لسنة  
١٩٦٠ بالنظام الأساس للبنك المركزي المصري ، وذلك فيما لا يخالف من أحكام هذا القانون .

الفصل الثاني  
في الجهاز المصرفي

مادة ١٥ - يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل. محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والارحى وخدماتها بما يحقق أهداف خطة التنمية ومساعدة الدولة ودعم الاقتصاد القوم وشاشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والارحى بما في ذلك المساعدة في انشاء الشركات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي .

مادة ١٦ - يقصد بالبنوك المتخصصة (غير التجارية) البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوا محددات من النشاط الاقتصادي ، وفقا للقرارات الصادرة بتأسيسها والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية .

مادة ١٧ - يقصد ببنوك الاستثمار والأعمال البنوك التي تباشر عمليات تمويل - تجميع وتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطة التنمية الاقتصادية ومساهمات دعم - الاستثمار الاقتصادي القوم صحتز لها أن تنشر في هذا المجال شركات الاستثمار أو شركات أخرى - تزداد أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ، كما يمكن لها أن تقوم بعمليات تجارية بصر الخارجية .

مادة ١٨ - يكون لكل بنك من بنوك القطاع العام سواء أكانت من البنوك التجارية أو المتخصصة أو بنوك الاستثمار والأعمال مجلس إدارة بشكل على الوجه الآتى :

- (أ) رئيس مجلس الإدارة
- (ب) نائب رئيس مجلس الإدارة
- (ج) ثلاثة أعضاء من المديرين والمعالين بالبنك
- (د) اثنان من كبار المحاسبين في المسائل المالية والاقتصادية

مرشح وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي بناء على اقتراح سائر البنك المركزي ورئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضائه صدد بتمتعهم قرار من رئيس الجمهورية .

يحدد مرتبات ومدلات ومكافآت رئيس مجلس الإدارة ونائبه والمعضن الشخصيين بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ١٩ - مجلس إدارة كل بنك من بنوك القطاع العام المشار إليها في المادة السابقة هو السلطة المسببة على شئونه وصرف أموره ووضع السياسة الائتمانية التي يتبعها والإشراف على تنفيذها وفقا لخطة التنمية الاقتصادية وإصدار القرارات بالظم التي يراها كهيئة بمحقق الأفاضر والمعاملات التي تقوم على تنفيذها وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه في إطار السياسة العامة للدولة .

- ٥ -

واللجنة - في مجال نشاط كل بنك - اتخاذ الوسائل الآتية :

( أ ) - المساعدة في عمليات التسهيلات الداخلية والخارجية وخدمة وفقا لخطة التنمية للاقتصاد والادخار التي يقررها البنك المركزي .

( ب ) - متابعة عمليات تنمية الادخار والاستثمار العالي في الداخل والخارج وفقا للمساعدة العامة للدولة والادخار التي يقررها البنك المركزي .

( ج ) - المساعدة في انشاء الشركات وشركات الاستثمار والأموال .

( د ) - القيام بالعمليات المصرفية - عالية تجارية - وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه وفقا لقرار انشاء البنك ونظامه .

( هـ ) - المحافظة على مشروع الموازنة والحسابات الختامية والميزانية المسموعة للبنك .

( و ) - اصدار اللوائح والقرارات فيما يتعلق بعملياته والشؤون المالية والائتمانية وأعمال الادارة ومراجع العمل .

( ز ) - المحافظة على الهيكل التنظيمي للبنك بناء على اقتراح رئيس مجلس الادارة .

( ح ) - وضع اللوائح المتعلقة بشؤون العاملين ومرتباتهم واجورهم والكفالات والمزايا والبدلات الخاصة بهم وتحديد نفقات بدا السفر لهم في الداخل والخارج .

ولا يعتمد مجلس الادارة فيما يدر من قرارات طبقا للبنود ( ز ) و ( ح ) بقوله :  
والنظام المندرج عليها في القرار بقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالتأمين  
بالدولة ، والقرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون الضمانات وقرارات التأمين  
والقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالتقاعد العام .

### الفصل الثالث

#### في الأسس العامة والأحكام الختامية

مادة ٢٠ - تخضع بنوك الاستثمار والأعمال للأحكام الواردة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه التي تنفذ وتطبقها واختصاصاتها .

مجلس ادارة البنك المركزي أن يصدر قواعد عامة للرقابة على البنوك المشار اليها وفقا لأحكام القانون سالف الذكر .

مادة ٢١ - تكون قرارات مجلس ادارة البنك المركزي ومجالس ادارة بنوك القطاع العام السام قرارات ومؤسساتها نافذة دون حاجة الى اعتماد من سلطة أعلى في الحالات الآتية :

( أ ) - المسائل الاقتصادية والمصرفية التي يباشرها البنك المركزي بنوك القطاع العام وذلك بما لا يتخلل بأحكام قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المنفذة له .

( ب ) - التعميم والترقية والمعاملة والندب والنقل والمشتات فيما يتعلق أعضاء مجالس الادارة وكذلك الجزاءات دون الاخلال بسلطة السلطة التأديبية .



- ٦ -

( ج ) المبادىء السالطين في مهام رسمية .

مادة ٢٢ - يخول مجالس إدارة البنك المركزى سلطات الجسمة العمومية بالنسبة للبنوك القطاع العام وذلك فيما يتعلق بالوسائل الآتية :

- ( أ ) اقرار الميزانية المصوبة وحساب الأرباح والخسائر جوهري الأرباح .
- ( ب ) الترخيص للبنك باستخدام الممتلكات في غير الأغراض المخصصة لها نفس ميزانية البنك .

مادة ٢٣ - يختص مجالس إدارة البنك المركزى باقتصاد البوازيات التخطيطية للبنك المركزى بنوك القطاع العام ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا .

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة الموارد والاستخدامات الجاهزة والرأسالية المتعلقة بالبنوك المشار إليها .

صوبل صافي أرباح هذه البنوك الى الخزينة العامة للدولة وذلك بعد اقتطاع ما يترتب عليه من اعباءات .

مادة ٢٤ - استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات الشفعية للاستيراد ، مسموح للبنك المركزى بنوك القطاع العام أن تستورد - بشرط اصدارة - دون ترخيص - بذاتها أو عن طريق الغير - الآلات ، الأجهزة والمعدات بما في ذلك الحاسبات الالكترونية اللازمة لأغراضها ويكون هذه السجلات مستثناة من اجراءات العرض على لجان آتية .

مادة ٢٥ - الرأى في در النتائج المالية العامة في البقرة ( ك ) من المادة ( ٧ ) والفقرة ( ح ) من المادة ( ١٦ ) تنظر للمناخ الحالية المعمول بها في البنك المركزى ومجلس القطاع العام سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

مادة ٢٦ - تحمل عبارة ( وزير الاقتصاد والتعاون والاقتصاد ) محو .  
( وزير المالية والاقتصاد ) حشا وردت في القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه .

مادة ٢٧ - تطبق أحكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما لم يسود به نص خلاف في هذا القانون فيما لا يتعارض مع أحكامه .

كما تسرى على البنك المركزى الذى رأى أحكام الباب السادس من الكتاب الثانى من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بامداد قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢٨ - استثناء من حكم المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوجيه بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ، يجوز لرؤساء أعضاء مجالس إدارة بنوك القطاع العام تعديل البندين المذكورين من مضمون سبيلس البنوك المشتركة المنشأة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٤ بانصاف

نظام استثمار المال المسمى الأجنبي والمناطق الحرة ، وذلك طبقا للتدابير  
التي تصدر بها قرار مجلس إدارة البنك المركزي .

مادة ١٩ - لوزير الاقتصاد بالتشاور مع المصرف المركزي إصدار القرارات  
اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ  
العمل به .

مادة ٢٠ - تشترط مجالس الإدارة الحالية في البنك المركزي منسوك  
القطاع الخاص في ممارسة اختصاصاتها لحين صدور القرارات الشككية لمجالس إدارة  
هذه البنوك طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢١ - يلغى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن البنك  
المركزي المصري . البنك الأعلى المصري ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا  
القانون .

مادة ٢٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، يعمل به من  
تاريخ نشره .

مصر هذا القانون بمقتضى الدولة ، ونفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٩٥ ( ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٧٥ )

أبو القاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

صلاة منى دوستان محمد و خانواده

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . وبعد .  
فمنذ ان ايدى حاكمكم اريد مع محكماتكم مناقشة بعض  
الوقائع ، فقد فعل حكامكم طريقة ذليلة لظلم  
المتقدين .

واقعة حاكم قبايل في مدينة ابراهيم بن شاذلي  
تظلموا او سخطكم ، لعدوتهم ، لبيدكم لمراسد البيوت في سرية  
لهذه ، لندرة اسيدي . ومع اننا صده بوساط  
بعض البيوت ، لمرز في عام در عهد اف بانه ثمة تظلم عددي .  
ويعني . لم يتم انتداع اقداف البيوت ، لمرز في وجود  
تظلم عددي وريوي . في الدورة لارائه لملأه حاكم البيوت  
لمرز في دلسطات ، لتقدح المسقعة في ثاب ١٩٨١ بالمرحوم  
وكان ذلك بعد جوار مرز و كان مقدره عمل عينا في كبر و كوار  
الملك البيوت في سرية .

هـ عدد ما اعلم كتابه ، لكان . من مراجع في صفة لنتقته  
لا يلى :

① نحو تظلم تقدي و ما في سرور و دليكل و لنتقته ( لند كندر

عبد ملك الجايل . من طوفا في كوار ، لمرز في بيوت

و سرية . و لنتقته سرور . من ملك في كوار سرية

ت : ٦٧٤٤٤١٦ - ٦٧٤٤٥٤٤ . ص ٨٥ . ٤٩٩٥ هـ

② تظلم و محمد سيد ( لنتقته في سولة ايتان و ستار

و سرور ( بعد و لنتقته ) لند كندر . لند كندر . لند كندر

و ستار و سرور . لند كندر . لند كندر . لند كندر

③ لند كندر البيوت ، لند كندر ، لند كندر ، لند كندر

لند كندر ، لند كندر ، لند كندر ، لند كندر

لند كندر ، لند كندر ، لند كندر ، لند كندر

و ستار و سرور . لند كندر . لند كندر . لند كندر

ساجد

رقم ۱۴۸

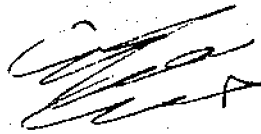


الرقم 2749 / ٧١٤١  
التاريخ ١٩٨٤/٤/١٦ م  
الموافق ١٤٠٤/٧/١٤ هـ

السيد محمد رضوان المارديني المحترم  
ص.ب (٢٧٩٠) مكة المكرمة / المملكة العربية  
السعودية

اشير الى كتابكم الموجه الي بخصوص تزويدكم بأية نصوص اولوا شح  
تنظم علاقة البنك المركزي الاردني بالبنوك الاسلاميه ، تجدون طيه مجموعته  
من الانظمه والتعليمات اضافة الى دراسة حول الموضوع ، را جيا ان تجدوا  
فيها الفائدة متمنيا لكم الموفقية والنجاح .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

  
نائب محافظ البنك المركزي  
الاردني

(٤٤٥)

مدير عام

محورتي المراسلة  
١٥٠٠٩ / ٧ / ٢١  
١٩٨٢ / ٧ / ٢١  
١٤٠٢ / ١٠ / ١٠

سعادة مدير عام البنك الاسلامي الاردني للتحويل والاستثمار المحترم  
الادارة العامة / عمان

بالاشارة الى كتابكم رقم ٢٨١٩ / ١١٧ و ٢٨٤١ / ١١٧ تاريخ ٢٨٤١ / ٦ / ٢٣ م  
واستنادا لاحكام المادتين (٤٤ و ٤٦) من قانون البنك المركزي اعطكم بموافقتي على ما يلي :-

(١) يكون الحد الادنى لمتطلبات الاحتياطي النقدي والتي على البنك الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كما يلي :-

- ٨ % من ودائع الاستثمار المشترك بالدينار .
- ١١ % من الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية بالدينار .

(٢) رفع الحد الاعلى لنسبة الائتمان / الودائع للبنك الى ٢٥ % بدلا من ٢٧,٥ %

(٣) أن يستثمر البنك ما لا يقل عن (١٥ %) من ودائعه (عدا ودائع غير المقيمين بالعملة الاجنبية) وما لا يزيد عن (٢٥ %) منها في أسهم الشركات المساهمة العامة علما بأن هذه الاستثمارات تؤخذ بعين الاعتبار لغايات احتساب نسبة السيولة القانونية للبنك .

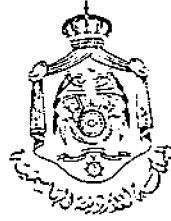
في اذونات الخزينة والسندات الحكومية والبنوك المحلية  
سواء اتمت (عند التقييم) اذونات مع بنك اسلامي ليقام  
بهذه الودائع المالية

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الموافق

١٤٠٢ / ١٠ / ١٠

عق



قانون مؤقت رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨١  
قانون سندات المقارضة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى :

« وما آتيسم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله »

« الروم / آية ٣٩ »

وقال تعالى :

« الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون »

« البقرة / آية ٢٧٥ »

وقال تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين » فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم ، لا تظلمون ولا تظلمون »

« البقرة / الآيتان ٢٧٨ - ٢٧٩ »

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« ألا وإن كل ربا كان في الجاهلية موضوع . وإن الله عز وجل قضى أن أول ربا يوضع ربا العباس بن عبد المطلب لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » .

رواه الامام أحمد في مسنده



## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

يعتبر اصدار السندات المالية وسيلة ناجحة من وسائل اجتذاب المدخرات وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات في مختلف الوجوه النافعة لخدمة الاقتصاد الوطني بوجه عام . وقد شهدت السوق المالية الأردنية نشاطاً متزايداً في مجال اصدار السندات المالية وتداولها .

غير ان ارتباط هذه الأشكال من السندات المالية بالربح المبي على نظام الفوائد قد أدى إلى عدم تعميم التداول والتعامل في هذه السندات بين مختلف فئات المواطنين وبخاصة ذلك القطاع الكبير من يرفضون استثمار أموالهم على أساس الفائدة .

ولما كان هناك العديد من المشاريع الاقتصادية القادرة على ان تسترد اصل استثمارها بل اللازم لاقامتها من واقع الدخل المتحقق منها في خلال فترة زمنية ملائمة ، وبخاصة لدى وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ، فقد تبين ان الحاجة إلى توسيع قاعدة المتعاملين في مجال السندات يتطلب استحداث هذا النوع الجديد من السندات « سندات المقارضة » المبنية على أساس المشاركة في الإيراد المتوقع للمشروع المحول من حصة الاصدار المعين على أساس اجراء التصفية التدريجية لهذه السندات وانتقال المشروع بكامله عند تصفية السندات الخاصة به ليصبح المشروع مع ايراده ملكاً للجهة ذات العلاقة .

ولهذه الأسباب رأت وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ان من واجبها وضع تشريع لاصدار هذا النوع من السندات فبدأت منذ عام ١٩٧٧ باجراء الدراسات اللازمة عن طريق تشكيل العديد من اللجان المتخصصة في النواحي الاقتصادية والأمور الشرعية لايجاد التشريع اللازم لتحقيق هذه الغاية .

وقد كان من توفيق الله اصدار قانون سندات المقارضة . « القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ » مستمداً من الشريعة الإسلامية السمحة معتمداً على الفتاوى الشرعية.

ويتضمن هذا الكتيب نص قانون سندات المقارضة « القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ » والفتوى الشرعية الصادرة بتاريخ ١٣٩٨/٢/٨ هـ الموافق ١٩٧٨/١/١٧ م التي تجيز دخول الحكومة بصفة كفيل بالوفاء لسندات المقارضة حتى لا يتحمل المكتب في سندات المقارضة ما يصيبه من خسارة لا قدر الله.

هذا وقد تضمن القانون بعض النصوص التي تكفل للملكي هذه السندات الربح الجيد والضمان الكافي باذن الله حيث ان الارباح الناشئة عن الاستثمار في سندات المقارضة لا تخضع لضريبة الدخل وان تكفل الحكومة تسديد قيمة سندات المقارضة الاسمية الواجب اطفائها بالكامل في المواعيد المقررة وكذلك يحق للشخص الطبيعي والمعنوي من رعايا الدول العربية والإسلامية والمنظمات المسالية الدولية الاكتتاب في سندات المقارضة . كما يحق للمكتب تحويل الأرباح المتأتية والقيمة الاسمية لاكتتابه عند البيع أو الاطفاء إلى الخارج بالعملة الأجنبية وكذلك يتم تداول سندات المقارضة في سوق عمان المالي حسب احكام قانونه وانظمته وتعليماته كما يتم نقل ملكيتها حسب هذه الاحكام .

ولا يفوتني بهذه المناسبة ان اقدم شكري الجزيل لكل من ساهم في هذا الانجاز الخير . والله من وراء القصد .

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية

كامل الشريف

## الأسباب الموجبة

### لمشروع قانون سندات المقارضة

يعتبر اصدار السندات المالية وسيلة ناجحة من وسائل اجتذاب المدخرات وتجميع الأموال اللازمة لتمويل المشروعات في مختلف الوجوه النافعة لخدمة الاقتصاد الوطني بوجه عام .

وقد شهدت السوق المالية الأردنية نشاطاً متزايداً في مجال اصدار السندات المالية وتداولها سواء في ذلك السندات المالية الحكومية الصادرة بموجب أحكام قانون الدين العام او السندات المالية الصادرة عن المؤسسات ذات الاستقلال المالي والاداري .

غير ان ارتباط هذه الأشكال المختلفة من السندات المالية بالعائد المبنى على نظام الفائدة المحددة قد أدى إلى عدم امكان تعميم التداول والتعامل في هذه السندات بين مختلف فئات المواطنين وبخاصة ذلك القطاع الكبير ممن لا يقبلون على استثمار أموالهم على أساس الفائدة .

ولما كانت هناك العديد من المشاريع الاقتصادية القادرة على ان تسترد أصل التمويل اللازم لاقامتها من واقع الدخل المتحقق منها في خلال فترة زمنية ملائمة ، فقد تبين ان الحاجة إلى توسيع قاعدة المتعاملين في مجال السندات يتطلب استحداث هذا النوع الجديد من السندات المنظمة على أساس المشاركة في الايراد المتوقع للمشروع الممول من حصيلة الاصدار المعين وذلك على أساس اجراء التصفية التدريجية لهذه السندات وانتقال المشروع بكامله عند تصفية السندات الخاصة به ليصبح مع ايراده ملكاً للجهة الحكومية ذات العلاقة .

ولما كانت كفالة الحكومة لتسديد أصل رأس المال في السندات الصادرة تشكل عاملاً مشجعاً للإقبال على شراء هذه السندات فقد كان من الضروري ان يشمل القانون الخاص بهذه السندات على نص يميز مثل هذه الكفالة وذلك في الحالات التي يكون فيها المشروع الممول بالسندات الصادرة مملوكاً بلجهة مستقلة مالياً وادارياً عن ملكية الدولة وذلك حتى لا تجتمع صفة الضامن والمتمول في شخصية واحدة ، علماً بأن لجنة الفتوى قد اقرت في اجتماعها الخاص المنعقد بتاريخ ١٣٩٨/٢/٨ هـ الموافق ١٩٧٨/١/١٧ جواز دخول الحكومة بصفة كفيل بالوفاء على سندات المقارضة الصادرة لتمويل اعمار الأراضي الوقفية نظراً لانفصال ملكية الوقف عن ملكية الدولة بشخصيتها الاعتبارية العامة .



## قانون سندات المقارضة

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥ .

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر  
بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته إلى قوانين الدولة على  
أساس عرضه على مجلس الأمة في أول اجتماع يعقده : -

قانون مؤقت رقم « ١٠ » لسنة ١٩٨١

قانون سندات المقارضة

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون سندات المقارضة لسنة ١٩٨١ » ويعمل  
به بعد شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - أ - تعني « سندات المقارضة » الوثائق المحددة القيمة التي تصدر  
باسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع  
بعبئه بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح .

ب - يحصل مالكو السندات على نسبة محددة من ارباح المشروع وتحدد  
هذه النسبة في نشرة اصدار السندات ، ولا تنتج سندات  
المقارضة أي فوائد كما لا تعطي مالكيها الحق في المطالبة بفائدة  
سنوية محددة .

المادة ٣ - يسمح باصدار سندات المقارضة للهيئات التالية : -

أ - وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .

ب - المؤسسات العامة ذات الإستقلال المالي .

ج - البلديات .

- ح - فئة السندات أو فئاتها وقابليتها للتجزئة .
- ط - اسماء المديرين والمغطين ووكلاء البيع ان وجدوا .
- ي - الحافظ الأمين ووكيل الدفع .
- ك - شروط الاصدار الاخرى واحكامه .
- ل - اية احكام اخرى ترى لجنة الاصدارات المؤلفة بمقتضى هذا القانون ضرورة اضافتها لطمأنة المستثمر وحفظ حقوقه .

المادة ٧ - أ - يعين في نشرة الاصدار شخص معنوي كحافظ أمين يرعى حقوق مالكي السندات ويتعاون مع ممثليهم في حماية هذه الحقوق .

ب - يعين في نشرة الاصدار بنك مرخص أو مؤسسة مالية وكيلاً للدفع يتولى شؤون دفع القيمة الاسمية للسندات وارباحها بالقيم المستحقة وفي المواعيد المقررة .

ج - يجوز ان يكون الحافظ الامين ووكيل الدفع هيئة معنوية واحدة .

المادة ٨ - أ - تؤلف لجنة اصدارات سندات المقارضة من :

- نائب محافظ البنك المركزي الأردني / رئيساً .
- وكيل وزارة المالية .
- وكيل وزارة الصناعة والتجارة .
- وكيل وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية .
- مدير عام سوق عمان المالي .
- عضوين من القطاع الخاص يعينهما مجلس الوزراء لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد .

ب- تدرس لجنة الإصدارات نشرات الاصدار وتقرها  
بشكلها النهائي .

ج - يعرض الشكل النهائي لنشرة الاصدار على مجلس  
الوزراء لتصديقه .

المادة ٩ - لا يجوز تغيير شروط أي اصدار من سندات المقارضة بعد  
اقرارها والاعلان عنها .

المادة ١٠ - لا تخضع الارباح الناشئة عن الاستثمار في سندات المقارضة  
لضريبة الدخل ولا يجوز رد أي جزء من النفقات المتبعة  
لهذه الارباح إلى دخل المكلف الخاضع للضريبة .

المادة ١١ - اذا زادت مخصصات اطفاء السندات في نسبة توزيع الأرباح  
الصافية المقررة عن القيمة الاسمية للسندات المقرر اطفائها  
فان هذه الزيادة تبقى رصيذاً للمشروع وتدور للسنة المالية  
التالية .

المادة ١٢ - تكفل الحكومة تسديد قيمة سندات المقارضة الاسمية الواجب  
اطفاؤها بالكامل في المواعيد المقررة ، وتصيح المبالغ المدفوعة  
لهذا السبب قرضاً ممنوحاً للمشروع بسون فائدة مستحق الوفاء  
فور الإطفاء الكامل للسندات .

المادة ١٣ - أ - يجري الاكتاب في سندات المقارضة عن طريق الطرح الخاص  
أو الاكتاب العام أو كليهما .

ب - تحدد مدة الاكتاب العام بما لا يقل عن عشرين يوماً ولا يزيد  
على شهر من تاريخ فتح الاكتاب ويجوز تمديد هذه الفترة بما  
لا يتجاوز ثلاثة اشهر .

ج - يعلن عن طرح السندات في صحيفتين محليتين يوميتين على الأقل  
ولثلاث مرات .

د - تعتبر نشرة الاصدار المصدر المعتمد لشروط الاصدار وأحكامه  
ويعني الاكتاب بسندات المقارضة الاطلاع على النشرة والقبول  
بما ورد فيها من احكام وشروط .

المادة ١٤ - يحق للشخص الطبيعي أو المعنوي من رعايا الدول العربية والإسلامية  
الاكتاب في سندات المقارضة ، كما يحق تحويل الأرباح المتأتية والقيمة  
الاسمية لاكتابه عند البيع أو الاطفاء إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفق  
احكام القانون ونشرة الاصدار .

المادة ١٥ - أ - تدفع قيمة سندات المقارضة الاسمية بالكامل عند الاكتاب  
ولا يجوز تقسيطها .

ب - إذا زادت قيمة الاكتاب عن القيمة الاسمية للسندات المعروضة  
للاكتاب العام تلبي اكتابات الجمهور الأردني ورعايا الدول  
العربية والإسلامية ثم المؤسسات المالية التي تعمل بمقتضى احكام  
الشرع الإسلامي ، ثم اكتابات البنوك المرخصة والمؤسسات  
المالية المتخصصة بنسبة رصيد القيمة الاسمية إلى اكتاباتهما .

ج - إذا نقصت الاكتابات عن القيمة الاسمية للاصدار ، وكان  
هناك مغط للاصدار فعلى هذا المغطي شراء جميع السندات التي  
لم يتم الاكتاب بها حسب عقد الاتفاق المبرم بين الهيئـة  
المصدرة والمغطي .

د - إذا تجاوزت الاكتابات ثلثي القيمة الاسمية ولم يكن هناك مغط  
فإن بالإمكان المضي بتنفيذ المشروع شريطة أن يقوم صاحب



المشروع بشراء السندات التي لم يكتب بها وإيداع قيمتها في حساب المشروع .

هـ - إذا تعذر على صاحب المشروع شراء السندات غير المكتب بها ونقصت قيمة حصيلة الاكتابات عن ثلثي القيمة الاسمية للإصدار فعلى الهيئة المصدرة إعادة المبالغ المكتب بها إلى أصحابها في غضون فترة لا تتجاوز اسبوعين بعد إقفال الاكتاب

المادة ١٦ - أ - تودع قيمة الاسناد المكتب بها باسم المغطي إذا وجد وإذا لم يوجد تودع باسم الهيئة المصدرة لدى وكلاء البيع .

ب - بعد اقفال الاكتاب العام : تودع الحصيلة في البنك المركزي الأردني أو في أية مؤسسة مصرفية أو مالية في الموعد المحدد لذلك . ويجري السحب على هذه الوديعة لأغراض تنفيذ المشروع .

المادة ١٧ - أ - إذا كانت سندات المقارضة مسجلة يدرج اسم مالكيها على ظهر السند .

ب - إذا صدرت سندات المقارضة من فئات متعددة وبقيم اسمية مختلفة ، يجب ان تكون السندات ذات القيمة الاسمية العليا قابلة للتجزئة إلى السندات ذات القيمة الاسمية الدنيا ، وتكون السندات ذات القيمة الاسمية الصغرى غير قابلة للتجزئة .

المادة ١٨ - يتم تداول سندات المقارضة في سوق عمان المالي حسب أحكام قانونه وأنظمتة وتعليماته كما يتم نقل ملكيتها حسب هذه الاحكام .

المادة ١٩ - لا تعترف الهيئة المصدرة الا بتالك واحد للسند الواحد .

المادة ٢٠ - أ - تحل الهيئة المصدرة محل مالكي الاسناد المطفأة في الحصول على الأرباح المتحققة لهم .

ب - يجوز للهيئة المصدرة شراء سندات المقارضة في سوق عمان المالي دون أي قيد أو شرط .

المادة ٢١ - أ - يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الجهة المصدرة لجنة مستقلة لا يتجاوز عددها خمسة اعضاء للإشراف على تنفيذ المشروع وإدارته ويكون ممثل الحافظ الامين عضواً في هذه اللجنة .

ب - تمسك لجنة ادارة المشروع حسابات اصولية مستقلة للمشروع تبين بالدقة كلفته ووارداته ونفقاته وصافي أرباحه .

ج - تقدم هذه اللجنة تقريراً سنوياً عن تنفيذ المشروع واستغلاله ونتائجه المالية وترسل نسخة من هذا التقرير إلى كل من مالكي السندات .

د - تعين اللجنة مدققاً أو فاحصاً خارجياً لحسابات المشروع الجارية والختامية ويقدم تقرير مدققي الحسابات ضمن التقرير السنوي المشار إليه في الفقرة « ج » اعلاه .

المادة ٢٢ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب لجنة الاصدارات ان يضع الأنظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨١/٢/٢٥

## الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب	وزير	وزير	رئيس الوزراء
وزير السياحة والآثار	المالية	الاعلام	وزير الدفاع
معن أبو نوار	سالم مساعدة	عدنان أبو عوده	مضر بدران
وزير الأوقاف والشؤون	وزير شؤون	وزير	وزير
والمفلسات الإسلامية	الأرض المحتلة	المواصلات	الزراعة
كامل الشريف	حسن إبراهيم	د. محمد عضوب الزين	مروان دودين
وزير	وزير الداخلية	وزير	وزير
التموين	وزير العدل بالوكالة	الخارجية	الخارجية
إبراهيم أيوب	أحمد عبد الكريم الطراونة	مروان القاسم	مروان القاسم
وزير	وزير	وزير دولة لشؤون	وزير دولة لشؤون رئاسة
الصحة	التربية والتعليم	رئاسة الوزراء	الوزراء ووزير النقل
الدكتور زهير ملحس	الدكتور سعيد التل	حكمت الساكت	المهندس علي السحيمات
وزير	وزير	وزير	وزير
الأشغال العامة	الصناعة والتجارة	العمل	التنمية الاجتماعية
المهندس عوني المصري	وليد عصافور	الدكتور جواد العناني	انعام المفتي


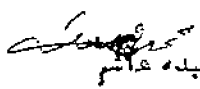
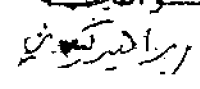
عقدت لجنة الفتوى في المملكة الأردنية الهاشمية جلسات عديدة بحثت خلالها مشروع قانون سندات المقارضة وقد حضر هذه الجلسات جميع الاعضاء وهم .

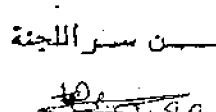
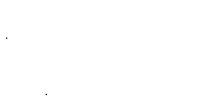
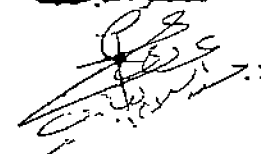
- \* فضيلة الشيخ محمد عبده هاشم
- \* فضيلة الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني
- \* فضيلة الدكتور عبدالسلام العبادي
- \* عطوفة الشيخ عز الدين الخطيب
- \* أمين سر اللجنة الشيخ محمد نعيم مجاهد .

وشارك فيها :

- \* معالي الأستاذ كامل الشريف
- \* سماحة الشيخ عبد الحميد السائح
- \* سعادة الدكتور محمد صقر
- \* سعادة الدكتور محمد أبو السعود
- \* سعادة الأستاذ يوسف المبيضين
- \* سعادة الدكتور سامي حمود

وقد تم بحث مشروع قانون سندات المقارضة مادة مادة لبيان حكم الشريعة الاسلامية فيه، وتم حذف بعض نصوصه وتعديل بعضها واضافة نصوص تضمن مطابقة المشروع لاحكام الشريعة الاسلامية. من أجل أن يتحقق الانسجام التام والتناسق الكامل بين نصوصه ومواده وبخاصة النص الوارد بشأن كفالة الحكومة تسديد قيمة سندات المقارضة الاسمية الواجب اطلاقها بالكامل في المواعيد المقررة .

عضو اللجنة	عضو اللجنة	عضو اللجنة
		
عز الدين الخطيب	محمد عبده هاشم	ابراهيم زيد الكيلاني

عضو اللجنة	عضو اللجنة	عضو اللجنة
		
أمين سر اللجنة	نعيم مجاهد	عبد السلام العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

## « فتوى »

بتاريخ ١٣٩٨/٢/٨ هـ الموافق ١٩٧٨/١/١٧ م اجتمعت لجنة الفتوى للنظر في موضوع سندات المقارضة المخصصة لاعمار اراضي الأوقاف وذلك بمشاركة كل من معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية وسماحة الشيخ عبد الحميد السائح والدكتور سامي حمود والدكتور محمد صقر والسيد علي الشمايله وبعد قراءة التقرير المؤرخ في ١٩٧٧/١٢/٢١ المقدم من اللجنة المكلفة باعداد المذكرة الخاصة بموضوع سندات المقارضة المؤلفة من الدكتور سامي حمود والسيد وليد خير الله والأستاذ يوسف المبيضين وكذلك التقرير المؤرخ في ١٩٧٨/١/٤ والمقدم من الدكتور محمد أحمد صقر والدكتور عبد السلام العبادي والسيد علي الشمايله وبعد الاستماع إلى المذكرة التفصيلية المقدمة من الدكتور سامي حمود في موضوع التكيف الفقهي لجواز قبول تعهد الحكومة بضمان تسديد ما يتبقى من أصل رأس المال المدفوع في سندات المقارضة وعلى ضوء المداولة في النقطة التي من أجلها اجتمعت هذه اللجنة وهي ما ورد في الفقرة « أ » من البند الثاني من تقرير اللجنة الثانية المشار إليه اعلاه وهو الاقتراح بالنص في سندات المقارضة على تحمل المكتب ما يصيبه من خسارة .

وبما أنه قد فهم من معالي وزير الأوقاف ان الوزارة تسعى للحصول على كفالة الحكومة لاداء قيمة ما يتبقى من قيمة سندات المقارضة عند استحقاقها في الاجل المحدد .

وبما أن وزارة الأوقاف بمقتضى المادة الرابعة من قانون الأوقاف رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري وبما أن لها شرعاً حكم

المتولى على السوقف ، وبما أنه يجوز شرعاً للحكومة بما لها من ولاية عامة أن ترعى شؤون المواطنين ولها أن تشجع أي فريق على القيام بما يعود على المجتمع بالخير والمصلحة فإن لجنة الفتوى والمشتريين معها في هذا الاجتماع يرون أنه بعد تحقق كفالة الحكومة فإن النص على تحمل المكتسبين للخسارة لم يعد وارداً ولا لزوم له فأننا نقرر ما يلي :

١ - جواز كفالة الحكومة لسندات المقارضة المخصصة لاعمار اراضي الأوقاف باعتبار ان الحكومة طرف ثالث وذلك على أساس الوعد الملزم .

٢ - عدم الحاجة حينئذ للنص في سندات المقارضة الصادرة لهذه الغاية على أن يتحمل المكتسبون ما يصيبهم من الخسارة .

الدكتور عبد السلام العبادي محمد ابو سردانه كامل الشريف عبد الحميد السائح

الدكتور سامي حمود اسعد بيوض الدكتور محمد صقر الدكتور ياسين درادكة

علي الشمايلة عز الدين الخطيب





الدكتور عدنان الهدي

## بعض جوانب علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية

عرفت البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع. ويتضح من هذا التعريف أن البنك الإسلامي يبنى على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيانه ومقوماته. وتمثل هذه الصفة العقيدية البناء الفكري الذي يسير عليه البنك الإسلامي. وبهذه الصفة أيضاً فإن البنك الإسلامي ليس بنكاً وظيفته اقتصادية بالمعنى الضيق وإنما ينظر إلى نفسه أنه أداة لتحقيق وتعميم القيم الروحية المرتبطة بالإنسان. بالإضافة إلى ذلك يختلف البنك الإسلامي عن البنك التجاري في أن الوظيفة الأساسية للأخير هي تجميع الموارد وتوجيهها للمحتاجين إلى رؤوس أموال بغرض الربح. ولكن الدافع الإسلامي للبنك الإسلامي هو النهوض بالمجتمع ويكون تحقيق الربح هو الحافز وليس الهدف. وبهذا التعريف أيضاً يخرج البنك الإسلامي عن دائرة التخصص التقليدية للبنوك التجارية بمعنى أنه يجمع بين الأنشطة الاجتماعية والمالية والاقتصادية والمصرفية في نفس الوقت.

إن فكرة إنشاء مؤسسات مصرفية إسلامية تزاوّل نشاطها في إطار الشريعة الإسلامية التي تنبذ الربا وتحرمه هي فكرة قديمة راودت الكثير من الاقتصاديين المسلمين، ولكن هذه الفكرة لم تدخل حيز التنفيذ لأسباب عديدة منها تخلف العالم الإسلامي في القرون الماضية وخضوع معظم الدول الإسلامية للاستعمار الأجنبي.

ولم تنشأ البنوك الإسلامية من فراغ أو نتيجة صيحة طارئة في المجتمعات الإسلامية. ولكنها استمدت أصولها من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، فالدين الإسلامي يقدم نظرية متكاملة عن مكافأة عناصر الإنتاج تختلف عن النظريات الاقتصادية الرأسمالية والاشتراكية. فمن وجهة النظر الإسلامية تتمثل عناصر الإنتاج في العمل والأرض ورأس المال. ولكن من هذه العناصر نصيبه في الإنتاج

القومي طالما أنها اشتركت في خلق هذا الإنتاج. وإذا كان العائد على عنصرَي العمل والأرض لا خلاف بشأنه، فإن الخلاف ينشأ حول العائد على رأس المال. ويثور التساؤل حول شكل العائد الذي يستحقه رأس المال، لقد عزا الفكر الاقتصادي الرأسمالي الأسباب التي تدعو لاستحقاق رأس المال عائداً مقابل اشتراكه في الإنتاج إلى أن العائد هو تعويض للمدخر نظير حرمانه من الاستهلاك وإلى عامل الانتظار وإحقية صاحب رأس المال في الحصول على نصيب من الأرباح التي جناها المقرض. لرأس المال باعتباره قد شارك في العملية الانتاجية وعنصر المخاطرة.

وفي الاقتصاد الإسلامي تحدد عناصر الإنتاج في العمل والأرض ورأس المال كما أسلفنا سابقاً مع ملاحظة أن رأس المال وحده لا يكون له عند إنتاجه مساهم في

الغرم، وحينئذ يكون له نصيب في العائد في صورة ربح. والواقع أن العائد وفق الشريعة الإسلامية لا يدفع إلا في مقابل عمل سواء كان مباشراً (العمل الحاضر) أو مختزناً (الممثل في رأس المال). لذا فإن الحرمان والانتظار والمخاطرة لا يعد عملاً ومن ثم لا يستحق عليه عائد. كما أن الشريعة الإسلامية لم تنشأ تجديد العائد على رأس المال بقدر معلوم، وإنما تركت الحرية للشركاء في شركة المضاربة وفي غيرها من الشركات تحديد الأنصبة في ضوء ظروف السوق بحسب طبيعة العمل ومحل الشركة وظروف التعاقد. وكل ما اشترطته الشريعة يتمثل في عدم تحديد نصيب مقدماً لأي من عناصر الإنتاج.

ولدى مقارنة الربا بالفائدة تتضح بينهما سمات مشتركة هي :-

١ - الربا والفائدة كلاهما يتم تحديده



## العنوك في الاردن

التي يمكن ان يحققها . ازاء هذا الوضع كان لابد من ايجاد وسيلة لاستثمار بعض هذا الفائض ، وبالفعل فقد قام المركزي برفع نسبة الائتمان / للبنك الاسلامي لتصبح ٧٥٪ مقارنة مع (٧٠٪) للبنوك التجارية . وعلاوة على ذلك ، فقد استثنى البنك المركزي بعض القروض التي منحها البنك الاسلامي للقطاعات الانتاجية من نسبة الائتمان / الودائع وذلك اسوة بالبنوك التجارية التي استثنى مساهماتها في اسناد القرض والقروض المحلية المجمعة من نسبة الائتمان / الودائع . كذلك فقد اعتبر البنك المركزي قيمة مساهمة البنك الاسلامي في اسهم الشركات المساهمة العامة ضمن عناصر السيولة وذلك قياسا على مساهمات البنوك التجارية في السندات والاذونات التي تعتبر ضمن عناصر السيولة .

### ج - نسب الاحتياطي النقدي :-

تفرض نسب الاحتياطي النقدي من قبل البنك المركزي على ودائع البنوك بالدينار الاردني . دون تمييز بين البنوك التجارية والاسلامية . مما يجعل البنوك التجارية في وضع افضل من البنوك الاسلامية عند تطبيق نفس النسبة عليهما ، نظرا لان هيكل الودائع في البنك الاسلامي يختلف عن هيكلها في البنوك التجارية ، فتجد ان هيكل الودائع لدى البنوك الاخيرة ينقسم الى ودائع جارية وودائع لا شعار وودائع توفير ولاجل ، وتعتبر الودائع التجارية من اهم المصادر الرئيسية للاموال في هيكل الودائع لدى البنوك التجارية . اما في البنك الاسلامي فتجد ان هيكل الودائع ينقسم الى ما يلي :-

- ١ - الحسابات الجارية او حسابات الائتمان ، ولا تختلف هذه الحسابات كثيرا عن مثيلاتها في البنوك التجارية ، فهي حسابات يودع فيها عملاء البنك المبالغ التي يريدون ايداعها بها محافظة عليها بما ييسر لهم سحبها بالقدر الذي يحتاجونه وفي اي وقت يشاؤون ، وهذه الاموال مضمونة ضمانا تاما ذلك ان يد البنك عليها يد امانة . فهي وديعة يحفظها البنك

التجارية والبنوك الاسلامية يضع الاخيرة في موضع غير تنافسي وغير عادل . ولتحقيق العدالة فمن الضروري عدم جوب الاسلامية بشكل مختلف عن البنوك التجارية . ونسب ان مجالات توظيف الاموال لدى البنوك الاسلامية تنصف بالحدودية مقارنة بالبنوك التجارية ، فعناصر السيولة لدى البنوك الاسلامية تقتصر في الغالب على ما لديها من نقد وما تودعه لدى البنوك الاخرى من ارصدة دون مقابل ، في حين ان البنوك التجارية تدر عليها مثل هذه الارصدة عائدا لا يأس به . ويمكن ان يتضح ذلك بمقارنة توظيفات اموال البنوك التجارية والبنك الاسلامي في الاردن حيث توظف البنوك التجارية اموالها على الوجه التالي :-

- ٧٠٪ من الودائع ورأس المال تسهيلات ائتمانية .
- ٨٥٪ من الودائع كاحتياطي نقدي لدى البنك المركزي .
- ١٠٪ من الودائع كاذونات وسندات .

٨٨٥٪

يتضح مما سبق ان ما يتبقى لدى البنوك التجارية وهو (١١٥٪) من ودائعها و (٢٠٪) من رؤوس اموالها لاستثمارها في مجالات تعتبر من ضمن عناصر السيولة فضلا عن ان (١٨٥٪) من التوظيفات المينة اعلاه (الاحتياطي النقدي والاذونات والسندات) تعتبر ضمن عناصر السيولة .

أما بالنسبة للبنك الاسلامي فان توظيف امواله على الوجه التالي :-

- ٧٠٪ من الودائع ورأس المال تسهيلات ائتمانية .
- ٨٥٪ من الودائع كاحتياطي نقدي لدى البنك المركزي .

وبالتالي يتبين ان لدى البنك الاسلامي فائضا نسبته (٢١٥٪) من ودائعه لا يستطيع التصرف بالجزء الاكبر منه ولا يدر عائدا للبنك ، نظرا لان مثل هذه الاموال غالبا ما تودع لدى البنك المركزي او البنوك التجارية بدون فائدة ، الامر الذي سينعكس بالضرورة على زيادة تكلفة الودائع لدى البنك وبالتالي الارباح

الاسلامية ، يتم اولا تجنب نسبة من الارباح المتحققة كمساهمة عن ادارة نشاط الاعمال ، ما يسمى بالتوظيف الادسيري . ثم يوزع بقي المبرور على المستفيد وبنك حسب رأسماله على قدم المساواة ، ويمكن للبنك المركزي استخدام هاتين الاداتين عوضا عن سعر الخصم الذي يجري العمل على اساسه في النظام المصرفي التقليدي بفرض رقابة وتنظيم الائتمان ، فاذا اراد البنك المركزي خفض سعر الائتمان يمكنه زيادة النسبة التي تحصل عليها البنوك الاسلامية من الارباح في اعمال المضاربة او خفض علاوة الادارة في عمليات المشاركة الاستثمارية ، والعكس صحيح اذا ما اراد البنك المركزي زيادة حجم الائتمان .

### ب - نسبة السيولة القانونية

يمكن القول بصفة عامة ان اهم عناصر الموجودات السائلة ما يلي :-

- ١ - المسكوكات واوراق النقد .
- ٢ - الارصدة لدى البنك المركزي .
- ٣ - صافي الارصدة الدائنة لدى البنوك المرخصة الاخرى في المملكة .
- ٤ - صافي الارصدة الدائنة بالعملات الاجنبية لدى البنوك في الخارج .
- ٥ - السندات الحكومية الصادرة عن الحكومة او بكفالتها والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها سنة واحدة .
- ٦ - السندات المالية الاجنبية القابلة للتداول في الاسواق المالية العالمية والمصررة بعملة قابلة للتحويل والتي يستحق دفع قيمتها في مدة اقصاها سنة واحدة .

- ٧ - اية موجودات اخرى يعتبرها البنك المركزي موجودات سائلة كالكمبيالات التجارية وغيرها .
- وبالنظر الى عناصر الموجودات السائلة نجد ان بعض هذه العناصر لا توجد ضمن موجودات البنوك الاسلامية كالسندات والاذونات نظرا لان هذه البنوك لا تتعامل بالاوراق المالية الربوية ، هذا مع العلم ان البنوك التجارية تحتفظ بنسبة مرتفعة نسبيا من السندات والاذونات ، وبالتالي فان تطبيق نفس نسبة السيولة القانونية على البنوك

الانشطة عن أنشطة البنوك التجارية وعن غيرها من الوحدات الاقتصادية الأخرى ، ولأنه يمثل علاقات جديد يجب مراعاتها ، بالإضافة الى كون البنك الاسلامي لا يتعامل بالفائدة اخذاً أو عطاء حيث يعتبر الاستثمار بالمشاركة مصدره الرئيسي لتحقيق الربح ... لهذه الأسباب فقد استثنى قانون البنك المركزي الاردني في المادة (٤٣) البنك الاسلامي من نصوص هذه المادة التي تقضي بتحديد الحد الأدنى والأعلى لمعدلات الفوائد التي تتقاضاها البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض المتخصصة على تسهيلات الائتمانية التي تمنحها للعملاء .

التعريف لهذا النوع من الودائع ان البنك ما هو الا وسيط حيث ان صاحب الوديعة هو الذي يحدد مجال وكيفية استثمارها ، وبالتالي لا تعامل هذه الودائع امثلة الودائع الأخرى لغايات احتساب نسب الاحتياطي النقدي . وعليه فقد اعفى البنك المركزي الاردني ودائع الاستثمار المخصص من الاحتياطي النقدي .

د - اسعار الفائدة :

نظرا لاعتماد نشاط البنك الاسلامي على مفاهيم اقتصادية جديدة كالضاربة والمشاركة والمراحة ، واختلاف هذه

الاسلامي ويحيطها بالضمانات الكافية ، ولا يدفع البنك الاسلامي اية فوائد او ارباح عن المبالغ المودعة في تلك الحسابات ، كما لا يحمل المودعون ٢.١ - ١.١ - ١.١ مصاريف نظير حفظها كما لا تتسبب هذه الحسابات اية خسارة يتكبها البنك نتيجة لعملياته ، حيث ان هذه الاموال كما اسلفنا سابقا مودعة بصفة امانة وليس للاستثمار ، ولكن البنك المركزي يعامل هذا النوع من الودائع كودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي النقدي .

٢ - حسابات الاستثمار المشترك او ودائع الاستثمار ، وهذه الحسابات او الودائع هي المبالغ التي تودع بالبنك لمدة محددة او غير محددة لغرض الاستثمار ، ويقوم اصحابها بايداعها لهذا الغرض او يطلبون تحويلها من حساباتهم الجارية . وفي تلك الحالة يفرض العميل البنك باستثمار الوديعة في المشروعات التي ينفذها او يشارك فيها . وفي نهاية كل مدة محددة يشارك العميل البنك في الارباح والخسائر طبقا للقواعد التي يعلنها البنك . وهذا النوع من الودائع يشبه الى حد كبير الودائع الادخارية لدى البنوك التجارية ، وبالتالي تطبق عليه نفس نسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي على الودائع الادخارية .

٣ - حسابات الاستثمار المخصص :

عرفت هذه الحسابات في قانون البنك الاسلامي للتمويل والاستثمار بأنها الحسابات او الودائع النقدية التي يتسلمها البنك من الراغبين في توكيله باستثمارها المعين في مشروع محدد او غرض معين ، وذلك على اساس حصول البنك على حصة من صافي ما يتحقق من ارباح دون ان يتحمل الخسارة شائكة بلا تعد او مخالفة . يتضح من هذا

## الخلاصة

بناء على خبرات نظرية وتجارب دول أخرى سبقتنا في هذا المجال كما هو الحال بالنسبة للنسب النقدية التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك التجارية في مختلف دول العالم ، ومن امثلة هذه النسب نسب الاحتياطي النقدي ونسبة رأس المال الى الودائع ونسبة الائتمان الى الودائع ونسبة السيولة القانونية وغيرها من النسب النقدية الأخرى

بالإضافة الى ذلك لم تتطرق الكتب والدراسات والنشرات والمؤتمرات التي وضعت وعقدت حول البنوك الاسلاميه ووظائفها ومجال عملها ... إلخ الى موضوع العلاقة التي يجب ان تربط البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية ، مما يدعو الى القول بضرورة عقد ندوات حول هذا الموضوع وايجاد المبادئ والاسس السليمة والمحددة التي تربط البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية أو لا يعقل ان تظل هذه العلاقة تعتمد على الخبرات العملية والاجتهادات الشخصية

اتضح مما سبق ان نشاط البنوك الاسلامية يعتمد على مفاهيم اقتصادية جديدة كالضاربة والمشاركة والمراحة وتبعاً لذلك تختلف أنشطة البنوك الاسلامية اختلافاً كبيراً عن أنشطة البنوك التجارية ، مما يدعو بطبيعة الحال الى اختلاف العلاقة التي تربط البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية خاصة فيما يتعلق بالنسب النقدية التي تفرضها هذه البنوك على البنوك التجارية . وفي الحقيقة ان هذه العلاقة لم تتضح معالمها بعد خاصة ان العديد من البنوك المركزية تعامل البنوك الاسلامية معاملة البنوك التجارية فيما يخص تطبيق النسب النقدية التي تفرضها البنوك المركزية مع ادخال بعض التعديلات لتناسبه وأوضاع هذه البنوك .

وإذا نظرنا الى علاقة البنك الاسلامي للتوسط والاستثمار والبنك المركزي الاردني كمثال يمكن ان يتحدي . نجد ان هذه العلاقة تطورت وتطورت بناء على الخبرات العملية ولم توضع أو تتحدد

\*\*\* فهرست الملاحق \*\*\*

XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

( بنك نياصر الاجتماعي )	: ملحق رقم ( ١ )
( بنك دبي الاسلامي )	: ملحق رقم ( ٢ )
( بنك فيصل الاسلامي المصري )	: ملحق رقم ( ٣ )
( بنك فيصل الاسلامي السوداني )	: ملحق رقم ( ٤ )
( بيت التمويل الكويتي )	: ملحق رقم ( ٥ )
( البنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار )	: ملحق رقم ( ٦ )
( المصرف الاسلامي الدولي للاستثمار والتنمية )	: ملحق رقم ( ٧ )
( مصرف فيصل الاسلامي البحريني )	: ملحق رقم ( ٨ )
( دليل دار المال الاسلامي )	: ملحق رقم ( ٩ )
( نموذج المضاربة )	: ملحق رقم ( ١٠ )
( قرارات مؤتمر المصرف الاسلامي بدبي )	: ملحق رقم ( ١١ )
( نموذج المراجعة )	: ملحق رقم ( ١٢ )
( قانون الائتمان بجمهورية مصر العربية )	: ملحق رقم ( ١٣ )
( رسالة من الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية )	: ملحق رقم ( ١٤ )
قانون سندات المقارضة الاردني . وعلاقة البنك	
المركزي الاردني بالبنك الاسلامي الاردني )	

الفكر

فهرس مصادر البحث

الكتب السماوية .

\* القرآن الكريم .

\* الكتاب المقدس - العهد القديم .

كتب التفسير :

\* تنوير المقياس في تفسير حبر الامة ابن عباس .

\* الجامع لاحكام القرآن

ابو عبدالله محمد بن احمد القرطبي الطبعة الثالثة . تصحيح احمد

عبدالعليم البردوني .

دار الكتاب العربي - القاهرة / ١٩٦٧ .

كتب الحديث الشريف :

سنن الدارقطني :- لعلي بن عمر الدارقطني - طبعة دارالحاسن

القاهرة ١٣٨٦ هـ .

السنن الكبرى : لاحمد بن الحسين بن علي البيهقي . طبعة حيدر اباد

الهند - ١٣٤٤ هـ .

عمد القاري بشرح صحيح البخاري . بن الدين محمد محمود العيني

طبعة دار احياء التراث العربي بيروت .

فتح البارى بشرح صحيح البخارى : ابو الفضل شهاب الدين احمد  
بن حجر العسقلانى طبعة المكتبة

السلفه . المدينة المنوره .

- المستدرك على الصحيحين : الحاكم النيسابورى - تصوير دار الكتاب

العربى - بيروت . .

مسند الامام الشافعى - محمد بن ادريس الشافعى طبعة البابى الحلبي

- مصر

كتب اللغة :

القاموس المحيط : لايى طاهر محمد بن يعقوب الفيروز ابادى طبعة  
دار الكتب العلمية بيروت .

لسان العرب : ابن منظور الافريقى - دار صادر للطباعة بيروت

١٩٥٦ .

المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير - للرافعى - الشيخ احمد على

الفيومى - طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٨ .

كتب الفقه الاسلامى :

الاختيار التعليل المختار : عبدالله الموصلى طبعة اسستى

الطالب شروح الطالب - زكريا الانصارى الطبعة الميمنه مصر ١٣١٣ هـ .

اعلام الموقعين عن رب العالمين .

لابن قيم الجوزيه . دار الحيل بيروت ١٩٧٣ .

الام : لسلام محمد بن ادريس الشافعي الطبعة الثانية دار المعرفة  
بيروت ١٩٧٣ .

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . علاء الدين بن مسعود الكاساني  
بطبعه الامام - القاهرة .

بدايه المجتهد ونهاية المقصد - لابن رشد القرطبي - طبعة  
المكتب التجاري الكبرى - القاهرة .

تيسير الحقائق شرح كنز الدقائق . فخر الدين الزيلعي . طبعة  
دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت .

تحفه الفقهاء : لعلاء الدين السمرقندي . تحقيق محمد زكي عبدالبر  
الطبعة الاولى ١٣٧٩ مطبعة جامعة دمشق .

تحفه المحتاج بشرح المنهاج : شهاب الدين احمد الهيتمي —  
طبعة دار صادر بيروت .

حاشيه رد المختار على الدر المختار . للحصكفي وبهائسه تنوير  
الابصار للتمرتاش محمد امين عمر عابدين .

طبعة البابي الحلبي مصر ١٩٦٠ . طبعة ثانية .

حاشيه ابن عابدين على الدر المختار للحصكفي محمد امين عمر عابد بين  
مطبعة البابي الحلبي مصر القاهرة ١٩٦٦ .



- الخرش على مختصر الخليل : محمدالخرش طبعة دار صادر بيروت
- روضه الطالبين : للأمام ابي زكريا النووى . نشر الكتب الاسلامى  
بيروت .
- الشرح الصغير على اقرب المسالك . احمد بن محمد الدردير طبعة  
دار المعرفة بيروت ١٩٧٨ .
- الشرح الكبير - لاحمد بن محمد الدردير طبعة دار الفكر بيروت .
- شرح منتهى الارادات - منصور بن يونس بدار ادريس البهوتى  
الكتب المكتبة السلفية المدينة المنورة .
- الفتاوى الهندية - لجماعة من علماء الهند : تصوير دار المعرفة عن  
طبعة المطبعة الميمنية / البابى الحلبي - القاهرة .
- فتح القدير - للكمال بن الهمام - طبعة البابى الحلبي - القاهرة . ١٩٧٠ .
- القواعد النورانية الفقيهية - الشيخ الاسلام ابن تيمية .
- الكافى فى فقه اهل المدينة المالكى - لابن عبد البر القرطبي / ٩٧٩ ١
- كشف القناع عن متن الاقتناع منصور بن يونس بن ادريس البهوتى / مطبعة  
الحكومة - مكة المكرمة ١٣٩٤ .
- المبسوط - للسرخسى طبعة السعادة - القاهرة - ١٣٢٤ هـ .

- الحلبي - ابو محمد علي بن حزم  
كتبه الجمهورية العربية / القاهرة / ١٩٦٩ .
- المدونه - للامام مالك بن انس الاصبحي .  
دار صادر - بيروت تصوير افست عن الطبعة الاولى .
- المغنى - ابو محمد عبدالله بن قدامة / دار الكتاب العربي بيروت ١٩٧٢
- مفتي المحتاج لمعرفة الفاظ المنهاج / محمد الخطيب الشربيني -  
دار الفكر - بيروت .
- المقنع محمد بن قدامة - طبعة المكتبة السلفية بمصر
- المذهب : للامام ابي اسحق الشيرازي - الطبعة الاولى - طبعة  
البابي الحلبي - القاهرة .
- نهاية المحتاج - شمس الدين محمد الرملى .  
مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ١٩٧٦ .
- نيل الاوطار بشرح منتهى الاخبار من احاديث سيد الاخير . .  
محمد بن علي الشوكاني - طبعة دار الجيل بيروت ١٩٧٧ .
- الهدايه شرح بداية المبتدئ  
برهان الدين علي بن ابي بكر المرغنياني . مطبوع مع فتح القدير  
مطبعة مصطفى الحلبي الطبعة الاولى - القاهرة ١٩٧٠ .

الفقه الحديث

- ١ - احمد بن حنبل للامام محمد ابو زهرة - دار الفكر العربى .
  - ٢ - الحيازة فى الفقه الاسلامى - د/ نزيه كمال حماد - طبعة  
دار البيان - دمشق - ١٩٧٢ .
  - ٣ - شركة المضاربة فى الفقه الاسلامى - سعد السلمى - رسالة ماجستير .
  - ٤ - فقه الزكاة - د/ يوسف القرضاوى - منشورات مؤسسة الرسالة .
  - ٥ - فقه المضاربة - د/ على حسن عبد القادر - الاتحاد الدولى للبنوك  
الاسلامية .
  - ٦ - نظرية الضمان فى الفقه الاسلامى - د/ وهبة الزحيلي - طبعة  
دار الفكر ١٩٦٨ .
-

مراجع عامة

- ١ - تاريخ العرب قبل الاسلام .
- ٢ - الحضارة الاسلامية في القرن اربع الهجرى - آدم مئز - ترجمة محمد ابو الهادى ابو ريذة - بيروت - دار الكتاب العربى - ١٩٦٧ م .
- ٣ - السيرة النبوية - لعبد الله بن هاشم الحميرى - القاهرة - ١٩٥٥ م طبعة البابى الحلبي .
- ٤ - الطبقات الكبرى - لابن سعد - بيروت - ١٩٥٧ م .
- ٥ - ظهور الاسلام - لاحمد امين - طبعة النهضة العلمية - القاهرة الطبعة الثالثة - ١٩٦٢ م .
- ٦ - النظم الاسلامية - د/ صبحى الصالح - الطبعة الاولى - دار العلم - بيروت - ١٩٦٥ .

سادسًا : الكتب الاقتصادية .

---

- ١ - ادارة الاعمال المصرفية - د/ زيادة .
- ٢ - استراتيجية الاستثمار والتمويل بالمشاركة فى بنك ناصر الاجتماعى  
ابراهيم لطفى .
- ٣ - الاعتمادات المستندية من الناحية القانونية - امين محمد بدر .
- ٤ - اعمال البنوك والشريعة الاسلامية د/ محمد مطح الدين - طبعة  
دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع - الكويت - الطبعة الاولى  
سنة ١٩٧٦ م .
- ٥ - الاعمال المصرفية والاسلام - مصطفى عبد الله الهمشرى - طبعة  
البحوث الاسلامية القاهرة - ١٩٧٣ م .
- ٦ - اقتصاديات الوطن العربى - د/ غريب الجمال - طبعة معهـــــــــــــــــد  
الدراسات الاسلامية - القاهرة - ١٩٧٠ .
- ٧ - اقتصاديات النقود - د/ عبدالرحمن يسرى - طبعة دار الجامعات  
المصريــــــــــــــــة - الاسكندرية - ١٩٧٩ م .
- ٨ - الالتزام المصرفى - امين محمد بدر .
- ٩ - بحث فى تجربة البنوك الاسلامية - عبد الرحيم حمدى - بنـــــــــك  
فيصل الاسلامى السودانى .
- ١٠ - البنوك الاسلامية - د/ شوقى شحاته - دار الشروق - جدة - ١٩٧٧ م .
- ١١ - البنوك الاسلامية - د/ شوقى الفنجـــــــــــــــــرى .
- ١٢ - البنوك التجارية - د/ حسن محمد كمال ود/ حسن احمد غلاب - طبعة  
مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٧٩ م .

- ١٣ - بنوك الودائع - كمال الدين صــــــدقى .
- ١٤ - البنوك والائتمان - د/ عبد العزيز عــــــامر .
- ١٥ - التحليل النقدى - د/ زكريا احمد نصر - طبعة دار الكتاب العربى - القاهرة - ١٩٥٨م .
- ١٦ - تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية - د/ سامى حمود - القاهرة - ١٩٧٦م .
- ١٧ - تطوير النظام المصرفى فى الدول العربية - د/ على الجريتلى ود/ شكرى فريد - طبعة مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٧٣م .
- ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الاسلام - د/ عبد الرحمن يسرى - شباب الجامعة .
- ١٩ - حول الاسس العلمية والعملية فلاقتصاد الاسلامى - د/ حسين الشافعى ود/ حسن العنانى الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية .
- ٢٠ - الخدمات المصرفية فى ظل الشريعة الاسلامية - رسالة دكتوراه - د/ الطيب التكيئة .
- ٢١ - دائرة المعارف لاعمال البنوك المالية - طبعة بوستون - ١٩٦٢م .
- ٢٢ - دائرة المعارف الاميريكية - طبعة نيويورك - ١٩٦٣م .
- ٢٣ - دراسة تحليلية لبنك فيصل الاسلامى السودانى - رسالة ماجستير - نصر الدين فضل المولى .
- ٢٤ - دراسات فى النقود والتوازن النقدى - د/ عبد المنعم السيد على - مطبعة العلى - بغداد - ١٩٧٠م .
- ٢٥ - دور البنوك الاسلامية فى تنمية المجتمع - حسن العنانى منشورات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية .

- ٢٦ - السياسات الاقتصادية فى الاسلام - د/ محمد عبد المنعم عفر  
المطبعة العربية الحديثة - ١٩٨٠م .
- ٢٧ - عمليات البنوك من الوجهة القانونية - د/ على جمال الدين  
عوض - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٩م .
- ٢٨ - عمليات البنوك - د/ محمد حسنى عباس - طبعة دار النهضة  
العربية - القاهرة - ١٩٦٨م .
- ٢٩ - القانون التجارى - د/ على جمال الدين - دار النهضة العربية  
القاهرة - ١٩٧٣م .
- ٣٠ - ١٠٠ سؤال و ١٠٠ جواب فى البنوك الاسلامية - د/ احمد النجار  
طبعة الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية - ١٩٨٢م .
- ٣١ - مجموعة اتفاقيات وانظمة وقوانين البنوك الاسلامية - مركز  
البحوث والتنمية - ١٩٧٧م - جامعة الملك عبد العزيز .
- ٣٢ - محاسبة البنوك - خيرت ضيف .
- ٣٣ - محاضرات فى النظم الاسلامية - د/ محمد عبد الله العربى - طبعة  
القاهرة .
- ٣٤ - المدخل للنظرية الاقتصادية فى المنهج الاسلامى - د/ احمد النجار .
- ٣٥ - مذكرات فى النقود والبنوك - د/ اسماعيل محمد هاشم - دار  
الجامعات المصرية - الاسكندرية .
- ٣٦ - المصارف والاعمال المصرفية - د/ غريب الجمال - دار الاتحاد  
العربى ١٩٧٢م . القاهرة .
- ٣٧ - المصارف وبيوت التمويل الاسلامية - د/ غريب الجمال .
- ٣٨ - مصرف التنمية الاسلامى - د/ رفيق المصرى - ١٩٧٦م بيروت .

- ٣٩ - المعاملات المصرفية ورأى الاسلام فيها - د/ محمد عبد الله العربى  
بحث مقدم للمؤتمر الثانى لمجمع البحوث الاسلامية القاهرة .
- ٤٠ - مقدمة الاقتصاديات الكلية " النقود والبنوك " د/ عبد الحميد  
الغزالى ود/ محمود برعى - مكتبة القاهرة الحديثة - ١٩٧٣م .
- ٤١ - مقدمة فى النقود والبنوك - د/ محمد زكى شافعى - دار النهضة  
العربية - بيروت - ١٩٧٠م .
- ٤٢ - منهج الادخار والاستثمار فى الاقتصاد الاسلامى - د/ رفعت العوضى  
طبعة الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية .
- ٤٣ - منهج الصحوة الاسلامية - د/ احمد النجار - طبعة ١٩٧٩م .
- ٤٤ - المواد العلمية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة - طبعة  
جامعة الملك عبد العزيز - ١٤٠١هـ .
- ٤٥ - موسوعة المصطلحات الاقتصادية - د/ حسين عمر - دار الشروق  
حـــــــــــــــــدة - ١٩٧٩م .
- ٤٦ - نحو نظام نقدى ومالى اسلامى - د/ معبدالجارحى - طبعة الاتحاد  
الدولى للبنوك الاسلامية - ١٩٨١م .
- ٤٧ - النظريات والسياسات النقدية - د/ مصطفى رشدى - طبعة  
دار الجامعات - الاسكندرية - ١٩٧٨م .
- ٤٨ - النظرية الاقتصادية - د/ احمد جامع - طبعة دار النهضة العربية  
الطبعة الثالثة - ١٩٧٦م .
- ٤٩ - الوجيز فى القانون التجارى - د/ مصطفى كمال طه - المكتب  
المصرى الحديث للطباعة - الاسكندرية - ١٩٧١م .



## سابعاً : المنشورات :

- ١- نشرة الأوراق التجارية - منشورة من الغرف التجارية والصناعية  
بجدة.
  - ٢- نشرة بنك دبي الاسلامى - الاعمال المصرفية التى يزاولها بنك دبي  
الاسلامى .
  - ٣- نشرة التقرير السنوى الاول لمجلس ادارة بنك فيصل الاسلامى المصرى.
  - ٤- نشرة تقرير مجلس الادارة عن الاجتماع السنوى للمساهمين عام ١٩٨٢م\*.
  - ٥- نشرة توصيات مؤتمر المصرف الاسلامى بدبى - ١٣٩٩هـ.
  - ٦- نشرة الدراسة المصرية لاقامة نظام العمل فى البنوك الاسلامية المقدم  
الى وزراء خارجية الدول الاسلامية ١٩٧٢م - جدة .
  - ٧- نشرة دليل بيت التمويل الكويتى .
  - ٨- نشرة دليل دار المال الاسلامى .
  - ٩- نشرة عقد التأسيس لبنك دبي الاسلامى - نشرة بنك دبي الاسلامى.
  - ١٠- نشرة عقد التأسيس والنظام للمصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية  
فى مصر .
  - ١١- نشرة عقد التأسيس والنظام الأساسى - الكويت - ١٩٨١م.
  - ١٢- نشرة عقد التأسيس والنظام الداخلى للبنك الاسلامى الاردنى للتمويل  
والاستثمار.
  - ١٣- نشرة قانون رقم (١٦٣) لعام (١٩٥٧م) المنظم للائتمان .
  - ١٤- نشرة لبنك فيصل الاسلامى المصرى - قانون انشاءه ونظامه الأساسى .
  - ١٥- نشرة لبنك فيصل الاسلامى السودانى - قانون البنك وعقد تأسيسه .
  - ١٦- نشرة مجلة البنوك الاسلامية .
  - ١٧- نشرة مصرف فيصل الاسلامى البحرينى - عضو مجموعة دار المال الاسلامى.
- \* لبنك فيصل الاسلامى السودانى.

الفهرست

	شكر وتقدير
٤	المقدمة وفيها
ب	نظرة عامة
و	الدوافع والغايات
ز	تحديد الموضوع
ط	منهج البحث ومصادر البيانات
١	<u>الباب الأول : ماهية البنك الاسلامى وطبيعة اعماله</u>
٢	التمهيد : فى تعريف البنك الاسلامى وطبيعة اعماله
٤	الطبيعيه المميزه للبنك الاسلامى عن غيره .
٩	الفصل الاول : نشأة البنك الاسلامى
١٠	المبحث الاول : تاريخ البنك الاسلامى
٢٢	المبحث الثانى : فكرة البنك الاسلامى فى العصر الحديث
٢٢	العوامل الاساسية
٢٣	المصارف
٢٤	النقد
٢٦	الاستثمارات الاجنبية
٣٠	الاعمال الاستثمارية والمشاركات
٣٠	والخدمات المصرفية
٣١	الاعمال فى مجال التكافل الاجتماعى
٣٢	المبحث الثالث : انتقال فكرة البنك الاسلامى الى التطبيق
٣٢	

٣٢	بداية التطبيق
٣٤	تطبيق الفكرة في المستوى الدولي
٣٥	اهدافه
٣٥	قيام بنك التنمية الاسلامي
٣٥	الوظائف والصلاحيات
٣٦	العضوية في البنك
٣٨	الموارد الماليه
٤٠	استخدام الموارد المالية
٤٠	التنظيم والاداره
٤٢	التصويت على قرارات البنك
٤٢	مقر البنك
٤٢	السنة الماليه للبنك
٤٢	طابع البنك الدولي وخطر النشاط السياسي
٤٣	اللغة الرسمية للبنك
٤٣	التحكيم عند الاختلاف
٤٤	على المستوى المحلي للدول الاسلاميه
٤٥	١ - بنك ناصر الاجتماعي
٤٥	انشاؤه
٤٩	اهدافه
٤٩	وظائفه
٥٠	نظام العمل فيه
٥٠	رأسماله

٥٠	ادارة الشركة
٥٠	السنة المالية للبنك
٤٨	مدى انتماء البنك للإسلام
٤٩	٢ - بنك دبي الاسلامى
٤٩	انشاؤه
٤٩	رأس ماله
٤٩	الاكتتاب العام
٥٠	المدة
٥٠	المقر الرئيسى للشركة
٥٠	ادارة الشركة
٥٠	السنة المالية للشركة
٥٠	أغراض الشركة
٥٢	التزام الشركة لاحكام الشريعة الاسلامية
٥٣	٣ - بنك فيصل الاسلامى المصرى
٥٣	انشاؤه
٥٣	رأس ماله
٥٤	المدة
٥٤	المقر الرئيسى
٥٤	ادارته
٥٥	السنة المالية
٥٥	اغراض البنك
٥٧	التزام البنك لاحكام الشريعة الاسلامية
٥٧	النظام الاساسى له

٥٨	بنك فيصل الاسلامى السودانى
٥٨	انشاؤه
٥٨	رأس ماله
٥٩	المقر الرئيسى
٥٩	ادارته
٦٠	السنة المالية
٦٠	أغراض البنك
٦١	التزام البنك لاحكام الشريعة
٦١	النظام الاساسى
٦٣	٤ - بيت التمويل الكويتى
٦٣	انشاؤه
٦٣	رأس ماله
٦٣	الاكتتاب العام
٦٤	مدته
٦٤	المقر الرئيسى
٦٥	ادارته
٦٥	السنة المالية
٦٦	اغراض الشركة
٦٦	التزام الشركة لاحكام الشريعة الاسلامية
٦٦	النظام الاساسى للشركة
٦٨	٥ - البنك الاسلامى الاردنى للتمويل والاستثمار
٦٨	انشاؤه
٦٨	رأس ماله
٦٨	مدته
٦٩	المقر الرئيسى
٦٩	اغراض الشركة

٧٠	ادارة الشركة
٧٢	السنة المالية
٧٢	التزام الشركة لاحكام الشريعة الاسلامية
٧٢	٦ - المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية
٧٢	انشاءه
٧٢	راس ماله
٧٣	مدته
٧٣	المقر الرئيسى
٧٣	اغراض الشركة
٧٤	السنة المالية
٧٥	ادارته
٧٦	التزام الشركة لاحكام الشريعة الاسلامية
٧٧	٧ - مصرف فيصل الاسلامى البحرينى
٧٧	انشاءه
٧٧	رأس المال
٧٧	المقر الرئيسى
٧٧	اغراض المصرف
٧٩	ادارة المصرف
٧٩	التزام المصرف لاحكام الشريعة الاسلامية
٨٠	٨ - دار المال الاسلامى
٨٠	انشاء الدار
٨١	راس ماله
٨٢	المقر الرئيسى
٨٢	اهداف الدار
٨٥	ادارته

٨٥	السنة المالية للدار
	التزام دار المال الاسلامى لاحكام الشريعة
٨٥	الاسلامية
٨٧	<u>الفصل الثانى : الاعمال التى يقوم بها البنك الاسلامى</u>
٨٨	<u>التمهيد :</u>
٩٢	المبحث الاول : الاعمال المصرفية الاستثمارية
٩٣	الفرع الاول : تعريف الاستثمار
٩٥	المطلب الاول : النقاط المميزة للاستثمار
	متخذ القرار الاستثمارى
٩٥	باحكام الشريعة الاسلامية
٩٧	مجالات الاستثمار
٩٨	اولويات الاستثمار
١٠٢	المطلب الثانى : شركة المضاربة
١٠٢	تعريف المضاربة لغة :
١٠٣	اصطلاحا :
١٠٣	مشروعية المضاربة
١٠٥	حقيقة المضاربة
١٠٦	اركان المضاربة
١٠٧	شروط المضاربة
١١٧	مجال العمل فى المضاربة
١٢٣	احكام المضاربة
١٢٨	صلاحيه المضالابة للاستثمار المصرفى
٢٣٦	احتساب نتائج المشاركات
١٣٧	كيفية توزيع الربح مع استمرار المشاركة

توزيع البنك للارباح بينه وبين اصحاب الودائع

- ١٣٨ واصحاب المشروعات الاستثمارية
- ١٣٨ أ - فى حالة التمويل الكلى
- ١٣٩ ب - فى حالة التمويل المشترك
- ١٤١ الفرع الثانى : وسائل الاستثمار المصرفى فى البنك الاسلامى
- ١٤٢ المطلب الاول : المشاركة فى راس المال
- ١٤٣ تعريف شركة العنان :
- ١٤٤ مشروعيتها
- ١٤٤ شروطها
- الطريقة التى تطبق بها
- ١٤٥ فى البنوك الاسلامية
- ١٤٥ المطلب الثانى : المشاركة المنتهية بالتمليك
- ١٤٩ المطلب الثالث : المضاربة على اساس الصفقة المعينه
- ١٥١ المطلب الرابع : بيع المراجحة للامر بالشراء
- ١٥٤ المطلب الخامس : البيع بالتقسيط
- ١٥٧ المطلب السادس : بيع السلم :
- ١٥٨ تعريفه
- ١٥٨ ودليل مشروعيته
- ١٦٠ شروطه
- ١٦٣ المبحث الثانى : الخدمات المصرفية
- ١٦٤ ١ - فتح الحسابات الجارية
- ١٦٥ كيفية تحديد الاجر الذى يتقاضاه البنك
- ١٦٥ تعريف الاجر
- ١٦٥ ٢ - الاعتمادات المستندية
- ١٦٨ ٣ - خطابات الضمان



١٧١	٤ - التحويلات الداخلية والخارجية
١٧٤	٥ - خطاب الاعتماد
١٧٥	٦ - الشيكات السياحية
١٧٦	٧ - شراء الأوراق التجارية
١٧٩	٨ - أمناء الاستثمار
١٧٩	٩ - عمليات الصرف الأجنبية
١٨١	١٠ - تاجير الخزائن الحديدية
١٨٢	١١ - قبول الاكتتاب في أسهم الشركات
	المبحث الثالث : دور البنك الإسلامي في إصلاح البنية
١٨٣	الاجتماعية
١٨٩	<u>الباب الثاني : علاقة البنك الإسلامي بالبنوك الأخرى</u>
١٩٠	التمهيد :
	الفصل الأول : علاقة البنك الإسلامي بالبنوك
١٩١	التجارية
١٩٢	تمهيد :
	المبحث الأول : علاقة البنك التجاري بالبنوك التجارية
١٩٤	الأخرى
١٩٤	من حيث : الشيكات
١٩٦	الحوالات
١٩٨	الاعتمادات المستندية
٢٠١	خطاب الضمان
	المبحث الثاني : علاقة البنك الإسلامي بالبنوك
٢٠٣	التجارية
٢٠٣	من حيث : الشيكات
٢٠٤	الحوالات

٢٠٥	الاعتمادات المستندية
٢٠٨	خطاب الضمان
	المبحث الثالث : علاقة البنك الاسلامى بالبنوك التجارية
	فى ظل ظروف مرحله انتقاله الى تطبيق الشريعة
٢١٠	الاسلامية . .
٢١٤	الفصل الثانى : علاقة البنك الاسلامى بالبنك المركزى
	المبحث الاول : تعريف البنك المركزى وبيان سلطاته
٢١٥	النظام الراسمالى
٢١٥	تعريف البنك المركزى
٢١٦	سلطات البنك المركزى
٢١٩	انواع الرقابة :
٢١٩	النوع الاول : الرقابة الكمية
٢٢٩	النوع الثانى : الرقابة الكيفية
٢٣١	النوع الثالث : الرقابة المباشرة
٢٣٥	المطلب الثانى : البنك المركزى فى النظام الاشتراكى
٢٣٥	النظام المصر فى الدول الاشتراكية
٢٣٦	تعريف البنك المركزى فى النظام الاشتراكى
٢٣٦	سلطات البنك المركزى فى ظل النظام الاشتراكى
٢٣٧	طرق تنفيذ الرقابة :-
	سلطات البنك المركزى بين النظامين الاشتراكى
٢٣٧	والراسمالى
	اهداف اساليب الرقابة بين النظام الراسمالى
٢٣٩	والنظام الاشتراكى
	المبحث الثانى : العلاقة بين البنك الاسلامى والبنك
٢٤١	المركزى فى ظل النظم الاقتصادية والوضعية

- ٢٤٢ احداث الائتمان فى البنوك الاسلاميه : تعريفه واهدافه
- ٢٤٣ الاسس التى تتم بها عمليه الائتمان
- ٢٤٥ احداث الائتمان فى البنوك الاسلامية
- ٢٤٩ المطلب الاول : الرقابة الكمية على البنك الاسلامى
- ٢٥٢ المطلب الثانى : الرقابة الكيفية على البنوك الاسلاميه
- ٢٥٢ اساليب الرقابة :
- ٢٥٧ المطلب الثالث : الرقابة المباشرة على البنوك الاسلاميه
- المبحث الثالث : النشاط المصرفى للبنك المركزى فى ظل  
مرحلة انتقاليه من نظام اقتصادى وضعى على نظام اقتصادى  
اسلامى
- ٢٥٩ وظائف البنك المركزى فى ظل المرحلة الانتقاليه
- ٢٦١ علاقة البنك المركزى بالبنوك التجارية فى ظل  
تحويلها الى تطبيق الشريعة الاسلامية
- ٢٦٤ المبحث الرابع : البنك المركزى والنشاط المصرفى فى ظل  
نظام اقتصادى اسلامى .
- ٢٦٦ السياسة النقدية فى النظام الاسلامى
- ٢٦٦ اهداف السياسة النقدية فى النظام الاسلامى
- ٢٦٧ كيفيه تنفيذ اساليب السياسه النقدية لتحقيق  
اهدافها على الجهاز المصرفى الاسلامى
- ٢٦٨ وظائف الجهاز المصرفى
- ٢٦٨ ١ - وظائف بنوك الودائع
- ٢٦٩ ٢ - وظائف البنوك التجارية الاسلامية
- ٢٧٠ ٣ - وظائف البنك المركزى الاسلامى

	اساليب السياسه التقديه الاسلاميه التى يقوم بالينك
٢٧٢	المركزى الاسلامى بتنفيذها فى مراقبة الجهاز المصرفى
٢٧٢	١ - اساليب الرقابة الكميّه غير المباشرة
٢٧٤	٢ - اساليب الرقابه النوعيه او الكيفيه
٢٧٨	٣ - اساليب الرقابة المباشر
٢٨٠	الخاتمة
٢٨٥	الملاحق
٤٦٧	فهرس الملاحق
٤٦٨	المراجع
٤٨٠	الفهرس

